

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية - دراسة قياسية -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الأستاذ المشرف:

د. بوالريب عمران

إعداد الطالبتين:

❖ بوالعيش حسناء

❖ حسيب نورة

الله أكبر

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان

أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية - دراسة قياسية -

مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم المالية والمحاسبة
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

الأستاذ المشرف:

د. بوالريب عمران

إعداد الطالبتين:

❖ بوالعيش حسناء

❖ حسيب نورة

شكر وتقدير

أحمد لله والشكر له أولاً ، الذي وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع ، به استعنا وعليه توكلنا فكان لنا خير معين ، أحمد لله كما ينبغي بجلال وجهه وعظيم سلطانه .

أما بعد :

فلا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بكل الاحترام والتقدير وجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "بوالربيع عمران" على قبوله الإشراف على هذا العمل ، والذي لم يبخل علينا بنصائحه المشجعة ، والمقيم لكل المعلومات ، والمتتبع لكل الخطوات ، والمصحح لكل الثغرات وعلى حرصه أن يخرج هذا البحث في صورة كاملة لا يشوبه أي نقص ، فكان بذلك نعم الأستاذ المشرف ... أسأل الله أن يجزيه عنا كل خير ..

الشكر موصول إلى كل من ساهم بمد المساعدة والعون في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع .

شكراً للجميع .

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكرميين اللذين بفضلها خلقت
وبرعائيهما ترعرعت وبنصائيهما عملت وعلى طاعتيهما حرصت

أطال الله في عمرهما

إلى كل إخوتي وأفراد عائلتي وجميع الأهل و الأقارب

إلى الذي مد لي يد العون خلال إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل الأحبت الذين عرفتهم وأحبتهم في الله من قريب أو بعيد

إلى كل من تذكرهم القلب ونسيهم القلم

□

□

حسنا □

إهداء

□ أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

إلى من كان لي خير سند وأمدني بالقوة والتشجيع على مواصلة مشواري
الدراسي بعد إنقطاع، إلى من تعجز الكلمات عن وصفه دعمه وتضحيته

□ لأجلي زوجي الغالي

إلى من يبري حبهما في عروق دمي، سر سعادتي، كنتما ولا زلتما كالنخلت
الشامخت تعطى بلا حدود والدي العزيزان... جزاكما الله خير أجراء وبارك
□ في عمركما.

إلى من دعمني، شجعني وساعدني وخفف عني ساعات العمل لمواصلت
□ لدراستي..... مديري المحترم

□ إلى كل إخوتي وأفراد عائلتي وكناكيتها وجميع الأهل و الأقارب

□

□

نورة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية كونها تعتبر أهم مشكل يواجه المصارف الإسلامية كونها تتعلق بالنشاط الرئيسي لها، تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية لعينة من البنوك الإسلامية تتكون من عشرة بنوك من تسعة دول عربية خلال الفترة الممتدة من 2012-2021، وقد استعملنا المنهج الوصفي للجانب النظري، والمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي. ولتحقيق أهداف البحث تم استخدام دراسة قياسية معتمدة على نموذج GMM ونموذج FMOLS من خلال توظيف نسبة القروض المتعثرة، نسبة المخصصات، نسبة الضمانات ونسبة كفاية رأس المال لقياس المخاطر الائتمانية، وكل من معدل العائد على الأصول، معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية لقياس الربحية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين كل من القروض المتعثرة، المخصصات وربحية البنوك الإسلامية، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وربحية البنوك الإسلامية، بينما أثبتت الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين الضمانات وربحية البنوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، المخاطر الائتمانية، الربحية، القروض المتعثرة، المخصصات، الضمانات، كفاية رأس المال.

Abstract:

This study sought to highlight the impact of credit risk on the profitability of Islamic banks, as it is regarded as the most serious problem confronting Islamic banks in terms of their primary activity. The information was obtained from annual reports of a sample of Islamic banks comprised of ten banks from nine Arab countries from 2012 to 2021. For the theoretical side, we used the descriptive method, and for the practical side, we used the analytical method. A standard study based on the GMM model and the FMOLS model was used to achieve the research objectives, employing the non-performing loans ratio, the provisions ratio, the guarantees ratio, and the capital adequacy ratio to measure credit risk, and the rate of return on assets and the rate of return on total equity to measure profitability. The study concluded with a set of results, the most important of which is the presence of a statistically significant inverse effect between non-performing loans, provisions, and Islamic bank profitability; and the presence of a positive statistically significant effect between capital adequacy ratio and Islamic bank profitability; while the study demonstrated the absence of a statistically significant effect between guarantees and Islamic bank profitability.

Keywords: Islamic banks, credit risk, profitability, non-performing loans, provisions, guarantees, capital adequacy.

فہرست المختصر بیان

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
I	شكر وتقدير
II	الإهداء
IV	الملخص
VI	قائمة المحتويات
IX	قائمة الجداول
XI	قائمة الأشكال
XIII	قائمة الملاحق
XV	قائمة الرموز والمختصرات
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة
07	المطلب الأول: مخاطر الإئتمان في البنوك الإسلامية
15	المطلب الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية
19	المطلب الثالث: أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
21	المطلب الأول: دراسات سابقة حول المخاطر الائتمانية
27	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول ربحية البنوك
30	المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة
32	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
34	تمهيد
35	المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية
35	المطلب الأول: الإطار النظري للتقنيات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
42	المطلب الثاني: متغيرات الدراسة القياسية
51	المبحث الثاني: تحليل متغيرات الدراسة
51	المطلب الأول: تحليل المتغيرات المستقلة

فهرس المحتويات

57	المطلب الثاني: تحليل المتغيرات التابعة
60	المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
61	المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية
61	المطلب الأول: مصفوفة الارتباط الثنائية
62	المطلب الثاني: تحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM
66	المطلب الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة والتكامل المشترك
68	المطلب الرابع: تقدير معاملات نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً
73	المطلب الخامس: مقارنة بين نتائج الدراسة
76	خلاصة الفصل الثاني
77	الخاتمة
84	قائمة المراجع
91	الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
46	البنوك الإسلامية عينة الدراسة	(1-2)
51	نسبة القروض المتعثرة للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(2-2)
53	نسبة المخصصات للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(3-2)
54	نسبة الضمانات للبنوك عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(4-2)
56	نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(5-2)
57	معدل العائد على إجمالي الموجودات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(6-2)
59	معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021	(7-2)
60	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	(8-2)
61	مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة	(9-2)
63	نتائج تقدير نموذج GMM لمعدل العائد على إجمالي الموجودات	(10-2)
65	نتائج تقدير نموذج GMM لمعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية	(11-2)
67	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	(12-2)
68	نتائج اختبار التكامل KAO الخاصة بالمتغير ROA	(13-2)
68	نتائج اختبار التكامل KAO الخاصة بالمتغير ROE	(14-2)
69	نتائج تقدير نموذج FMOLS لمعدل العائد على إجمالي الموجودات	(15-2)
71	نتائج تقدير نموذج FMOLS لمعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية	(16-2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
52	التمثيل البياني للمتغير المستقل القروض المتعثرة	(1-2)
54	التمثيل البياني للمتغير المستقل المخصصات	(2-2)
55	التمثيل البياني للمتغير المستقل الضمانات	(3-2)
56	التمثيل البياني للمتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال	(4-2)
58	التمثيل البياني للمتغير التابع معدل العائد على إجمالي الموجودات	(5-2)
60	التمثيل البياني للمتغير التابع معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية	(6-2)

قائمة اللاهق

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الرقم
92	التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	01
92	مصفوفة الارتباطات الثنائية بين متغيرات الدراسة	02
92	نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM	03
94	اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	04
100	اختبار التكامل المشترك	05
101	نموذج المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS	06

قائمة الرموز والمختصرات

قائمة الرموز والمختصرات

الاسم	الرمز
نموذج العزوم المعممة/ نموذج المرعات الصغرى المعممة	GMM
اختبار levin, Lin and Chu	LLC
اختبار Im, Pesaram and Shi	IPC
اختبار التكامل المشترك لكاو	KAO
نموذج المربعات الصغرى المعدلة كليا	FMOLS
بنك الرياض	RIB
بنك بوبيان	BB
بنك الاستثمار الفلسطيني	PIB
بنك سوريا الدولي	SIIB
بنك أبوظبي الإسلامي	ADB
مصرف قطر الإسلامي	QIB
مصرف الإمارات الإسلامي	EMB
مصرف البحرين الإسلامي	BISB
مصرف الراجحي	RB
البنك الإسلامي الأردني	JOIB
معدل العائد على إجمالي الموجودات	ROA
معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية	ROE
نسبة القروض المتعثرة	ID1
نسبة المخصصات	ID2
نسبة الضمانات	ID3
نسبة كفاية رأس المال	ID4

مقدمة

تعتبر البنوك الإسلامية جزءاً من النظام المالي المصرفي إلا أنها تتسم ببعض الخصوصية في عملها عن باقي البنوك الأخرى فهي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية من خلال المشاركة في الأرباح والمخاطر وعدم التعامل بالفائدة، ومن أهم المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية مشكلة المخاطر الائتمانية التي تؤثر على تقنيات العمل المصرفي، هذه المشكلة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية وتتفاوت حدتها من بلد لآخر، مما يستدعي ضرورة إخضاعها للدراسة والفحص الدقيق الذي يأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات وتفاعلاتها المحتملة.

تعتبر الربحية هدفاً أساسياً لجميع المؤسسات المالية وأمر ضرورياً لبقائها واستمرارها فهي أحد أهم المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال، حيث أنها تعمل على زيادة ثقة أصحاب الودائع بالمصرف والمستثمرين المرتقبين وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاكتتاب، إلا أنها معرضة لجملة من المشاكل والمخاطر من بينها المخاطر الائتمانية.

إن تأثير مخاطر الائتمان على الربحية في البنوك الإسلامية من المواضيع الحديثة التي لم تتل نصيبها من الدراسة والبحث وخاصة في ظل تنامي المصارف الإسلامية التي بدأت تطرح نفسها كبديل في مختلف دول العالم ومؤيدوها في تزايد مستمر، لذلك سوف نحاول من خلال دراستنا التعرف على أثر المخاطر الائتمانية على الربحية في البنوك الإسلامية معتمدين في ذلك على نماذج قياسية.

1- إشكالية الدراسة:

بناءً على ما سبق، ونظراً لأهمية الموضوع، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير مخاطر الائتمان على الربحية في البنوك الإسلامية للعينة محل الدراسة في الفترة من

2012-2021 باستعمال دراسة قياسية؟

وللوصول إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة لابد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ❖ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للقروض المتعثرة على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؟
- ❖ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للمخصصات على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؟
- ❖ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للضمانات على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؟

❖ هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ لكفاءة رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة.

2- فرضيات الدراسة:

سنحاول الإجابة على الإشكالية وما تفرع عنها من أسئلة فرعية بالانطلاق من الفرضيات التالية التي سنحاول طرحها للمناقشة لاختبار مدى صحتها بإثباتها أو نفيها وذلك من خلال محاور دراستنا:

❖ **الفرضية الأولى:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للقروض المتعثرة على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؛

❖ **الفرضية الثانية:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للمخصصات على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؛

❖ **الفرضية الثالثة:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ للضمانات على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة؛

❖ **الفرضية الرابعة:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha=0,05$ لكفاءة رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في العينة محل الدراسة.

3- أسباب اختيار موضوع الدراسة:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع ما يلي:

❖ الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية؛

❖ أهمية الموضوع وقلة الدراسات التي تطرقت إليه؛

❖ طبيعة البنوك الإسلامية وخصوصيتها المتميزة.

4- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة في هذا الموضوع إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

❖ فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحديد أسبابها وتقييمها وتحليلها؛

❖ معرفة كيفية تأثير مخاطر الائتمان على الربحية في البنوك الإسلامية؛

❖ التعرف على أهم المؤشرات المالية لقياس الربحية وكيفية حسابها بصفة رياضية؛

❖ الخروج بتوصيات حول الطرق المناسبة للتقليل من خطر عدم السداد الناشئ عن النشاط الائتماني للبنك.

5- أهمية الدراسة:

تمثل المخاطر الائتمانية باحتمالية عجز الطرف الآخر بالإيفاء بالتزاماته وفقا للبنود المتفق عليها أهم أنواع المخاطر لأن منح الائتمان يمثل العمل الرئيس للبنوك والتي تنعكس نتائجه على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك من ربح أو خسارة، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على كيفية تأثير المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية، والخروج بتوصيات لأصحاب المصلحة تفيد في تلافي والتقليص من هذه المخاطر.

6- حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

❖ **الحدود الموضوعية:** تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة وذلك من خلال عدة متغيرات تابعة ومستقلة، المتغيرات التابعة تمثلت في معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول، أما المتغيرات المستقلة فهي القروض المتعثرة، الضمانات، المخصصات، ونسبة كفاية رأس المال.

❖ **الحدود المكانية:** شملت الدراسة عينة مكونة من عشرة بنوك إسلامية من تسع دول عربية: السعودية، قطر، البحرين، الكويت، الأردن، سوريا، فلسطين، الإمارات العربية المتحدة ومصر. وهذه البنوك تمثلت في بنك بوبيان، بنك الاستثمار الفلسطيني، بنك سوريا الدولي، بنك أبوظبي الإسلامي، مصرف قطر الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي، مصرف البحرين الإسلامي، مصرف الراجحي، البنك الإسلامي الأردني وبنك الرياض.

❖ **الحدود الزمانية:** الاعتماد على القوائم المالية المستخرجة من التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة في الفترة الممتدة ما بين 2012-2021.

7- منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على جانبين مهمين لدراسة الموضوع، الجانب النظري الذي اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات من الكتب، المجلات والرسائل المنشورة... وترتيبها وعرضها من أجل الإلمام بموضوع الدراسة ومتغيراته، إضافة إلى الجانب التطبيقي الذي اعتمدنا فيه على المنهج التحليلي المناسب لتحليل النتائج التي أسفرت عنها الدراسة القياسية للبنوك عينة الدراسة باستخدام برنامج EViews 09، حيث استندت الدراسة على نوعين من المتغيرات وهما المتغيرات المستقلة (نسبة القروض المتعثرة، نسبة المخصصات، نسبة الضمانات، نسبة كفاية رأس المال) التي تمثل مخاطر الائتمان، والجانب

الآخر هي المتغيرات التابعة (معدل العائد على إجمالي الموجودات، معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية) وهي تمثل مؤشرات الربحية.

8- هيكل الدراسة:

قصد إنجاز البحث تم انتهاج خطة تضمنت فصلين، الفصل الأول نظري ينطوي تحته مبحثين والفصل الثاني تطبيقي، تتقدمهما مقدمة عامة شاملة لأساسيات الموضوع تتخللها إشكالية البحث، تليهما خاتمة البحث التي تحتوي نتائج الدراسة المتوصل إليها.

وقد جاء التقسيم على النحو التالي: الفصل الأول تضمن الأدبيات النظرية والتطبيقية حول الموضوع تناولنا من خلاله مبحثين، **المبحث الأول** بعنوان التعريف بمتغيرات الدراسة حاولنا التطرق فيه إلى المفاهيم العامة حول مخاطر الإئتمان وربحية البنوك الإسلامية، أما **المبحث الثاني** خصصناه للدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية التي تطرقت لموضوع أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية. **الفصل الثاني** بعنوان الدراسة التطبيقية وقسم إلى ثلاث مباحث، **المبحث الأول** تم فيه عرض منهجية الدراسة، أما **المبحث الثاني** فقد خصص لعرض عينة وتحليل متغيرات الدراسة وفي **المبحث الثالث** تم عرض نتائج الدراسة القياسية ومناقشتها.

9- صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات أو مصادفة عقبات، ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث ولعل أهمها:

- ❖ نقص المراجع في المكتبة الجامعية؛
- ❖ ضيق الوقت المخصص لإعداد الدراسة.

الفصل الثَّوَابِع: الأهم المفاهيم للدراسة

تمهيد:

تقدمت البنوك الإسلامية كثيرا خلال تاريخها القصير مقارنة بنشأة البنوك التقليدية، حيث جاءت كبديل لها لتوفر في المقام الأول فرصا استثمارية وتمويلية وتجارية تتماشى مع تعاليم الشريعة الإسلامية الغراء، وبالرغم من أن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وترتكز في تعاملاتها على مجموعة من الصيغ التمويلية المختلفة مثل: المضاربة، المشاركة، المرابحة،...إلخ. إلا أنها تتعرض لمجموعة من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية. وأهمها مخاطر الائتمان والتي تعني عدم قدرة الطرف الآخر على سداد التزاماته تجاه البنك مع ما يميز طبيعة هذه المخاطر في البنوك الإسلامية بسبب خصائص العمل المصرفي الإسلامي، ومما لا شك فيك أن هذه المخاطر لها تأثير على ربحية البنوك الإسلامية التي تشكل أداة مهمة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة من خلال التأثير على مختلف مؤشراتها، وللتعريف أكثر بمشكلة المخاطر الائتمانية وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية قسمنا هذا الفصل إلى المحاور التالية:

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة؛

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

من خلال هذا المبحث سوف يتم التعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية وريحية البنوك الإسلامية وعلاقتها ببعضها البعض.

المطلب الأول: مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية

تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي يواجهها المصرف، ولقد كانت محل اهتمام المختصين منذ القدم، إلا أن البنوك الإسلامية تكتسي طبيعة خاصة الأمر الذي يتطلب التعرف على مفهوم هذه المخاطر في البنوك الإسلامية، مصادرها، أسبابها وأساليب قياسها.

الفرع الأول: مفهوم المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بمخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية نذكر البعض منها مع توضيح خصائصها.

أولاً: تعريف المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

في الصناعة المالية بشكل عام، فإن المخاطر الائتمانية تنشأ بسبب لجوء المنشأة^(*) إلى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرتها على استرجاع حقوقها (سواء كانت قرضاً أو غيره)، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أن له القدرة المالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر (المماثلة مثلاً)، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن تتحملها المنشأة بسبب عدم قدرة الطرف الآخر أو عدم وجود النية لديه للسداد.⁽¹⁾

أما في المصارف الإسلامية فهي تعرف بأنها "المخاطر التي تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً (في حالة عقد السلم أو الاستصناع) أو عليه أن يسلم أصولاً (المرابحة مثلاً)، قبل أن يتسلم ما يقابلها من أصول أو نقود، مما يعرضه لخسارة محتملة. أما في حالة المشاركة في الأرباح (المضاربة والمشاركة) فإن مخاطر الائتمان تأتي في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب المصرف عند حلول أجله".⁽²⁾ وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى المصارف المعلومات

^(*) سواء كانت بنكا (بمنح قرضاً) أو مؤسسة مالية أو منشأة أعمال (تبيع لأجل أي تمنح ائتمانا تجارياً).

⁽¹⁾ عبد الكريم أحمد قندوز، تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي، منشورات صندوق النقد العربي، العدد 04، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 20.

⁽²⁾ شوقي بورقية، هاجر زرواقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،

2014، ص 183.

الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها على أساس المشاركة/ المضاربة. وبما أن عقود المربحة هي عقود متاجرة، تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعثر أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به. (1)

كما تعني مخاطر الائتمان والمدائيات الخسائر التي تعود على صاحب المال من وراء اتخاذه القرار بمنح الائتمان لعملائه، والتي قد تنشأ عن التوسع في حدود الائتمان، أو تأخر المدين عن الدفع، أو توقفه نهائياً، أو توجيه الائتمان الاستثماري لأوجه نشاط لا تحقق عائداً مناسباً، أو عدم استرداد البنك لأمواله بعد انتهاء عملية الاستثمار، أو عند حلول أجلها. (2)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية على أنها مخاطر الخسارة المالية التي تتجم عن إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بأحد التزاماته اتجاه البنك، وهي تختلف باختلاف صيغ التمويل الإسلامي فتنتج عن عدم سداد الأقساط والإيجار عند استحقاقها في صيغ التمويل مثل المربحة والإجارة، أما في عمليات تمويل رأس المال العامل مثل السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة فتتمثل في عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله.

ثانياً: خصائص المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

من خلال ما سبق نلاحظ أنّ المخاطر الائتمانية تتميز بمجموعة من الخصائص نذكر منها: (3)

- ❖ المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر يركز على ركني الخسارة والمستقبل؛
- ❖ المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها البنك ولا يواجهها المدين؛
- ❖ السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المدين؛
- ❖ تعتبر المخاطر الائتمانية أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية؛
- ❖ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الائتمان؛
- ❖ تظهر المخاطر الائتمانية في البنوك التقليدية في القرض أي عندما يعجز الطرف الآخر عن الوفاء بشروط القرض كاملة وفي موعدها، أمّا في البنوك الإسلامية فهي تختلف في التمويل بصيغ الهامش

(1) عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد 09، 2012، ص 14.

(2) عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائيات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 151.

(3) حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2004، ص 210، 211.

المعلوم، حيث تظهر من خلال عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، أمّا في التمويل بصيغ المشاركة فتتمثل في عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله؛

❖ تواجه البنوك الإسلامية المخاطر الائتمانية في مختلف أنشطتها التمويلية والاستثمارية.⁽¹⁾

الفرع الثاني: أسباب المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية

يعود سبب تعرض المصارف الإسلامية للمخاطر الائتمانية إلى أحد العوامل التالية:⁽²⁾

1- تأخر العميل في دفع مستحقاته نتيجة تراجع قدرته المالية مما يؤدي به للتعثّر، وقد يعود السبب في ذلك إما لتغير أوضاع السوق كحدوث الأزمات، أو تراجع القطاع الذي ينشط فيه، أو لضعف إدارة العميل في تسيير نشاطه...، وهذا ما يعرف بمخاطر العجز عن السداد.

2- تأخر العميل في دفع مستحقاته، حيث يكون هناك تأخر في إيداع العميل لقيمة الائتمان في حسابات المصرف لأسباب معينة لا تؤثر على المركز المالي للعميل أي تكون بصفة مؤقتة فقط، وهذا ما يشير إلى بوادر تعثر العميل.

3- ماطلة العميل حيث يكون العميل في هذه الحالة قادرا على سداد مستحقات المصرف ولكنه يمتنع عن الوفاء بديونه، وهذا ما يطلق عليه بمخاطر الماطلة.

الفرع الثالث: مصادر المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية:

يعد التوسع الائتماني من الأنشطة الرئيسية للبنوك كونه يدر عوائد كثيرة ويعرضها لمخاطر في نفس الوقت حيث تتعدد مصادر المخاطر الائتمانية وتتسع لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به، إضافة إلى ما قد تطرحه الظروف العامة من مخاطر تؤثر على قرار منح الائتمان.

أولاً- مخاطر مرتبطة بالعميل: تعزى مصادر المخاطر الائتمانية المرتبطة بالعميل إلى عدة أسباب، هي:⁽³⁾

❖ السمعة الائتمانية للمقترض (القدرة أو الرغبة في السداد)؛

❖ الوضع والسلوك الاجتماعي للمقترض ومدى تأثير ذلك على أوضاعه المالية؛

❖ النشاط الذي يزاوله العميل أو القطاع الذي ينتمي إليه، حيث تختلف درجة المخاطر من قطاع إلى آخر،

إما بسبب الظروف التشغيلية أو الإنتاجية أو التنافسية.

⁽¹⁾ شوقي بورقية، هاجر زرواقي، مرجع سبق ذكره، ص 183.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 184.

⁽³⁾ شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 93.

- ❖ فشل مشروع العميل في تحقيق النتائج المرجوة، والتي تؤثر في النهاية على القدرة المالية للعميل وملاءته تجاه البنك؛
- ❖ تحايل العميل على البنك بتقديمه معلومات مضللة عن حالته المالية عند طلب الحصول على التمويل اللازم لنشاطاته؛
- ❖ توظيف العميل التمويل المقدم من طرف البنك في مشروعات ونشاطات غير تلك التي خولت له الحصول على الائتمان، مما يعني وضع المال في نشاطات مغايرة للنشاط المصرح به لدى البنك في ملف الائتمان⁽¹⁾.

ثانياً - مصادر مرتبطة بالبنك نفسه:

- تسمى أيضا بالعوامل الداخلية، وهي تلك العوامل التي يكون البنك الطرف الرئيسي في حدوثها، ويمكن إيجازها في العناصر التالية: (2)
- ❖ ضعف إدارة البنك وافتقادها لنظم داخلية سليمة للتشغيل والرقابة، ويعكس ذلك غياب استراتيجية سليمة لإدارة أصول وخصوم البنك؛
- ❖ عدم توافر الخبرات والكوادر البشرية القادرة على القيام بالعمل بكفاءة، وإسناد بعض المهام الحيوية داخل البنك لعناصر غير مؤهلة؛
- ❖ عدم سلامة صياغة التوصية والرأي لمنح التسهيلات المقترحة (اتخاذ القرار الائتماني)؛
- ❖ عدم توافر قنوات اتصال جيدة بين الإدارات المختلفة في البنك، والمتدخلة في صناعة وتنفيذ الائتمان الذي سيتم منحه للعملاء؛
- ❖ ضعف سياسة تسعير المنتجات البنكية؛
- ❖ ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها؛
- ❖ عدم إجراء التحليلات المالية بشكل كامل ودقيق؛
- ❖ عدم أخذ الضمانات الكافية من المقترض، أو أخذ ضمانات لا تتوافر فيها الضمانات الأساسية كالبيضاة التالفة أو غير تامة الصنع أو غير سهلة البيع.

(1) الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 61.

(2) المرجع السابق، ص 61 - 62.

ثالثاً - مصادر مرتبطة بالصيغ التمويلية: تختلف مصادر مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية حسب طبيعة العقد أو الصيغة التمويلية كآآتي: (1)

1- مخاطر التمويل بالمرابحة: على اعتبار أن العميل غير ملزم بوعد الشراء في كثير من الأحيان وبالتالي فقد يتراجع العميل عن الشراء بعد أن يقوم البنك بشراء السلع حتى بعد أن يصدر عنه الوعد، ويقوم بدفع العربون، بالإضافة إلى خطر عدم قدرة العميل تسديد التزاماته أو تأجيل السداد عمدا لعدم وجود عقوبات التأجيل. بالإضافة إلى مخاطر الضمانات نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.

2- مخاطر التمويل بالمضاربة والمشاركة: يظهر الخطر في هذه الصيغة عند عدم قيام الشريك بسداد حصة البنك عند حلول آجله، وتتسأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها أساس المشاركة/المضاربة.

3- مخاطر التمويل بالسلم والإستصناع: ينتج الخطر عن عدم تسليم البضاعة المباعة، أو حدوث إختلاف فيما يخص نوع البضاعة، كميتها أو مكان ووقت التسليم. كما أن تغيير الأسعار يمثل خطر حقيقي بالنسبة للبنك عندما يرتفع سعر السلعة قبل تسليمها فإن البنك يتحمل الخسارة، أما الاستصناع فبالإضافة إلى المخاطر الموجودة في عقد السلم فيما يتعلق بالسلعة، غير أن السلعة هنا تكون تحت سيطرة الزبون وبالتالي فإن الخطر العجز عن السداد من جانب المشتري، أي فشله في السداد الكامل في الموعد المتفق عليه مع البنك. (2)

4- مخاطر التمويل التأجيري: تنتج مخاطر الائتمان في صيغتي البيع بالتقسيط والإجارة بسبب عدم سداد الأقساط عند حلول تاريخ استحقاقها أو تأخيرها. (3)

رابعاً - مصادر مرتبطة بالظروف العامة: ترتبط هذه المخاطر عادة بالظروف المرتبطة بالاقتصاد والأوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية، فتزيد هذه المخاطر في ظروف الكساد مثلا وتخفض في ظل ظروف الرواج والإزدهار، كما أن الاضطرابات السياسية تؤثر في زيادة هذه المخاطر والاستقرار السياسي يحد منها(4)، ومن أمثلة هذه المخاطر:

(1) رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية - مع التركيز على خطر السيولة-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 50.

(2) المرجع السابق، ص ص 51-52.

(3) هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية -دراسة حالة البركة-، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011، ص 119.

(4) شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص 94-95.

- ❖ مخاطر الناتجة عن الحروب وتأثيرها على الائتمان الممنوح؛
- ❖ التغيرات التي تطرأ على التشريعات والقوانين المتعلقة بشروط منح الائتمان؛
- ❖ فشل في أحد القطاعات الاقتصادية؛
- ❖ إفلاس أحد عملاء المصرف ذو مديونية كبيرة؛
- ❖ مخاطر ناجمة عن مشاكل يف الضرائب؛
- ❖ كوارث طبيعية تؤثر على نشاط المصرف أو العميل. (1)

الفرع الرابع: قياس المخاطر الائتمانية

لقياس مخاطر الائتمان هناك العديد من الأدوات التي تستخدم لرصدها، ويعتبر التحليل المالي بأساليبه القديمة والحديثة أحد أهم الأدوات المعتمدة في قياس مخاطر الائتمان، والتي يتم على ضوءها الحكم على مدى استمرار الجدارة الائتمانية لعميل ما، أو منشأة معينة، وذلك انطلاقاً من الكشف والتحقق من سلامة المركز المالي للعميل وقدرته على الوفاء بالتزاماته وتعهداته المالية تجاه البنك. (2) وفيما يلي عرض لأهم النسب المالية التي تستخدم للكشف المبكر على مؤشرات التعثر:

أولاً- مؤشرات السيولة: وهذه النسب تعمل على قياس السيولة في ضوء مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل عندما يحين ميعادها. كما تشير إلى درجة توافر اليسر المالي في الموقف المالي للمنشأة، فعلى سبيل المثال:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث توضح هذه النسبة مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير. (3)

ثانياً- مؤشرات النشاط: تتميز هذه النسب بكونها تأخذ البعد الزمني بعين الاعتبار عند تحليل القوائم المالية، ومن بينها نجد: (4)

- **معدل دوران المخزون:** يقيس قدرة العميل على تسهيل مخزونه السلعي وهذا ما يضمن سيولته، وكما

(1) هاجر زراقي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

(2) الغالي بن إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(3) سمير غويني، التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2017/2018، ص 142.

(4) قويدر عياش، أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الأغواط - الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020، ص 516.

زادت هذه النسبة كلما قلت احتمالات العسر المالي، ويتم حساب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون السلعي}}$$

حيث: $\text{تكلفة البضاعة} = (\text{المخزون الأولي} + \text{المشتريات}) - \text{المخزون النهائي}$.

- **متوسط فترة التحصيل:** تعبر عن الأيام اللازمة لتحصيل الذمم المدينة للعميل، وكلما انخفضت فترة التحصيل دل ذلك على كفاءة العميل في تحصيل مستحقاته، ويحسب هذا المعدل بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\text{الذمم المدينة}}{\text{المبيعات الآجلة}} \times 360 X$$

ثالثاً - **مؤشرات الربحية:** لقياس فعالية السياسات المختلفة التي طبقها طالب التمويل في إدارته لنشاطه، وتم ذلك من خلال النسب التالية: (2)

$$\text{نسبة هامش الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مبيعات}}$$

وتقيس مدى فعالية الإدارة في تحقيق ربح معقول على مبيعات المنشأة، والعائد على إجمالي الأصول من خلال نسبة الأرباح إلى إجمالي الأصول والعائد على حق الملكية من خلال نسبة الأرباح إلى إجمالي حقوق الملكية.

رابعاً - **مؤشرات المديونية:** و تهدف إلى تحليل سياسة التمويل في المنشأة وتقيس مدى اعتماد المنشأة على الديون في تمويل إجمالي أصولها، فمثلاً نسبة الإقراض:

$$\text{نسبة الإقراض} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وتقيس انتقال المخاطرة من أصحاب المشروع إلى الدائنين. (3)

أما فيما يخص حجم المخاطر الائتمانية على مستوى البنك، فهناك نسب يمكن الإستعانة بها لقياسها تتمثل أهمها في:

(1) قويدر عياش، المرجع السابق، ص 516.

(2) سمير غويني، مرجع سبق ذكره، ص 143.

(3) المرجع السابق، ص 143.

1- **نسبة الديون المتعثرة:** تعتبر نسبة القروض والمسمات بمؤشر السلامة المؤشر الرئيسي لمخاطر الإئتمان، يقاس عن طريق نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض. وهو عامل أساسي في قياس مدى استمرارية المصرف في ظل مخاطر التخلف عن السداد حيث يتحول الدين من تسهيلات إئتمانية جارية إلى أرصدة مدينة بمرور الوقت وعليها تصبح ديناً متعثراً، فإذا ازدادت هذه النسبة سوف تعطي رسالة سيئة لإدارة المصرف وبالتالي تأثير مباشر على مكاسب المصرف.(1)

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = (\text{القروض المتعثرة/إجمالي القروض}) \times 100$$

2- **نسبة كفاية رأس المال:** ويقصد به الوسائل المتبعة من الملاك والإدارة لتحقيق التوازن بين المخاطر التي تتوقعها البنوك وحجم رأس المال من جهة أخرى، وتدل هذه النسبة على ملائمة البنك وقدرته على تحمل الخسائر، والهدف من كفاية رأس المال هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف استيعاب أية خسائر مصاحبة للعمل، وتقاس هذه النسبة بمعادلة:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = (\text{رأس المال التنظيمي/المخاطر المرجحة للموجودات}) \times 100$$

وكما ارتفعت هذه النسبة دل على ذلك على كفاية رأس المال وبالتالي انخفاض المخاطر الإئتمانية والتمثلة بمخاطر كفاية رأس المال.(2)

3- **نسبة المخصصات:** تلجأ البنوك إلى تكوين مخصصات لتفادي حدة الخسائر التي قد تتعرض لها نتيجة إعدام القروض المتعثرة وتكون هذه المخصصات على أساس المبلغ الإجمالي للديون خارج الفوائد غير المحصلة ويمكن قياسها على النحو التالي:(3)

$$\text{المخاطر الإئتمانية} = (\text{مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها / إجمالي القروض}) \times 100$$

(1) أحمد فريد ناجي، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - العراق، المجلد 11، العدد 33، 2015، ص 366.

(2) منير وحيد قاسم، أثر مخاطر الإئتمان على ربحية البنوك-دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن، مجلة رماح، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح-الأردن، العدد 49، 07 مارس 2021.

(3) عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الإئتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف العراقية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى - العراق، المجلد 09، العدد 2، 2019، ص 242.

المطلب الثاني: الربحية في البنوك الإسلامية

تعتبر الربحية وتعظيمها إحدى الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك الإسلامية لتحقيقها ومن دون الربحي لا تستطيع البنوك جذب أي مستثمر ولهذا سنحاول التعرف على مفهوم الربحية ومحدداتها ومؤشراتها.

الفرع الأول: مفهوم ربحية البنوك الإسلامية

لابد من التفريق بين مفهومي الربح والربحية:

أولاً: مفهوم الربح: للربح تعريف عديدة نذكر منها:

❖ الربح هو الكسب عن التجارة وقد عرّف الاقتصاد الربح بأنه الفرق بين ثمن البيع ونفقة الإنتاج، والربح الإجمالي هو كل المكاسب التي يحصل عليها رب العمل والربح الصافي إنما يتحقق بعد حسم كل المصاريف، ولا يخرج معنى الربح لدى الفقهاء عما ذكره أهل اللغة فهو الكسب. (1)

❖ الربح في فقه المعاملات هو الفرق بين الإيرادات والتكاليف وهو العائد على رأس المال الممزوج بالعمل المتعلق به. (2)

ثانياً: مفهوم الربحية: الربحية هي مصطلح نسبي يمكن قياسه من حيث الربح وعلاقته بالعناصر الأخرى التي تؤثر فيه بشكل مباشر.

فهي مؤشر لتقييم أداء المصرف وتعزيز ثقة المتعاملين معه وتعرف بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والاستثمارات التي أسهمت في تحقيقها. وهي مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرهما المادية التي توظفها في الاستخدامات المتعددة ذات الأجلين الطويل والقصير من أجل تكوين الثروة. (3)

الفرع الثاني: مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية

من بين مؤشرات الربحية في البنوك الإسلامية ما يلي:

أولاً- معدل هامش الربح (PM): هو أحد مؤشرات الربحية التي توضح العلاقة بين صافي الدخل وإجمالي الإيرادات، وكلما كان هذا المعدل أكبر كلما كان مستقبل الربحية أفضل بشكل عام، وتقيس هذه النسبة

(1) فادي محمد الرفاعي، المصاريف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007، ص 107.

(2) محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المعرفية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 55.

(3) إيمان سمير البيج، العوامل المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية - دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية-، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 28.

صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة المصرف على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب وبحسب بالمعادلة التالية:

$$\text{معدل هامش الربح (PM)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الإيرادات}} \times 100$$

ويعتبر من المؤشرات المالية الرئيسية المستخدمة لقياس كفاءة المصرف إذ يجرى حسابه استناداً إلى أساس صافي الدخل مقسوماً على إجمالي الإيرادات، وتعطي هذه النسبة رؤية واضحة بشأن مدى كفاءة عمليات المصرف.⁽¹⁾

ثانياً- العائد على حقوق الملكية (ROE): يعبر هذا المعدل عن العلاقة بين الأموال المستثمرة من قبل مالكي المشروع والعوائد المتأتية منها، وهو بذلك يقيس معدل العائد لكل دينار مستثمر من قبل الملاك، وهو بذلك يعتبر مقياساً شاملاً للربحية لأنها تقيس العائد المالي المتحقق من استثمارات المساهمين في المصرف، كما تعتبر مؤشراً أيضاً على مدى قدرة المؤسسة على جذب الاستثمارات إليها، كما يبين هذا المعدل نجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين. ويمكن حساب هذا المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية (ROE)} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

إن أهمية هذا المؤشر في تحليل الربحية تبرز من خلال تأكيد أن الملاك لم يتحملوا المخاطر إلا إذا اعتقدوا أن جهودهم سوف تعود عليهم بمكافآت كافية ومستمرة تأخذ شكل الربح، ويستخدم هذا المقياس كمؤشر على ربحية الأموال المستثمرة في المصرف، وكلما زادت نسبة العائد على حقوق المساهمين كلما دل على الاستغلال والاستثمار الأمثل لموارد المصرف.⁽²⁾

ثالثاً- العائد على الموجودات (ROA): ويسمى عائد مدة أو فترة الاحتفاظ، ويعبر عنه بالتغير في قيمة الاستثمار وقيم المستثمرون عموماً العائد بشكل نسبة أي أن معدل العائد المتحقق هو معدل العائد الفعلي الناتج عن الاستثمار، ويمكن حساب العائد شهرياً وربع سنوي وفي المعتاد بحسب العائد المتحقق سنوياً.

⁽¹⁾ أيمن محمد الفيتوري الأجنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 154.

⁽²⁾ نصر حمود مزتان فهد، أثر السياسات الاقتصادية على أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 58.

سيتم التركيز هنا على العائد السنوي ويعبر عنه بالعلاقة التالية: (1)

$$100 \times \frac{\text{الربح الصافي بعد الضريبة}}{\text{مجموع الموجودات}} = (RoA) \text{ العائد على الموجودات}$$

رابعاً- **معدل العائد على الودائع:** يعد هذا المؤشر من المقاييس المهمة التي تهتم المودعين لأنها تقيس مدى نجاح إدارة المصرف في تحقيق العوائد على أموال المودعين الموجودة في المصرف، وتحتسب بالمعادلة التالية: (2)

$$100 \times \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{معدل العائد على الودائع}$$

الفرع الثالث: العوامل المحددة لربحية البنوك الإسلامية

لا شك أن هنالك عدة عوامل داخلية وخارجية تؤثر على ربحية المصارف منها:

أولاً- **المحددات الداخلية:** وتتمثل هذه المحددات فيما يلي: (3)

1- **حجم المصرف وعراقته:** يؤثر حجم المصرف وسمعته بشكل كبير على مقدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين حيث يميل المتعاملين إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال المدفوع والفروع والمجموعات التجارية.

2- **إدارة المصرف:** تتأثر الربحية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وتخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات.

3- **توظيف الموارد:** كلما وجهت المصارف توظيفاتها وتسهيلات الائتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما ازدادت ربحية هذه المصارف حيث أن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي لربحية المصرف.

(1) مخد حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جباس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين، الجامعة للعلوم، العراق، العدد 39، 2016، ص 310.

(2) محمد نواف عابد، إياد زملط، أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، الجزائر، العدد 01، 2019، ص 119.

(3) أحمد حسين، أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007، ص 65.

ثانيا: **المحددات الخارجية:** تتمثل هذه المحددات فيما يلي:

1- **السياسة النقدية:** تلعب السياسة النقدية دور بالغ الأهمية في التأثير على إدارة موجودات المصارف ومطلوباتها من خلال الرقابة على الائتمان المصرفي، فحين اتجهت سياسة البنك المركزي نحو التخفيض من الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم ومتطلبات الاحتياطي النقدي القانوني فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والاستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف. (1)

2- **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية:** تؤثر التشريعات والضوابط المصرفية بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأمان المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين وهذا الأمر قد يترتب عليه التزامات إضافية على بعض المصارف. (2)

3- **الوعي المصرفي:** تتأثر الربحية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع فكلما زاد مستوى الوعي المصرفي في المجتمع كما ازداد تعامل المجتمع بالائتمان المصرفي وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود لهذه المصارف. (3)

4- **المنافسة:** تؤثر المنافسة بشكل مباشر على ربحية المصارف وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف. (4)

5- **الثقافة الاجتماعية والتوجه الديني:** تؤثر الثقافة الاجتماعية والتوجه الديني في ربحية المصارف الإسلامية أكثر من تأثيرها في البنوك التقليدية، حيث تتأثر الحصة السوقية للمصارف من الودائع والتمويلات نتيجة توجه بعض العملاء لحصر تعاملاتهم مع المصارف الإسلامية دون المصارف التقليدية. (5)

(1) اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997، ص 120.

(2) المرجع السابق، ص 120.

(3) إيمان سمير البيج، مرجع سبق ذكره، ص 33.

(4) منذر مرمج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات - دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014، ص 334.

(5) المرجع السابق، ص 334.

الفرع الرابع: آليات تعظيم الربحية في البنوك الإسلامية.

هناك مجموعة من الآليات لإدارة وتعظيم الربحية في البنوك الإسلامية هي:

أولاً- تسعير الخدمات المصرفية: يرتبط تسعير الخدمات المصرفية بعامل الإيرادات والعوائد المتوقعة من ممارسة نشاط اقتصادي معين فضلا عن تكلفة الخدمة المصرفية في جعلها أكثر ملائمة لقدرة العميل بحيث يستطيع تحملها. (1)

ثانياً- كفاءة نفقات البنك في تحصيل الإيرادات: وتقاس كفاءة النفقات في تحصيل الإيرادات من خلال نسبة مجموع المصروفات إلى مجموع الإيرادات، وكلما انخفضت هذه النسبة كلما ارتفعت كفاءة الوحدة النقدية الواحدة التي يتقاضها البنك. ويستطيع البنك الإسلامي تحقيق الربحية من خلال الزيادة في كفاءة عماله وموظفيه وخلق جو وبيئة عمل مناسبة. (2)

ثالثاً- الاستفادة من وفرات الحجم الكبير: يمكن للبنك الإسلامي من تعظيم معدل الربحية من خلال الاستفادة من وفرات الحجم الكبير وذلك عن طريق زيادة الموجودات الاستثمارية، لأن زيادة الاستثمارات تحرك مضاعف ومعدل الموجودات المربحة إلى حقوق الملكية في اتجاه تعظيم الأرباح.

رابعاً- انتقاء الاستثمارات ذات العوائد المرتفعة: يتعلق ارتفاع العائد المتوقع عما سبق ذكره، وهو مدى إمكانية الاستفادة من وفرات الحجم الكبير، فكلما كان الحجم كبيرا في رأسماله استطاع الوصول إلى المشروعات المرتفعة العوائد وفي نفس الوقت قوة المركز المالي للبنك تسهم في جذب الودائع الاستثمارية لثقة أصحاب الودائع بالبنك. (3)

خامساً- رفع نسبة توظيف الموارد المتاحة إلى أقصى حد ممكن: وترتبط هذه المسألة بإدارة السيولة في البنك من جهة وسياسة البنك المركزي من جهة ثانية إذ أن البنك المركزي يفرض نسبة سيولة نقدية من البنوك الإسلامية وغيرها. (4)

(1) عمر بوجمعة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014، ص 140.

(2) المرجع السابق، ص 140.

(3) إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 140.

(4) المرجع السابق، ص 140.

سادسا- سرعة اتخاذ القرارات والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يعتبر هذا العنصر الأهم لتحقيق الربحية إذ أن قرب اتخاذ القرار من وقت الحاجة إليه إلى موعد تنفيذه أمر في غاية الأهمية يتمكن من خلاله البنك من جذب العملاء. (1)

المطلب الثالث: أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية

تؤثر عملية الإئتمان الممنوح بشكل كبير على ربحية المصارف، وذلك نتيجة لكبر حجم الموارد الموجهة نحو عملية الإئتمان، حيث تعتبر التمويلات من النشاطات الأساسية للمصارف وهي بالتالي المصدر الأساسي لتحقيق الأرباح، وتحاول المصارف دائما الرقابة على مستوى توظيفها للودائع في شكل تمويلات من خلال الرقابة على نسبة الإئتمان لديها، إذ أن عملية الإئتمان تؤثر بصورة سلبية على ربحية المصارف عندما يفقد المقرض قدرته على سداد القرض، (2) فالمخاطر الائتمانية هي من أهم المخاطر التي تكتنف العمل المصرفي، والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل، ولا تقتصر على نوع معين من القروض أو الصيغ التمويلية، بل إن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض (أو الإئتمان) فحسب بل تستمر حتى إنتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه. (3)

وللسيطرة على المخاطر الائتمانية يجب استخدام مجموعة من التقنيات مثل طلب ضمانات من العميل مقابل الحصول على التسهيلات وذلك لمواجهة الديون المتعثرة إن حصلت، كما قد يطلب البنك كفالات الطرف الثالث لحماية البنك في حالة تخلف العميل عن السداد، ومن المعروف أن هدف البنك الرئيسي هو تعظيم الأرباح واستمرارها على المدى الطويل لذلك عليه الحرص على وضع وتطبيق سياسات وإجراءات للتحكم بالمخاطر مثل متابعة وضع العميل والقرض طوال فترة الاستحقاق والتأكد من الحصول على الرهونات العقارية بالإضافة للضمانات الشخصية، وبقراءة الدراسات السابقة وجد أن البنوك المرتفعة الربحية لديها القدرة على إدارة المخاطر الائتمانية بنجاح، فالأداء المالي الجيد والحرص على الإفصاح عن المخاطر الائتمانية سيؤثر بشكل إيجابي على أسهم البنوك وطمأنينة المساهمين بشأن توقعات البنك مما يؤثر إيجابيا على أرباح البنوك. (4)

(1) المرجع السابق، ص 140.

(2) باسل جبر حسن أبو زعبيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص 100.

(3) عبد الكريم قندوز، مرجع سبق ذكره، ص 128.

(4) منير وحيد قاسم وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 05.

- ❖ وكما سبق الإشارة إليه سابقاً أن القروض المتعثرة تعتبر المؤشر الرئيسي لمخاطر الائتمان، ويترتب عليها آثار سلبية واسعة على الأرباح نذكر منها: (1)
- ❖ زيادة التكاليف الإدارية لتحصيل الديون؛
- ❖ الأموال المجمدة في التمويلات المتعثرة ليس في متناول المؤسسة المصرفية لاستثمارها؛
- ❖ الوقت والجهد المطلوب من قبل المسؤولين لمتابعة هذه الديون مما ينعكس سلباً على إنتاجهم؛
- ❖ احتمالات نمو وزيادة ربحية البنوك التي تعاني بشكل كبير من الديون المتعثرة محدودة نسبياً؛
- ❖ دفع ظهور الديون المتعثرة بنسب مرتفعة وأعلى من النسب الاعتيادية، والتي تصل في المعايير من 2% إلى 4% من مجموع التسهيلات الائتمانية إدارات البنوك والسلطات الرقابية إلى زيادة المخصصات المقطعة مقابل هذه الديون، ونظراً لأن هناك عدة سنوات بين أخذ المخصصات والاعتراف بها من دائرة الضرائب كديون معدومة، فإن ذلك يؤثر بشكل سلبي على أرباح البنك.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة:

توجد عدة دراسات سابقة باللغة العربية أو الأجنبية عالجت موضوع الدراسة أو أحد شقيه المخاطر الائتمانية أو ربحية البنوك، ولذلك حاولنا استعراض بعض هذه الدراسات حسب المتغير الذي تطرقت إليه، وقمنا بترتيبها حسب التسلسل التاريخي من الأحدث إلى الأقدم.

المطلب الأول: دراسات سابقة حول المخاطر الائتمانية:

1- **Myra V. De León (2020):** “The impact of credit risk and macroeconomic factors on profitability: the case of the ASEAN banks”, Banks and Bank Systems, Volume 15, Issue 1, 2020.

تبحث هذه الدراسة في تأثير مخاطر الائتمان وعوامل الاقتصاد الكلي على إمكانية الربحية لـ 20 بنكاً من البنوك الآسيوية، خاصة من إندونيسيا وماليزيا وتايلاندا والفلبين، في الفترة من 2012 إلى 2017. وقد تم استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية مثل نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية متبوعة بانحدار المربعات الصغرى العادي. أظهرت النتائج التي تم الحصول عليها أن مخاطر الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي يؤثران سلباً على العائد على حقوق المساهمين (ROE) عند مستوى دلالة 5%. يزيد معدل

(1) نضال العريبيد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 02، ص 285.

التضخم من العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.323%. من ناحية التأثير، فإن التضخم له التأثير الأكبر على العائد على حقوق الملكية يليه نمو الناتج المحلي الإجمالي ومخاطر الائتمان. تؤثر مخاطر الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي على العائد على الأصول (ROA) عند مستوى 5%. كما تأثر العائد على الأصول بارتفاع معدل التضخم.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير مخاطر الائتمان وعوامل الاقتصاد الكلي على ربحية البنوك الأسيوية، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تبحث في أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك الإسلامية باستعمال دراسة قياسية.

2- Naama Trada, Mohamed Ali Trabelsib, Jean François, Goux (2017): Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or an alternative solution?, European Research on Management and Business Economics, Volume 23, Issue 1, January–April 2017.

الهدف من هذه الورقة البحثية هو فحص ما إذا كان التمويل الإسلامي يمكن أن يكون بديلاً للنظام المالي التقليدي ويمكن أن يضمن الاستقرار في أوقات الأزمات وذلك من خلال دراسة مخاطر الائتمان وعلاقتها بربحية البنوك الإسلامية. ولهذه الغاية، تمت دراسة 78 مصرفاً إسلامياً في 12 دولة خلال الفترة 2004-2013. تم الجمع بين سلسلة من المؤشرات الخاصة بالبنك وغيرها من المؤشرات الخاصة بالبلد لشرح سلامة الخدمات المصرفية الإسلامية. وقد اعتمدت في الدراسة على تقدير خمسة اندحارات باستخدام نماذج بانل المتحركة (نظام GMM). حيث تم قياس الربحية بواسطة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، أما المخاطر المقسمة إلى مخاطر الائتمان التي يتم قياسها بواسطة IMLGL و EQL، ومخاطر الإفلاس التي يتم قياسها بواسطة Z-SCORE. أشارت النتائج إلى أن حجم البنك ورأس ماله هما العاملان الرئيسيان المسؤولين عن زيادة ربحية واستقرار البنوك الإسلامية وتقليل مخاطر الائتمان. كما وجد أن متغيرات الاقتصاد الكلي، باستثناء التضخم، قادرة على تحسين استقرار البنوك الإسلامية. وقد خلصت الدراسة أنه لا توجد فروق كبيرة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية من حيث الربحية وخصائص المخاطر.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية وعقد مقارنة بينها وبين البنوك التقليدية لمعرفة ما إذا كانت البنوك الإسلامية بديلاً عن التقليدية، هذه الدراسة تتشابه مع دراستنا

التي تهدف إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية، وتختلف في الأسلوب المعتمد في الدراسة التطبيقية، كما أن دراستنا لا تعقد مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية.

3- نوال بلبواب (2017): اتجاهات إدارة المخاطر الائتمانية في عمليات التمويل بالبنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2016/2017.

الهدف من الدراسة هو معرفة آليات إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، والمقارنة بينهما أيهما أكفء في الحدّ من هذه المخاطر أو التخفيف من آثارها، وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال دراسة تطبيقية على عينة من البنوك شملت بنوكا إسلامية وتقليدية لثلاثة عشر بلدا خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2012، وقد اعتمدت على نوعين المقاييس يتمثل الأول في مقاييس تعتمد على متغيرات السوق لـ "مرتون" (Merton) من مقياس احتمالية الإفلاس (Probability of Default) ومقياس البعد عن الإفلاس (Distance -to- Default)، أما المقاييس المحاسبية فقد تم الاعتماد على مقاييس (Z -Score) ومقياس القروض الرديئة (NPL). وقد أظهرت النتائج بوضوح أن الأسلوب المتبع في قياس ومقارنة المخاطر الائتمانية بين النظامين البنكيين يلعب دورا فاصلا في تحديد درجة تعرض كل من النظامين البنكيين لهذه المخاطر، فوفقا لنتائج نموذج البعد عن الإفلاس (DD)، البنوك الإسلامية تتعرض لمخاطر إئتمانية أقل من نظيرتها التقليدية، في حين أن نتائج نموذجي (Z-Score) و (NPL) يظهران أن البنوك الإسلامية أكثر تعرضا للمخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية، وبالتالي ليس من السهل الحكم على أي أكثر البنوك عرضة للمخاطر الائتمانية هل هي البنوك الإسلامية أم البنوك التقليدية، وأيهما أكثر كفاءة في التصدي لها.

هذه الدراسة تمت على عينة من البنوك الإسلامية والتقليدية للمقارنة بينهما أيهما أكفء في الحدّ من المخاطر الائتمانية أو الحد من آثارها، وبذلك فهي تختلف عن دراستنا التي طبقت على مجموعة من البنوك الإسلامية لمعرفة مدى أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية باستعمال دراسة قياسية.

4- **Sokol Ndoka, Manjola Islami (2016)** : The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015. European Journal of Sustainable Development, 5, 3, 2016.

الغرض الرئيسي من هذا البحث هو دراسة ما إذا كانت هناك علاقة بين إدارة مخاطر الائتمان وربحية البنوك التجارية في ألبانيا. المؤشرات الرئيسية المستخدمة في هذه الدراسة هي العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول كمؤشرين للربحية ونسبة القروض المتعثرة ونسبة كفاية رأس المال كمؤشرين لإدارة مخاطر الائتمان. تم الحصول على البيانات من عينة مشكلة من 16 بنكاً تعمل في النظام المصرفي الألباني في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2015. وقد تم إجراء اختبار إحصائي عن طريق برنامج Eviews من أجل اختبار العلاقة بين الأربعة مؤشرات وربحية البنوك التجارية في ألبانيا. أكدت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة ارتباط بين إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في ألبانيا وربحيته. حيث سيؤدي ارتفاع إدارة مخاطر الائتمان إلى زيادة أرباح البنوك التجارية الألبانية.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في علاقة إدارة مخاطر الائتمان بربحية البنوك التجارية في ألبانيا، فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف أساساً إلى تحديد أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية باستعمال دراسة قياسية.

5- **Idowu Abiola - Awoyemi Samuel Olausi (2014)** : THE IMPACT OF CREDIT RISK MANAGEMENT ON THE COMMERCIAL BANKS PERFORMANCE IN NIGERIA, International Journal of Management and Sustainability, Vol. 3, No. 5.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا. حيث تم الاعتماد على تحليل التقارير المالية لسبع مؤسسات مصرفية تجارية لمدة سبع سنوات (2005-2011). وقد تم استخدام نماذج بانل في الدراسة، بالإعتماد على العائد على حقوق الملكية (ROE) والعائد على الأصول (ROA) كمؤشرات أداء بينما القروض المتعثرة (NPL) ونسبة كفاية رأس المال (CAR) كمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان. كشفت النتائج أن إدارة مخاطر الائتمان لها تأثير كبير على ربحية البنوك التجارية في نيجيريا.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على أداء البنوك التجارية في نيجيريا، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة تأثير المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

6- **Mohammed T. Abusharbeh (2014)** : Credit Risks and Profitability of Islamic Banks: Evidence from Indonesia, World Review of Business Research, Vol. 4, No. 3, Issue, October 2014.

تبحث هذه الدراسة في تأثير الأساليب الإسلامية للتمويل ومخاطر الائتمان على الأرباح المستقبلية للبنوك الإسلامية الإندونيسية. تم الاعتماد في الدراسة على عينة مشكلة من أحد عشر بنكًا تجاريًا إسلاميًا أفصحوا بالكامل عن بياناتهم المالية في بنك إندونيسيا من عام 2008 حتى عام 2013. استخدمت الدراسة نموذج المربعات الصغرى الجزئي لتحليل المسار لتحليل متغيرات البيانات واختبار فرضيات البحث والتحقيق في العلاقة المتبادلة بين أنماط التمويل الإسلامية والتمويل المتعثر وربحية البنوك الإسلامية. وقد كشفت أن البنوك الإسلامية الإندونيسية لديها سياسة متحفظة تجاه المشاركة في تمويل الأسهم من أجل ضمان درجة منخفضة من المخاطر وتحقيق مستوى عالٍ من السيولة لأن تمويل رأس المال له علاقة إيجابية مهمة مع التمويل المتعثر. علاوة على ذلك، وجد أن صيغة المربحة لها علاقة إيجابية كبيرة مع الأرباح المستقبلية. وهذا يعني أن البنوك الإسلامية الإندونيسية تفضل تمويل مشاريعها الاستثمارية باستخدام أدوات تمويل الديون (المربحة) ورفضت المخاطرة. أخيرًا، تشير هذه الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية يمكنها إدارة مخاطرها بفعالية وذلك بتقاسم التمويل من أجل إحداث تأثير إيجابي ومريح. وقد يؤدي ذلك إلى تحسين كفاءة أصولها.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة تأثير مخاطر الائتمان في الأساليب الإسلامية للتمويل على ربحية البنوك الإسلامية الإندونيسية، وبالتالي فهي تتشابه مع دراستنا، إلا أنها تختلف في عينة الدراسة فدراستنا تشمل 10 بنوك من مختلف الدول الإسلامية، ولا تقتصر على دراسة دولة واحدة، كذلك يوجد إختلاف في الدراسة القياسية المطبقة.

7- **هاجر زراقي (2012)**: إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، وقد تم معالجة الموضوع من عدة جوانب أهمها: التعرف على المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، ومصادر المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، وكذا أساليب تحليل والتحوط من هذا النوع

من المخاطر. وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على دراسة ميدانية في بنك البركة الجزائري. خلصت الدراسة إلى أن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي جعلته أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية مقارنة بالعمل المصرفي التقليدي، وأن جوهر إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لا تختلف كثيرا إلا فيما يتعارض مع ضوابط العمل المصرفي الإسلامي.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة الطبيعة المميزة لإدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري، وبذلك فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف الإسلامية بالإعتماد على دراسة قياسية لعينة من المصارف الإسلامية.

8- مؤيد محمد عيد البعجي (2012): أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية "دراسة مقارنة مع المصارف التجارية لعينة من المصارف الأردنية للمدة (1996 - 2011)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2012.

هذه الدراسة المراد منها معرفة أثر مخاطر الائتمان في صيغ الاستثمار لمصارف إسلامية وتجارية أردنية في الفترة الزمنية (1996-2011)، حيث تشكلت عينة الدراسة من ثلاث مصارف، المصرف الأردني الإسلامي، مصرف الأردن التجاري والمصرف الأهلي. ولقياس هذه العلاقة تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد المراحل (stepwise-Regression Analysis) حيث تم اختيار نسب ROSE لقياس مؤشرات مخاطر الائتمان وهي متغيرات مستقلة، هذه النسب هي سعر الصرف إلى الأرباح السنوية للسهم، حق الملكية إلى الموجودات الثابتة للمصرف ورأس المال إلى الموجودات الكلية. أما بالنسبة للمتغيرات المعتمد (التابعة) والخاصة بمؤشرات صيغ الاستثمار فقد تم اختيار بعض استثمارات المصرف الإسلامي الرئيسية مثل صيغ المرابحة للأمر بالشراء، صيغتي المضاربة والمشاركة وصيغة كميالات التمويل. أما بخصوص استثمارات المصارف التجارية فقد وقع الاختيار على حسابات الجاري مدين وحسابات القروض والسلف وحسابات بطاقات الائتمان. وقد توصلت الدراسة إلى أن طبيعة التأثير بين المتغيرات المستقلة وبين المتغيرات التابعة في المصرف الإسلامي هي عكس طبيعة التأثير في مصرف الأردن التجاري والمصرف الأهلي، وأن المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية تختلف من أداة استثمار إلى أخرى.

الهدف من هذه الدراسة هو معرف أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الإستثمارية لمصارف الإسلامية وتجارية أردنية، فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى دراسة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

9- فاطمة بن شنة (2010): إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية، ومدى تطبيق هذه الأدوات في البنوك الجزائرية. ولدراسة الموضوع تم استخدام أسلوبين، حيث تمثل الأول في دراسة حالة، وذلك بتطبيق معايير لجنة بازل من خلال مقترحها الجديد "منهج التصنيف الداخلي الأساسي" وذلك بالاعتماد على ما توفر من بيانات ومعطيات للبنك الخارجي الجزائري (BEA) وكالة ورقلة- خلال فترة 2004-2008، باستخدام أداة التحليل التمييزي. أما الأسلوب الثاني هو الاستقصاء، وذلك باستخدام الاستبيان على مجموعة من المهنيين والموظفين في البنوك الجزائرية. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إمكانية تطبيق أدوات التحليل المالي والائتماني مع توفر قاعدة بيانات ومعطيات لتحديد احتمال تعثر العميل، وأن طبيعة نشاط المؤسسة وعمرها عاملان أساسيان في تحديد احتمال التعثر، إضافة أنكلا من البنك والعميل المقترض يساهمان في حدوث مشكلة القروض المتعثرة.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان والحد من القروض المتعثرة، وقد استخدمت أسلوبين في الدراسة الأول دراسة حالة، والثاني هو الاستقصاء في مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، وبذلك فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة مدى تأثير المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية بالاعتماد على دراسة قياسية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول ربحية البنوك:

1- محمد شعبان (2018): العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2018/2017:

هدف البحث إلى تحديد أهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية بنك عودة سوريا خلال الفترة الممتدة (2007-2016)، ولتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحث بدراسة المتغيرات المستقلة (الحقوق الملكية،

هامش الربح) وبيان أثر هذه المتغيرات على ربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، تم استخدام أسلوب الانحدار المعتمد لاختبار الفرضيات، توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية على ربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على الموجودات.

❖ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة السيولة النقدية ونسبة المديونية وحقوق الملكية على ربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

❖ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الموجودات وصافي الفوائد على ربحية المصرف مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد أهم العوامل المالية المؤثرة على ربحية بنك عودة سوريا، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

2- أيمن محمد الفيتوري الأجنف (2018): أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر المخاطر السوقية على ربحية عينة من المصارف الإسلامية العاملة في البحرين خلال الفترة (2006-2015)، حيث تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة، واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق الأهداف والوصول إلى النتائج على المنهج التحليلي والوصفي. توصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي إيجابي للمخاطر السوقية على العائد على حقوق الملكية في المصارف الإسلامية العاملة في البحرين، وهذا يعني أن زيادة مستوى مخاطر السوق يتطلب زيادة الاحتياطات لمواجهةها وبالتالي زيادة إجمالي حقوق الملكية.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في البحرين، وبالتالي هي تختلف عن دراستنا التي تطرقت إلى أثر نوع آخر من المخاطر وهي المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية في عدة دول إسلامية.

3- سالم سوادي حمود (2017): مخاطر عدم الالتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (2012 - 2016)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40، الفصل الثالث.

يتناول هذا البحث مخاطر عدم الالتزام وتأثيرها في ربحية المصارف الإسلامية، تم استخدام أساليب

إحصائية للدراسة فقد تم قياس وتحليل متغيرات البحث المتمثلة بمخاطر عدم الالتزام كمتغير مستقل، والربحية كمتغير تابع، إذ تم قياس الربحية من خلال ثلاث مؤشرات معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حق الملكية ومعدل العائد على إجمالي الودائع، وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مخاطر عدم الالتزام وكل من مؤشر العائد على الموجودات ومؤشر العائد على إجمالي الودائع، في حين لم تكن هنالك علاقة بين مخاطر عدم الالتزام ومعدل العائد على حق الملكية.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مخاطر عدم الإلتزام في ربحية المصارف الإسلامية، حيث تمت الدراسة في مصرف التعاون الإسلامي، وبهذا فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة أثر مخاطر الإئتمان على ربحية البنوك الإسلامية وذلك في عدة بلدان إسلامية.

4- قيصر علي عبيد الفتلي (2014): استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014:

تهدف هذه الدراسة إلى استعمال التحليل المالي لتشخيص أبرز العوامل المؤثرة في ربحية المصارف الأهلية في العراق، باعتماد المتغيرات (حقوق الملكية، قيمة الموجودات، صافي الربح)، وتم الاعتماد على مؤشرات الربحية كونها متغيرات مستقلة وقياس أثرها على مستوى الربحية بغية تحليلها وتوظيفها بالشكل الذي يعم بالفائدة في تعظيم الربحية، فضلا عن المساهمة في تقويم كفاءة أداء الأجهزة المصرفية الأهلية التي تشهد تطورات سريعة ومتلاحقة في بنيته تحتدم فيها المنافسة، تحقيقا لما هو مناط بها من أهداف في مقدمتها تعظيم ثروة المساهمين.

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المالي، فهي تختلف عن دراستنا التي ترمي إلى معرفة أثر المخاطر الإئتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

5- أحمد أحمد زايد (2013): أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2000-2013)، مذكرة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة البيت، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية في الأردن خلال المدة (2000-2013)، بينما كانت مشكلة الدراسة في أن المصارف الإسلامية تكون مفيدة في استخدام الأموال الرائدة لديها من إبداعات المستثمرين فإن ذلك يؤدي إلى وجود فائض مما يتوجب على البنوك الإسلامية البحث عن أدوات استثمارية جديدة من أجل استثمار هذا الفائض. لتحقيق هدف الدراسة تم

استخدام المنهج الوصفي التحليلي، تم التعبير على الربحية بكل من العائد على الأصول، والعائد على الملكية، وقد تكونت عينة الدراسة من البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود أثر الفائض على السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية.

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

6- دراسة أحمد حسين أحمد المشهراوي (2007): أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة (1996-2005)، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين والتعرف على أحجام وأنواع مصادر استخدامات أموالها وإيراداتها ومصروفاتها. اعتمدت الدراسة على البيانات الأساسية المنشورة عن الجهاز المصرفي الفلسطيني والبيانات والتقارير المالية السنوية، والنشرات الخاصة التي تقوم المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على نشرها. وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين وهي: البنك الإسلامي العربي، البنك الإسلامي الفلسطيني، بنك الأقصى الإسلامي، وتمت معالجة البيانات باستخدام التحليل الإحصائي، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) من أجل استخراج العلاقة بين المتغيرات ومعرفة مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل الربحية وبين جميع متغيرات المركز المالي للمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين هي علاقة عكسية.

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة على ربحية المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، فهي تختلف عن دراستنا التي تبحث في أثر المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف الإسلامية.

المطلب الثالث: التعليق على الدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها حول موضوع الدراسة والتي تم عرضها حسب علاقتها بأحد متغيري الدراسة، نجد أن ما يميز دراستنا هو أنها تهدف إلى دراسة أثر أحد أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك ألا وهي المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية التي تمتاز بطبيعة خاصة لصيغ التمويل فيها من جهة، وكذا كون هذه البنوك رغم حداثة نشأتها مقارنة بالبنوك التقليدية إلا أنها أستطاعت أن تثبت وجودها في ظل المنافسة العالمية وهو ما برهنت عليه أثناء تصديها للأزمة المالية العالمية لعام

2008، مما دفع الدول الغربية إلى تدريس الصيرفة الإسلامية في جامعتها وكذا تحويل العديد من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية سواء بشكل كلي أو بشكل جزئي. كما أن اختيار عينة من 10 بنوك إسلامية من عدة دول تعمل في بيئات مختلفة خلال 10 سنوات الماضية، واستخدامنا لدراسة تطبيقية قياسية قد يعزز نتائج هذه الدراسة. بالمقارنة مع باقي الدراسات نجد أن جلها كان حول البنوك التقليدية ومعظم الدراسات قد تطرقت إلى الموضوع من جانب إدارة المخاطر الائتمانية ودرسته من زوايا مختلفة، أما بالنسبة للدراسات التي تناولت ربحية البنوك فقد تطرقت إلى تأثير مختلف العوامل على ربحية البنوك مثل فائض السيولة، المخاطر السوقية ومخاطر عدم الالتزام ... دون دراسة مخاطر الائتمان رغم أن الإقراض يعتبر العملية الرئيسية للبنوك، حيث يدر أرباحاً كبيرة، لكنه النشاط الذي ينطوي على أعلى مخاطر لأنه عند منح القرض، يتحمل البنك مخاطر عدم استرداد كلي أو جزئي لكلا للقروض وفوائدها مما يؤثر لا محالة على ربحية البنك. ونستثني هنا بعض الدراسات التي شابته الهدف من دراستنا في جانب منها، دراسة **Myra V. De Léon (2020)** والتي هدفت إلى معرفة تأثير مخاطر الائتمان وعوامل الاقتصاد الكلي على إمكانية الربحية لـ 20 بنكاً من البنوك الآسيوية، خاصة من إندونيسيا وماليزيا وتايلاندا والفلبين، في الفترة من 2012 إلى 2017. ودراسة **Naama Trada, Mohamed Ali Trabelsib, Jean François, Goux (2017)** وكان هدفها دراسة مخاطر الائتمان وعلاقتها بربحية البنوك الإسلامية ومقارنتها بالبنوك التقليدية. ولهذه الغاية، تمت دراسة 78 مصرفاً إسلامياً في 12 دولة خلال الفترة 2004-2013، وكذا دراسة **Mohammed T. Abusharbeh (2014)** والتي بحثت في تأثير الأساليب الإسلامية للتمويل ومخاطر الائتمان على الأرباح المستقبلية للبنوك الإسلامية الإندونيسية. حيث تم الإعتماد في الدراسة على عينة مشكلة من أحد عشر بنكاً تجارياً إسلامياً إندونيسياً في الفترة من 2008 حتى 2013.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل الإلمام بالجوانب النظرية للبحث، حيث تطرقنا للمفاهيم العامة المتعلقة بالمخاطر الائتمانية من مفهومها، أسبابها، مصادرها وأهم مؤشراتها، ثم عرجنا إلى ذكر مفاهيم متعلقة بربحية البنوك الإسلامية، ثم تبيان العلاقة بينهما.

أما الجزء الأخير من هذا الفصل فخصصناه لعرض أهم الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية التي تعرضت لموضوع الدراسة أو أحد جوانبه من أجل معرفة النتائج التي توصلت إليها. ومن خلال هذا الجزء النظري فقد اتضح لنا أن أهم مشكلة تعاني منها البنوك الإسلامية هي المخاطر الائتمانية كونها تتعلق بالنشاط الرئيسي لها ألا وهو منح التسهيلات الائتمانية، وفي حالة ارتفاع حجم هذه المخاطر المتمثلة في عدم قدرة الطرف الآخر على السداد تؤثر سلباً على دوران أموالها واستثماراتها وبالتالي تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية.

الفصل الثامن: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

بعد تعرفنا على الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، وكذا طبيعة العلاقة التي تربطها وعند تناول أي موضوع للدراسة يكون من المناسب تقديم دراسة تطبيقية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، هذا الفصل يعتبر كدراسة قياسية إحصائية حول أثر مخاطر الإئتمان على الربحية في البنوك الإسلامية، حيث تم الاعتماد على نموذج قياسي يتم تقديره بما توفرت لدينا من بيانات ومعطيات إحصائية مستخرجة من تقارير سنوية لعشرة بنوك إسلامية من تسعة دول عربية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2021. في هذا الفصل تناولنا الكيفية المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بالنماذج المستخدمة وكذلك التطرق إلى المجتمع المدروس، ثم الدراسة القياسية لنختم بخلاصة تتضمن النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: منهجية الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا المبحث التعرف على الإطار النظري للدراسة القياسية، وعرض المتغيرات التي سنعتمد عليها في دراستنا والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها.

المطلب الأول: الإطار النظري للتقنيات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

سنتناول في هذا المطلب الإطار النظري للتقنيات الإحصائية المستخدمة في الدراسة وذلك من خلال تقديم أهم الطرق التي تقوم عليها الدراسة القياسية.

الفرع الأول: عموميات حول السلاسل الزمنية

في هذا الفرع سنتعرف على عموميات حول السلاسل الزمنية.

أولاً- تعريف السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها قيم ظاهرة مرتبة وفقاً للزمن أو مجموعة القيم التي تأخذها الظاهرة في مدد زمنية متتالية ومتساوية قد تكون سنوية أو فصلية أو شهرية أو يومية وهكذا، وذلك لمعرفة طبيعة التغيرات التي تحدث ليقم الظاهرة عبر الزمن ليصبح بالإمكان القيام بالتقديرات والتنبؤات المستقبلية. وتحليل السلسلة الزمنية يعني تحليل مكوناتها الرئيسية وهي الاتجاه العام للتغير في قيمة الظاهرة على المدى الطويل، والاتجاه الموسمي وهي التغيرات التي تحصل على قيم الظاهرة في مدد قصيرة (أقل من سنة) كالتغيرات الفصلية والشهرية واليومية، والتغيرات الدورية التي تحص على قيمة الظاهرة بشكل دوري في مدد تزيد عن السنة والتي تعود للتطورات الاقتصادية والسياسية، والتغيرات العرضية التي تطرأ على قيمة الظاهرة بشكل غير منتظم نتيجة حدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب أو الاضطرابات العملية.⁽¹⁾

تصنف السلاسل الزمنية إلى صنفين:⁽²⁾

1- سلسلة زمنية بمتغير واحد: تحتوي السلسلة الزمنية على متغير واحد فقط عندما تستعمل البيانات الحالية والسابقة عن متغير واحد فقط، فمثلاً للتنبؤ بأعداد المرضى المصابين بالسكر في الشهر القادم أو بعد شهرين من الآن تستعمل فقط البيانات الحالية والسابقة من إعداد المرضى.

2- سلسلة زمنية متعددة المتغيرات: تكون السلسلة الزمنية متعددة المتغيرات عندما تستعمل أكثر من متغير

(1) عدنان كريم نجم الدين، استعمال بعض الطرائق التنبؤ المختلفة لتحليل إعداد المصابين بالأورام الخبيثة، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص9.

(2) المرجع السابق، ص10.

واحد في وصف سلوك السلسلة الزمنية وتحليلها فمثلا التنبؤ بدرجات الحرارة العظمى اليومية وهذا يتطلب استخدام متغير أو أكثر.

ثانيا- مكونات السلاسل الزمنية: تتجلى مكونات السلاسل الزمنية في النقاط التالية:⁽¹⁾

1- الإطار العام: هو التغير في قيمة الظاهرة على المدى الطويل والاتجاه العام للسلسلة الزمنية يمكن تمثيله بخط مستقيم إذا كان التغير في قيمة الظاهرة يسير بنسبة ثابتة مع الزمن أو بخط غير مستقيم إذا كان التغير في القيمة الظاهرة وليس ثابتا، إذ لا يمكن تمثيله بخط مستقيم وإنما بمنحنى، ويكون الاتجاه العام موجبا إذا اتجهت قيم الظاهرة نحو التزايد مدة بعد أخرى ويكون سالبا إذا اتجهت قيم الظاهرة نحو التناقص مدة بعد أخرى.

2- التغيرات الموسمية: وهي التغيرات التي تحصل على قيمة الظاهرة منذ زمن أقل من سنة كالتغيرات الفصلية والشهرية واليومية وتظهر في الموسم نفسه من السنة اللاحقة فالتغيرات المناخية تعتبر من أهم العوامل التي تسبب التغيرات الموسمية فاختلاف المناخ في فصول السنة والعادات الاجتماعية والدينية تعد أهم الأسباب الرئيسية في هذه التغيرات.

3- التغيرات الدورية: وهي التغيرات التي تحصل على قيمة الظاهرة بصورة دورية وتعيد نفسها خلال مدد زمنية تزيد عن السنة الواحدة وتسمى هذه التغيرات بالتذبذبات الدورية وتكون هذه التذبذبات أقل انتظاما من التغيرات الموسمية.

الفرع الثاني: طرق التقدير المستخدمة في الدراسة

هذا الجزء خصصناه للتعرف على طرق التقدير التي استخدمناه في دراستنا القياسية للتعرف على اثر المخاطر الإئتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

أولا- طريقة العزوم المركزية المعممة GMM:

طريقة العزوم المعممة GMM هي امتداد لطريقة العزوم، وهي كما يصفها بيشر هانس تقوم مقام معظم الطرق القياسية المستخدمة في تقدير معاملات النماذج الإحصائية، من خلال تضمينها الشروط التي تقوم عليها تلك النماذج، وتتميز هذه الطريقة عن طريقة العزوم التقليدية بصلاحياتها لتقدير المعلمات، حيث يوجد أكثر من حل واحد للنموذج، ويتم ذلك عبر إيجاد معيار يمكن من خلاله اختيار أفضل تقدير للمعاملات

⁽¹⁾ فاطمة عبد الحميد جواد البرماني، أحمد جودة أرشيد، استعمال السلاسل الزمنية للتنبؤ بالأرقام القياسية لإجراءات الدور السكنية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم - العراق، العدد 45، 2019، ص 79.

من بين التقديرات الممكنة، أو اختيار تقدير جيد لهذه المعلمات، من هذه المعايير على سبيل المثال معيار المربعات الصغرى الموزونة، حيث يتم اختيار التقديرات التي تحقق أدنى مجموع موزون لمربعات العزوم كما في الصيغة الآتية:

$$q = \bar{m}(\hat{\theta})W_n\bar{m}(\theta)$$

إذ تمثل \bar{m} مجموع متوسطات العزوم m في النموذج، وتمثل θ المعلمات المراد تقديرها، وتمثل W_n مصفوفة قطرية موجبة لا ترتبط بعلاقة ذاتية بالمعلمات المراد تقديرها، تعكس الأهمية النسبية لكل واحد من العزوم في النموذج، الغرض منها التوصل لتقديرات مشتقة للمعلمات، حيث يمكن التعبير عن الأهمية النسبية للعزوم بمقلوب التباينات المقابلة لكل واحد منها.⁽¹⁾

هذه الطريقة تستعمل تحت المتغيرات هي مفسرة أو خارجية أي $COV(xt, \varepsilon t) = 0$ ، وعلاوة على ذلك مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ.

$$(E(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = \sigma^2 I)$$

فالمقدرات بواسطة طريقة العزوم المعممة توفيق بينها وبين طريقة المربعات الصغرى المعممة وطريقة المتغيرات الوسيطة، حيث إن المقدرات بطريقة العزوم المعممة GMM معطى بالشكل التالي:

$$\hat{\alpha} = (X'Z(Z'\hat{\Omega}Z)^{-1}Z'X)^{-1}X'Z(Z'\hat{\Omega}Z)^{-1}Z'y$$

حيث:

y : المتغير التابع

X : المتغيرات المفسرة أو المستقلة

Z : المتغيرات الوسيطة

$\hat{\Omega}$: مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة في المرحلة الأولى بواسطة طريقة المتغيرات الوسيطة.

كما أنه في حالة تحقق الفرضيات الكلاسيكية فإن المقدار الخاص بطريقة العزوم المعممة يحد ويقلل

من تأثير مقدرات المتغيرات الوسيطة (تحقيق الفرضية التالية $(E(\varepsilon_t, \varepsilon_t) = \sigma^2 I)$).⁽²⁾

(1) إبراهيم ديب الجبلي، رأي المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر مقياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، جامعة الأندلس للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، المجلد 12، 2020/06/30، ص 377.

(2) طهراوي فريد، محاضرات في الاقتصاد القياسي، تخصص اقتصاد كمي، جامعة ألكلي محند اولحاج، البويرة، 2017، ص 125،

منشورة على موقع: despace.univ-buira.dz

ثانياً - طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS:

هي طريقة تصحيح المعلمة لطريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square Estimator) (OLS) أوجدها الباحثان Phillips and Hansen (1990-1995) في محاولة التخلص من التحيز من الدرجة الثانية، إذ أن الفكرة الأساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، حيث تتعامل طريقة FMOLS مع كثير من المشاكل مثل الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات، التي تعاني منها طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) وتتطلب هذه الطريقة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.⁽¹⁾ ترتكز هذه الطريقة على إجراء تحويلات في المتغير المعتمد (تصحيح المعلمة) وفي الخطوة الثانية يتم تصحيح مقدرات طريقة الـ OLS في الانحدار للتعديل لذلك سميت بطريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FMOLS.⁽²⁾

لدينا نموذج الانحدار التالي:

$$\gamma_t = \beta_0 + \beta_1 x_t + \varepsilon_t = \vartheta' Z_t + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = \mu_t$$

إذ أن:

$$t=1, \dots, T$$

$$Z_t = (1, x'_t)$$

$$\vartheta = (\beta_0, \beta_1)$$

x_t, γ_t سلاسل زمنية ذات أبعاد $1 \times n$

$$v_t = [\varepsilon_t, \mu_t]$$

دالة الغاية المركزية يمكن كتابتها كآلاتي:

$$\frac{1}{\sqrt{T}} \sum_{t=1}^{[Tr]} \mu_t \rightarrow w_{(r)} = \begin{pmatrix} w_{1(r)} \\ w_{2(r)} \end{pmatrix}, 0 \leq r \leq 1$$

التباين على المدى الطويل لـ V_t هو: $\Omega = \Sigma_v + \Pi + \Pi'$

(1) أنسام خالد حسن الجبوري، كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية- العراق، العدد 23، 2012، ص 157.

(2) المرجع السابق، 159.

$$\Lambda = \sum_v + \Pi \quad \text{مصفوفة التباين والتباين المشترك}$$

$$\sum_v = \lim_{t \rightarrow \infty} T^{-1} \sum_{t=1}^T E(v_t v_t')$$

$$\Pi = \lim_{t \rightarrow \infty} T^{-1} \sum_{j=1}^{T-1} \sum_{t=1}^{T-j} E(v_t v_{t+j}')$$

تجزأ مصفوفتي Ω و Λ كالآتي:

$$\Omega = \begin{pmatrix} w_{11} & w_{12} \\ w_{21} & \Omega_{22} \end{pmatrix}$$

$$\Lambda = \begin{pmatrix} \lambda_{11} & \lambda_{12} \\ \lambda_{21} & \Lambda_{22} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} \lambda_1 \\ \Lambda_2 \end{pmatrix}$$

إن مقدر OLS هو متنسق consistent ولكنه ليس كاف كحالة عامة لذلك تم تصحيح نموذج الانحدار الخطي، مع استخدام Λ , Ω (مصفوفة التكامل المشترك للمدى الطويل) في عملية التصحيح لطريقة المربعات الصغرى:

$$\gamma_t^+ = \gamma_t - \hat{w}_{12} \hat{\Omega}_{22}^{-1} \mu_t$$

w_{ij} هو جزء من المصفوفة Ω ويحتوي على 2×2 من العناصر ويتم تقدير التحيز المصحح:

$$\hat{j}^+ = \begin{pmatrix} 0 \\ \hat{\lambda}_{21} - \hat{\Lambda}_{22} \hat{\Omega}_{22}^{-1} \hat{w}_{21} \end{pmatrix}$$

هي مقدرات كفاءة $w_{21}, \Lambda_{22}, \Omega_{22}$

$$\hat{\Lambda}_{22}, \hat{\Omega}_{22}, \hat{w}_{21}$$

يكون مقدر طريقة المربعات الصغرى المعدلة FMOLS:

$$\hat{\vartheta}_{FMR} = (\sum_{t=1}^T Z_t Z_t')^{-1} (\sum_{t=1}^T Z_t \gamma_t^+ - T \hat{j}^+)$$

الفرع الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الأساليب المعاصرة في تحديد استقرارية البيانات التي تعتمد فكرتها على المعادلة التالية: (1)

(1) إيمان محمد إبراهيم علي، أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد-مصر، المجلد 22، العدد الثاني، أبريل 2021، ص 558.

$$\gamma_t = \rho\gamma_{t-1} + \xi_t$$

إذ تمثل γ_t المتغير في المدة (t) , ξ_t حد الاضطراب والذي يتصف بالتشويش الأبيض (White Noise) بوسط حسابي يساوي صفراً ($\mu=0$) وتباين ثابت ($\sigma^2 = 1$) و $cov() = 0$ ، عندما تكون ($\rho = 1$) مقبولة إحصائياً فإن ذلك يدل على عدم الاستقرار وان البيانات تعاني من الجذر الأحادي. لابد من معالجة كل سلسلة زمنية غير مستقرة، وذلك بأخذ الفروق لمعالجة (γ_t) حيث تؤخذ للدرجة لجعلها مستقرة، وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية أنها متكاملة (Integrated) من الدرجة d ، ونشير لها بالرمز $\gamma_t \sim$.

ومن أهم الطرق المستخدمة في معالجة البيانات التي تعاني منها جذر الوحدة (Unit Root) هو اختبار ديكي - فولر الموسع، حيث يعتمد هذا الاختبار على تقدير النماذج الآتية:
(بدون حد ثابت واتجاه زمني):

$$\Delta\gamma_t = (\rho - 1)\gamma_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta\gamma_{t-j} + \xi_t$$

(بدون اتجاه زمني):

$$\Delta\gamma_t = \alpha + (\rho - 1)\gamma_{t-1} + \sum_{f=1}^k \rho_f \Delta\gamma_{t-f} + \xi_t$$

(مع حد ثابت واتجاه زمني):

$$\Delta\gamma_t = \alpha + \beta T + (\rho - 1)\gamma_{t-1} + \sum_{j=1}^k \rho_j \Delta\gamma_{t-j} + \xi_t$$

إذ تمثل: α الحد الثابت، T الاتجاه الزمني .

الفرع الرابع: اختبار التكامل المشترك

ينص مبدأ التكامل المشترك على أنه إذا كانت هناك علاقة طويلة المدى بين متغيرين أو أكثر فإن الانحراف من التوازن طويل المدى يجب أن يكون محددًا وتكون المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً (Johansenetal (1990).⁽¹⁾ وفيما يلي نماذج لاختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه:

(1) زهرة هادي محمود، رغد جلال علي، وآخرون، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرى الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية - العراق، المجلد 17، العدد 1، 2017، ص 281.

أولاً- اختبار جوهانسن جيسلس **Johansen Juselius Test**:

لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك اقترح (Johansen end ,(johansen,1988-1991) juselis 1990) إجراء اختبارين: (i)

1- اختبار الأثر: يتم اختبار فرضية أن هناك على الأكثر q من متجهات التكامل المشترك النموذج العام غير المقيد $r=q$ وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية لهذا الاختبار من العلاقة التالية:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \hat{\lambda}_t)$$

يعرف كل من:

T : حجم العينة

r : عدد متجهات التكامل المشترك

إذ $\lambda_{r+1}, \dots, \lambda_p$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية $p-r$ و تنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر r أي أن عدد هذه المتجهات يقل أو يساوي r .

2- اختبار القيمة الذاتية القصوى ($\max \lambda$): الذي تحسب إحصائيته وفق العلاقة التالية:

$$\lambda_{\max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويجرى اختبار فرضية العدم التي تنص على وجود r من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية

البديلة التي تنص على وجود $r + 1$ من متجهات التكامل المشترك فإذا زادت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية عن القيمة الحرجة معنوي معين فإننا نرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك وإذا كانت أقل فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم القائلة بوجود متجه واحد على الأقل للتكامل المشترك.

ثانياً- اختبار **KAO**:

في اختبار التكامل المشترك (KAO 1999) تنص الفرضية المعدومة على عدم وجود تكامل مشترك

(1) إيمان محمد إبراهيم علي، مرجع سبق ذكره، ص 282.

بين السلسلتين Y_{It} و X_{It} على أساس فرضية العدم وعلى حسب كاو حتى وإن كانت الفروق الأولى للسلسلتين السابقتين مستقرتين فإن مقدرات المربعات الصغر للبواقي في النموذج غير مستقرة، وعليه فإن هذا الاختبار يؤول إلى اختبار استقرارية بواقي الإنحدار ويكون ذلك باستخدام اختبار ديكي فولر ADF. ويمنح هذا الإختبار أربعة إحصائيات محسوبة من نوع إختبار ديكي فولر منقسم إلى قسمين: (1)

- قبل إجراء عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل لأخطاء DF_t ، DF_p .

- بعد اختبار عملية تصحيح التحيز لمعالم الارتباط المتسلسل لأخطاء DF^*_t ، DF^*_p .

في الأخير اقترح كاو إجراء اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) على سلسلة البواقي وحساب الإحصائيات ADF.

تتوزع الإحصائية المحسوبة السابقة DF_t ، DF_p ، DF^*_t ، DF^*_p ، ADF تقريبا حسب التوزيع الطبيعي المعياري.

المطلب الثاني: متغيرات الدراسة القياسية

في هذا المطلب قمنا بعرض المتغيرات التي ارتكزت عليها الدراسة القياسية، وتنقسم إلى قسمين متغيرات مستقلة تمثلت في القروض المتعثرة، المخصصات، الضمانات وكفاية رأس المال اخترناها للتعبير عن المخاطر الائتمانية ومتغيرات تابعة تمثلت في العائد على إجمالي الموجودات (ROA) والعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) كمؤشرات للتعبير عن ربحية البنوك.

الفرع الأول: المتغيرات المستقلة

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى المتغيرات المستقلة التي سوف نعتمد عليها في الدراسة التطبيقية.

أولاً- القروض المتعثرة: تعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضون من الوفاء بالتزاماتهم بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت بهم، فلم تعد هذه القروض تحقق للمصرف إيرادات من الفوائد، ليجد المصرف نفسه مضطر لجدولتها بما يتفق والأوضاع الحالية للمقترض⁽²⁾، ويتم التعبير عنها

(1) صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2019، ص 171.

(2) تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، المجلد 20، العدد 01، ص ص 51-52.

كنسبة مئوية من خلال نسبة القروض المتعثرة القائمة إلى إجمالي القروض الممنوحة بالعلاقة التالية: (1)

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = (\text{القروض المتعثرة} / \text{إجمالي القروض}) \times 100$$

ثانياً - مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها: تعرف مخصصات خسائر القروض بأنها "الأموال المخصصة لمجابهة الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل ديون بعض العملاء مستقبلاً، وتعتبر عبئاً على الأرباح، وإن تكوين هذه المخصصات ليس خياراً بيد الإدارة المصرفية، بل هو واجب تفرضه تعليمات المصارف المركزية وتؤكد قواعده بازل". وبذلك فإن مخصص خسارة القروض هو آلية تم إنشاؤها في النظام المصرفي للخروج من حالة عدم الاستقرار المالي الناتجة من نسبة القروض المتعثرة المرتفعة. ويعبر عنها بالعلاقة التالية(2):

$$\text{نسبة المخصصات} = (\text{مخصصات خسائر القروض} / \text{إجمالي التسهيلات الائتمانية}) \times 100$$

ثالثاً - الضمانات: يعرف خبراء الاقتصاد مفهوم الضمانات البنكية بأنه وسيلة يمكن للمتعاملين من خلالها الحصول على القروض ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك في الحصول على أمواله التي أقرضها بالطريقة القانونية وذلك في حالة عدم تسديد العملاء أو الزبائن لديونهم، وتعتبر عملية اختيار الضمانات مشكلة من المشاكل التي تواجه البنك في قضية الضمانات وفي الحقيقة سمحت التجارب البنكية والعرف البنكي المتولد عنها إلى خلق عادات وصيغ لاختيار الضمانات وتتركز هذه الصيغ بالخصوص على الربط بين أشكال الضمانات المطلوبة ومدة القرض المتوجهة لتغطيته، وفي هذا المجال إذا كان الأمر يتعلق بقروض قصيرة الأجل حيث آجال التسديد قريبة واحتمالات تغير الوضع الراهن للمؤسسة ضعيفة ويمكن توقعها بشكل أفضل يكتفي البنك بطلب ضمان على البضائع أو كفالته من طرف شخص آخر كضمان، ولكن عندما يتعلق الأمر بالقروض متوسطة وطويلة الأجل حيث آجال التسديد بعيدة وتطورات المستقبل غير متحكم فيها تماماً فإن البنك يطلب ضمانات تتوافق مع طبيعة القرض حيث تكون متجسدة في أشياء ملموسة وذات قيمة وأهم أنواعها الرهن العقاري. ويمكن التعبير عن نسبة الضمانات بالعلاقة التالية(3):

(1) sokol ndoka, manjola islami, **The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015**, European Journal of Sustainable Development, 2016, P 448.

(2) حنان ضاهر، أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية - سوريا، المجلد 43، العدد 03، 2021، ص ص 247-248.

(3) هند محمد السيد، دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والداء المالي للمصارف-دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002-2012، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014، ص 44.

$$\text{نسبة الضمانات} = (\text{الضمانات} / \text{إجمالي القروض المتعثرة}) \times 100$$

رابعاً- نسبة كفاية رأس المال: تعد كفاية رأس المال من أهم المصطلحات المتداولة في مجال تقييم أداء البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية، فبالمفهوم الضيق لكفاية رأس المال يمكن القول أنه ذلك الرأس مال الذي يغني عن غيره في سداد التزامات البنك وحماية حقوق المودعين وحماية العلاقة المتواجدة بين البنك وعملائه، أما بالمفهوم الموسع لكفاية رأس المال الذي يستند إلى أكثر من وظيفة من وظائف رأس المال، كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يكفي ويستطيع مقابلة المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع، ويقود إلى ربحية البنك ومن ثم نموه. (1)

وقد وضعت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية طريقة لحساب نسبة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية من قبل بنك التسويات الدولي بحسب اتفاقية بازل حيث أخذت في حسابها حسابات الإستثمار، وذلك وفق المعادلة التالية: (2)

$$\text{نسبة كفاية رأس المال} = (\text{رأس المال المؤهل} / \text{إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها} \\ \text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}) \times 100$$

الفرع الثاني: المتغيرات التابعة

وقد اعتمدنا في دراستنا على متغيرين تابعين يمثلان ربحية البنوك الإسلامية، وهما معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:
أولاً- العائد على الأصول (ROA): ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على إجمالي الأصول، ويعبر هذا المقياس عن مدى ربحية المصرف بالنسبة لمجموع أصوله، كما يقيس كفاءة المصرف في استخدام أصوله وإدارتها، ويستخدم لمقارنة الأداء المالي بين المصارف في القطاعات المماثلة، كما يعطي معدل العائد على الأصول فكرة عن مدى فعالية المصرف في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح. (3)

(1) مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2-، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار- الجزائر، العدد 43، 2018، ص ص 693-694.

(2) المرجع السابق، ص 705.

(3) ذو الفقار حسن دعبول، الديون غير المنتجة وأثرها في ربحية المصارف الخاصة التقليدية-دراسة تحليلية على المصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة دمشق- سوريا، المجلد 37، العدد 04، 2021، ص 217.

$$\text{العائد على إجمالي الأصول} = (\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة} / \text{إجمالي الأصول}) \times 100$$

ثانياً- **العائد على حقوق الملكية (ROE)**: ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الفائدة والضريبة على حقوق الملكية للمصرف، ويستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كنسبة مئوية من حقوق المساهمين العاديين كمردود على مخاطرتهم في توظيف أموالهم. وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة الإدارة في توظيف أموال المساهمين.⁽¹⁾

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = (\text{صافي الربح بعد الفائدة والضريبة} / \text{إجمالي حقوق الملكية}) \times 100$$

المطلب الثالث: عينة ونماذج الدراسة القياسية

سوف نتناول في هذا المطلب عينة الدراسة التي تتمثل في عشرة بنوك إسلامية حيث استخدمنا تقاريرها السنوية من أجل الدراسة التطبيقية باستخدام نماذج المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة.

الفرع الأول: عينة الدراسة القياسية

عينة دراستنا تكونت من عشرة بنوك إسلامية من تسع دول عربية حيث اعتمدنا على تقاريرها السنوية لعشر سنوات للفترة الممتدة من 2012-2021، من أجل استخراج وحساب متغيرات الدراسة المعرفة سابقاً من أجل تحديد أثر المخاطر الائتمانية على ربحية المصارف الإسلامية، وقد بلغت عدد المشاهدات 100 مشاهدة، وفي الجدول التالي توضيح لعينة الدراسة:

(1) المرجع السابق، ص 217.

جدول رقم (2-1): البنوك الإسلامية عينة الدراسة

الرقم	اسم البنك	رمز البنك	تاريخ التأسيس	عدد الفروع	بلد البنك
01	بنك الرياض	RIB	1957/11/23	237	السعودية
02	بنك بوبيان	BB	2004/03/13	44	الكويت
03	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIB	1994/08/10	22	فلسطين
04	بنك سوريا الدولي	SIIB	2009/04/09	28	سوريا
05	بنك أبوظبي الإسلامي	ADB	1997/05/20	70	مصر
06	مصرف قطر الإسلامي	QIB	1982	22	قطر
07	مصرف الإمارات الإسلامي	EMB	2004	37	الإمارات العربية المتحدة
08	مصرف البحرين الإسلامي	BISB	1979	04	البحرين
09	مصرف الراجحي	RB	1957	526	السعودية
10	البنك الإسلامي الأردني	JOIB	1978	84	الأردن

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة

وسنقوم بتقديم تعريف مختصر للبنوك المكونة لعينة الدراسة فيما يلي:

أولاً- بنك الرياض: أحد أكبر المؤسسات المالية العريقة في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط، بدأ نشاطه في العام 1957م، ويبلغ رأس المال 30 مليار ريال سعودي. يبلغ عدد موظفيه أكثر من 5,900 موظف وموظفة. وقد برز بنك الرياض كبنك رائد نظم وشارك في العديد من عمليات التمويل المشتركة لمختلف القطاعات العاملة في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وعدد من أبرز مشاريع البنية التحتية في المملكة العربية السعودية. تضم شبكة فروع (237) فرعاً وأكثر من 2,542 جهاز صراف آلي وأكثر من 53,580 من أجهزة نقاط البيع، بالإضافة إلى قاعدة عملاء كبيرة بين المصارف السعودية. ويتواجد بنك الرياض خارج المملكة السعودية من خلال فرع لندن بالمملكة المتحدة ووكالة هيوستن بالولايات المتحدة ومكتب تمثيلي في سنغافورة حيث يتم تقديم خدمات مصرفية ومالية متكاملة.⁽¹⁾

ثانياً- بنك بوبيان: يعد أحدث مصرف في الكويت وقد تأسس في عام 2004 بموجب المرسوم الأميري رقم 88 كمؤسسة تمويل تعمل طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويعتبر بنك بوبيان أول مصرف إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت وفقاً لقانون المصارف الإسلامية رقم 33 لعام 2003 برأس مال يبلغ 100

(1) بنك الرياض، <https://www.riyadbank.com> ، 2022/06/13 ، 15:20.

مليون ديناراً كويتياً. إن أسهم بنك بوبيان مسجلة ومدرجة في بورصة الكويت منذ مايو 2006 ويعد بنك الكويت الوطني أحد كبار المساهمين في البنك. يتركز نشاط المصرف في قبول الودائع وإنشاء الصنایق الاستثمارية والمتاجرة في العقارات، كما يتعامل مع المعاملات المالية الإسلامية بجميع صورها وأشكالها. عرف عن بنك بوبيان تميزه وحصده للجوائز في مجال خدمة العملاء علاوةً على نموه المتسارع على مستوى دولة الكويت، إلا أن ما يميز البنك هو اتخاذه الخطوات الأولى في تقديم التسهيلات المصرفية الرقمية المتطورة. تتكون المجموعة المصرفية لبنك بوبيان من أربع شركات تابعة تقدم أنشطة مصرفية واستثمارية وإدارة الأصول والتأمين التكافلي وإدارة الممتلكات وهي: **بنك لندن والشرق الأوسط (BLME)**، **بوبيان كابيتال**، **بوبيان تكافل**، **بوبيان الوطنية** (1)

ثالثاً- بنك الاستثمار الفلسطيني: تأسس بنك الاستثمار الفلسطيني **PIB** كشركة مساهمة فلسطينية عامة بمشاركة نخبة من المصرفيين ورجال الأعمال من فلسطين و الدول العربية الشقيقة و يعتبر البنك الفلسطيني الأول الذي حصل على التراخيص اللازمة لمزاولة أعماله من السلطة الوطنية الفلسطينية و قد تم تسجيله بتاريخ 1994/8/10 برأس مال مدفوع مقداره 20 مليون دولار أمريكي. افتتح الفرع الأول للبنك بتاريخ 1995/3/26 واصلت إدارة البنك بالتوسع و الإنتشار في المدن و التجمعات السكانية الفلسطينية الرئيسية تباعاً حتى أصبح للبنك شبكة فروع تغطي معظم المناطق الفلسطينية بلا استثناء. و قد بنى البنك استراتيجيته منذ تأسيسه على تعميق تواجه في مختلف مناطق السلطة الفلسطينية، و ذلك لتنمية قاعدة المتعاملين و تنويع الخدمات المقدمة لهم، و تعزيز المركز المالي للبنك من خلال شبكة الفروع المنتشرة في كافة المدن الرئيسية. (2)

رابعاً- بنك سوريا الدولي الإسلامي: تأسس بنك سورية الدولي الإسلامي على شكل شركة مساهمة سورية مغفلة عامة و برأسمال قدره خمسة مليارات ليرة سورية. بدأ تقديم أعماله المصرفية في الربع الثالث من العام 2007 من خلال فرعين مصرفيين. قام البنك بزيادة رأسماله على عدة مراحل ليصل رأسماله إلى 15 مليار ليرة سورية منتصف العام 2019، وبذلك يكون أول بنك إسلامي في سورية يحقق متطلبات القانون رقم 3 للعام 2010 القاضي برفع الحد الأدنى لرأسمال المصارف الإسلامية إلى 15 مليار ليرة سورية. وقد بلغ عدد فروع ومكاتبه 28 فرعاً ومكاتباً منتشرة في مختلف المناطق السورية، ويعد البنك من أكبر البنوك السورية

(1) بنك بوبيان، <https://boubyan.bankboubyan.com>، 2022/06/13، 15:35.

(2) بنك الاستثمار الفلسطيني، <https://www.pibbank.com>، 2022/06/14، 14:45.

الخاصة من حيث عدد المساهمين حيث وصل عددهم إلى نحو 13 ألف مساهم، ومن أهم غاياته توفير وتقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية في سورية من خلال قيام البنك بالمساهمة في عملية التمويل والاستثمار اللازمة لتلبية احتياجات المشاريع الإنمائية المختلفة بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية.⁽¹⁾

خامسا- بنك أبوظبي الإسلامي-مصر: دخل إلى السوق المصرية من خلال استحواذ التحالف الإماراتي بين كل من مصرف أبوظبي الإسلامي و شركة الإمارات الدولية للإستثمار على "البنك الوطني للتنمية" مصر وذلك في عام 2007، وبعد عملية الاستحواذ، ارتفع رأس المال المدفوع إلى ما يقرب من سبعة أضعاف من 281 مليون جنيه مصري إلى 2 مليار جنيه و 4 مليارات جنيه مصرح بها. وفي إطار استراتيجيته كمصرف شامل يركز على تقديم مجموعة واسعة ومبتكرة من الحلول المالية الحديثة والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية لعملائه من الشركات والأفراد، تم استحداث بنية تحتية متطورة وتجديد لشبكة الفروع الـ 70 المنتشرة على مستوى محافظات الجمهورية المصرية من خلال فريق عمل من ذوي الكفاءات. ولتحقيق التكامل في الخدمات المصرفية أنشأ مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر الذراع المصرفية الاستثمارية شركة أبوظبي الإسلامي كابيتال مصر، وشركة أديليس للتأجير التمويلي ADILease، وذراع إدارة الأصول شركة مصرف أبوظبي الإسلامي للاستثمار ADIB_Invist.⁽²⁾

سادسا-مصرف قطر الإسلامي: تأسس عام 1982 كأول مصرف إسلامي في قطر، هو أكبر مصرف في القطاع خاص في البلاد، يمتلك 22 فرعاً وأكثر من 170 جهاز صراف آلي. كما يستحوذ حالياً على حوالي 40% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد. ويعد المصرف ثاني أكبر البنوك في قطر بحصة سوقية تتجاوز 11% من الموجودات والتمويل والودائع. يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر. كما توفر الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. وتمتلك مجموعة المصرف حصصاً في عدد من شركات الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في قطر ومنها كيو إنفست، وهي مؤسسة مصرفية استثمارية تابعة للمصرف، والشركات الزميلة: شركة الضمان للتأمين الإسلامي "بيمه" (المختصة في تقديم برامج

(1) بنك سوريا الدولي الإسلامي، <https://www.siib.sy> ، 2022/06/14 ، 14:55.

(2) بنك أبوظبي الإسلامي-مصر، <https://www.adib.eg> ، 2022/06/14 ، 15:08.

(التكافل) وشركة الجزيرة للتمويل (شركة تمويل استهلاكي).⁽¹⁾

سابعاً- مصرف الإمارات الإسلامي: في عام 2004 ، تم تأسيس المصرف لتقديم أعلى مستوى من الخدمات المصرفية مع أعلى معايير مبادئ الشريعة الإسلامية. يقدم مجموعة واسعة من المنتجات المصممة للأفراد والشركات الصغيرة و الشركات الكبيرة. يبلغ عدد فروع 37 فرعاً. ويملك المصرف حصصاً في شركة تابعة لها هي الإمارات الإسلامية للوساطة المالية ذ.م.م.⁽²⁾

ثامناً- مصرف البحرين الإسلامي: تأسس بنك البحرين الإسلامي في عام 1979م باعتباره أول بنك إسلامي في مملكة البحرين والرابع إقليمياً. وقد ساهم البنك بدور محوري هام في تطوير صناعة الخدمات المصرفية الإسلامية ودعم الاقتصاد الوطني على مدى السنين. وفي نهاية عام 2018م، بلغ رأسمال البنك المدفوع 106 مليون دينار بحريني، بينما بلغ إجمالي أصوله 1,279 مليون دينار بحريني. يملك البنك شبكة من الفروع تضم 4 فروع، و 4 مجمعات مالية، و فرع رقمي و 51 جهازاً للصراف الآلي منتشرة في جميع أنحاء المملكة. وقد التزم البنك بتركيز جهوده على الابتكار المستمر، وتطبيق مبادئ راسخة للحوكمة وإدارة المخاطر، فضلاً عن تطوير موظفيه، والاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتطورة لتقديم خدمات متميزة لزيائنه، مما ساهم في ترسيخ مكانته المرموقة كونه مصرفاً إسلامياً رائداً تتوافق جميع أنشطته مع أحكام الشريعة الإسلامية. يعمل البنك بموجب ترخيص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة إسلامي، كما أنه مدرج في بورصة البحرين.⁽³⁾

تاسعاً- مصرف الراجحي: أحد أكبر المصارف في العالم من حيث القيمة السوقية، والأكبر في الشرق الأوسط وفي المملكة. ويتبوأ هذا المصرف الرائد مركزاً مالياً قوياً، إذ أن أصول المصرف تساوي 658 مليار ريال سعودي (175 مليار دولار أمريكي)، ويبلغ رأسماله 40 مليار ريال سعودي (10.66 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,300 موظف. ويتمتع مصرف الراجحي بشبكة انتشار واسعة تضم أكثر من 517 فرعاً وأكثر من 4,900 جهاز صراف آلياً و 290,302 جهازاً لنقاط بيع، و 205 مركزاً للحوالات المالية، فضلاً عن أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية. بدأ نشاطه عام 1957م، وقد شهد عام 1978م دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية

(1) مصرف الإمارات الإسلامي، <https://www.emiratesislamic.ae> ، 2022/06/14 ، 16:08.

(2) مصرف قطر الإسلامي، <https://www.qib.com.q> ، 2022/06/14 ، 15:27.

(3) مصرف البحرين الإسلامي، <https://www.bisb.com> ، 2022/06/14 ، 15:41.

للتجارة، ليتحول عام 1988م إلى شركة مساهمة سعودية عامة تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار وتمت تسميته بمصرف الراجحي في عام 2006. وكون المصرف يركز أساساً على مبادئ المصرفية الإسلامية، فهو يؤدي دوراً رئيساً في سد الفجوة بين المتطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يُحتذى بها. (1)

عاشرا- البنك الإسلامي الأردني: تأسس البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، كشركة مساهمة عامة محدودة سنة 1978 لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، باشر الفرع الأول للبنك عمله في 1979/09/22 برأسمال مدفوع لم يتجاوز المليون دينار من رأس ماله المصرح به البالغ أربعة ملايين دينار، ويبلغ رأسمال البنك (200) مئتين مليون دينار أردني. كما قام البنك بتغيير شعاره وإطلاق هويته المؤسسية الجديدة في إطار انضمامه لباقي البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية في رفع هذا الشعار وذلك في الأول من شهر تموز لعام 2010م. ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروعه البالغة 84 فرعاً و26 مكتب والمنتشرة في جميع أنحاء المملكة. كما يقدم خدمات الصراف الآلي والتي يبلغ عددها في الفروع والمرافق العامة في جميع أنحاء الأردن 306 جهازاً. ويعمل في البنك الإسلامي حوالي 2434 موظفاً وموظفة يتصفون بالخبرة والدراية الكافية لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، كما بلغ عدد حسابات العملاء العاملة في البنك حوالي 1080 ألف حساب. (2)

الفرع الثاني: نموذج الدراسة القياسية

سنعتمد في هذه الدراسة على نماذج الإنحدار المتعدد باستخدام نموذجين للتقدير هما نموذج العزوم المعممة GMM ونموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً FMOLS. وبالتالي يمكن صياغة الدراسة كما يلي:

$$Y=c + \alpha_1id_1 + \alpha_2id_2 + \alpha_3id_3 + \alpha_4id_4$$

حيث أن:

C: الثابت

α : المعامل

(1) مصرف الراجحي، <https://www.alrajhibank.com> ، 2022/06/12 ، 16:08.

(2) البنك الإسلامي الأردني، <https://www.jordanislamicbank.com> ، 2022/06/14 ، 15:50.

id₁: القروض المتعثرة

id₂: المخصصات

id₃: الضمانات

Id₄: كفاية رأس المال

المبحث الثاني: تحليل متغيرات الدراسة

في هذا المبحث سنقوم بتقديم عرض وتحليل لمتغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية محل الدراسة المتمثلة في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2012 و 2021.

المطلب الأول: تحليل المتغيرات المستقلة

سنقوم في هذا الجزء بتحليل المتغيرات المستقلة الخاصة بالمخاطر الائتمانية والمتمثلة في نسبة القروض المتعثرة، نسبة المخصصات، نسبة الضمانات ونسبة كفاية رأس المال وهذا بالاعتماد على الجداول المستخرجة من التقارير المالية لعينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021.

الفرع الأول: نسبة القروض المتعثرة

القروض المتعثرة هي مؤشر على جودة أصول البنوك، وتعد جودة الأصول مؤشرا مهما لأداء البنوك، والجدول التالي يوضح نسبة القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة من 2012-2021.

جدول رقم (2-2): نسبة القروض المتعثرة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021

المتوسط	ADB	SIIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
0,133	0,43	0,26	0,07	0,02	0,02	0,17	0,29	0,03	0,02	0,02	2012
0,124	0,06	0,52	0,04	0,02	0,01	0,15	0,38	0,03	0,02	0,01	2013
0,105	0,04	0,47	0,08	0,01	0,01	0,09	0,26	0,04	0,01	0,04	2014
0,078	0,06	0,30	0,04	0,01	0,01	0,08	0,19	0,03	0,02	0,04	2015
0,088	0,05	0,34	0,03	0,01	0,01	0,08	0,31	0,03	0,01	0,01	2016
0,074	0,04	0,22	0,03	0,01	0,01	0,10	0,27	0,04	0,01	0,01	2017
0,042	0,00	0,10	0,04	0,01	0,01	0,08	0,13	0,03	0,01	0,01	2018
0,042	0,04	0,01	0,07	0,01	0,01	0,07	0,16	0,03	0,01	0,01	2019
0,039	0,03	0,05	0,05	0,01	0,02	0,09	0,09	0,03	0,01	0,01	2020
0,04	0,04	0,05	0,07	0,01	0,02	0,08	0,08	0,02	0,01	0,02	2021
	0,079	0,232	0,052	0,012	0,013	0,099	0,216	0,031	0,013	0,018	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

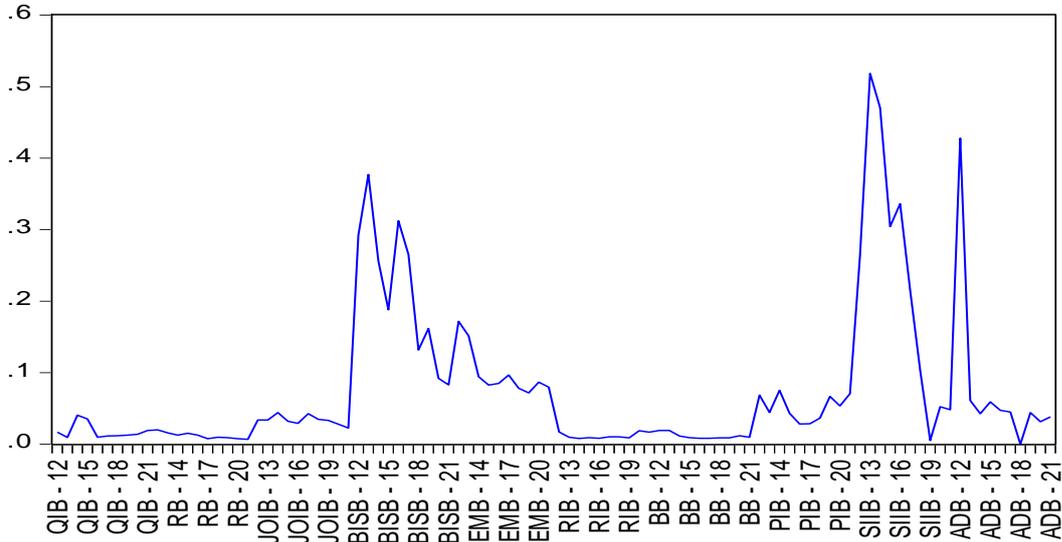
من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لمجموعة البنوك عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2021، نلاحظ أن أكبر نسبة قد تحققت على مستوى بنك أبوظبي الإسلامي بقيمة 43% في سنة 2012 وهي قيمة مرتفعة ويمكن ارجاع ذلك إلى سوء

اهتمام المصرف بالتحليل الائتماني المالي مما أدى إلى فشل التنبؤ بتعثر القروض والذي نتج عنه زيادة المخاطر الائتمانية، في حين حققت أغلبية البنوك كبنك قطر، بنك الراجحي، بنك الرياض، بنك بوبيان وبنك سوريا أقل نسبة بقيمة 1% في سنوات مختلفة وذلك بسبب قلة القروض المتعثرة مقارنة مع إجمالي التسهيلات الائتمانية وذلك دليل على فاعلية إدارة المخاطر الائتمانية وفعاليتها، كما نلاحظ أيضا أن في بعض البنوك عينة الدراسة كانت نسبة القروض المتعثرة مساوية للصفر وهذا راجع إلى أن فرص استرداد القروض المتعثرة ضئيلة.

فيما يخص متوسط نسبة القروض المتعثرة من سنة لأخرى تتراوح قيمته بين 0,04 سنة 2021 و0,133 سنة 2012. أما متوسط نسبة القروض المتعثرة لكل بنك فنلاحظ أن بنك سوريا حقق أعلى قيمة بلغت 0,232 في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة، في حين بنك الراجحي حقق أقل قيمة قدرت بـ 0,013، أما بقية البنوك كان المتوسط متقاربا نوعا ما من بنك لآخر.

شكل رقم (2-1): التمثيل البياني للمتغير المستقل القروض المتعثرة

ID1



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

الفرع الثاني: نسبة المخصصات

تفيد هذه النسبة في تحديد مخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة، والجدول التالي يوضح نسبة المخصصات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة الممتدة بين 2012-2021.

جدول رقم (2-3): نسبة المخصصات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021

المتوسط	ADB	SIIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
0,709	0,84	0,26	0,54	1,33	0,72	0,61	0,23	0,62	1,37	0,57	2012
0,789	0,51	0,35	0,91	1,28	0,68	0,74	0,39	0,73	1,44	0,86	2013
0,943	0,60	0,55	0,39	2,05	0,87	0,90	0,44	0,77	1,96	0,90	2014
0,974	0,44	0,70	0,47	2,60	0,63	0,90	0,49	0,78	1,77	0,96	2015
1,219	0,78	0,76	0,59	2,72	2,23	0,97	0,25	0,79	2,31	0,79	2016
1,235	1,14	0,78	0,40	2,56	1,48	0,92	0,19	0,77	3,14	0,97	2017
1,307	00	0,80	0,37	2,52	1,51	1,21	0,74	0,85	3,42	1,65	2018
1,278	1,22	0,02	0,24	2,10	1,77	1,20	0,58	0,87	3,03	1,75	2019
1,459	1,46	1,03	0,33	2,34	1,24	1,07	0,79	1,07	3,06	2,20	2020
1,508	1,15	1,29	0,35	3,20	1,24	1,15	0,58	1,27	3,06	1,79	2021
	0,814	0,654	0,459	2,27	1,237	0,967	0,468	0,852	2,456	1,244	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

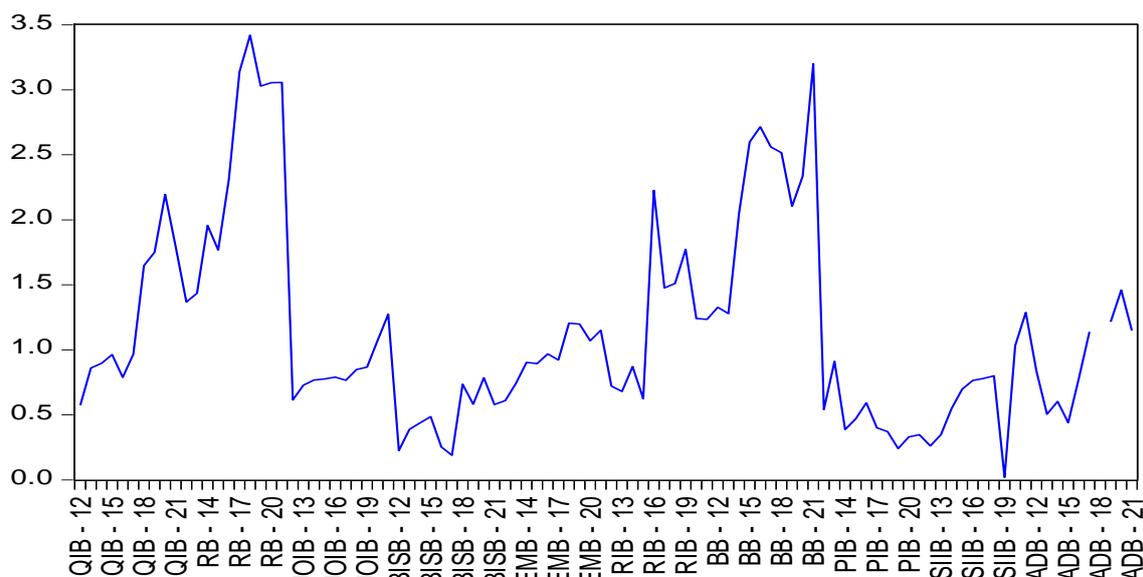
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة المخصصات تختلف من بنك لآخر في عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى غاية 2021، حيث حقق بنك الراجحي السعودي أكبر نسبة 348% سنة 2018 وهذا يدل أن البنك في حالة جيدة تمكنه من اجتياز خسائره حيث تمكن من تخصيص مبلغ كافي لتغطية القروض المتعثرة، في حين حقق بنك سوريا الدولي أقل نسبة 2% سنة 2019 وهذا بسبب ارتفاع القروض المتعثرة مقارنة بمخصصات الخسائر المتوقعة لهذه السنة مما يوضح أن البنك لم يتوقع هذا الكم من التمويلات المتعثرة، كما نلاحظ في بنك أبوظبي أن نسبة المخصصات مساوية للصفر سنة 2018 وهذا راجع لكون البنك خصص مبلغ لتغطية التمويلات المتعثرة غير أنه لم يتعرض لمخاطر عدم التسديد أي في هذه السنة كانت القروض المتعثرة منعدمة.

فيما يخص متوسط نسبة المخصصات من سنة إلى أخرى فقيمته تتراوح بين 0,7 سنة 2012 كأقل قيمة و 1,5 سنة 2021 كأعلى قيمة.

أما بالنسبة لمتوسط المخصصات لكل بنك فنلاحظ تفاوت في قيمها بين البنوك عينة الدراسة، حيث أن بنك الراجحي قد حقق أعلى قيمة في متوسط العشر سنوات فترة الدراسة 2,456 وهذا راجع إلى ارتفاع درجة التحوط من مخاطر عدم التسديد وبالتالي رفع المخصصات في مقابل التمويلات المتعثرة المحتملة، في حين حقق بنك البحرين الإسلامي أقل قيمة قدرت بـ 0,468 وهي مقارنة لمتوسط بنك الإستثمار الإسلامي الذي قدر بـ 0,459.

شكل رقم (2-2): التمثيل البياني للمتغير المستقل المخصصات

ID2



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-3)

الفرع الثالث: نسبة الضمانات

الضمان هو نوع من الحماية الذي يفرضه البنك على المقترضين، والجدول التالي يوضح نسبة الضمانات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة للفترة الممتدة بين 2012-2021.

جدول رقم (2-4): نسبة الضمانات للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021

المتوسط	ADB	SIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
7,101	0,02	3,80	9,08	1,45	27,18	5,83	1,90	18,91	1,46	1,38	2012
9,478	0,16	1,37	13,66	1,66	51,52	6,60	1,40	13,71	1,17	3,53	2013
7,735	1,02	1,40	7,34	1,45	41,42	1,42	3,80	15,86	0,30	3,34	2014
8,361	0,72	2,38	16,19	0,66	33,75	1,56	5,65	19,64	1,23	1,83	2015
9,11	1,00	1,97	25,72	0,46	38,77	1,60	0,31	19,95	0,17	1,15	2016
8,456	1,41	3,46	26,89	0,96	32,46	1,51	0,34	16,04	0,34	1,15	2017
8,014	00	8,28	19,07	0,31	33,53	1,55	0,52	14,67	1,25	0,96	2018
7,08	2,30	0,88	9,54	1,73	35,78	1,63	0,40	16,50	1,26	0,78	2019
13,79	0,68	0,06	89,92	3,24	20,60	1,12	1,41	19,83	0,42	0,62	2020
6,709	1,16	0,23	6,47	2,53	25,73	1,19	1,00	24,89	0,35	3,54	2021
	0,847	2,383	22,388	1,445	34,074	2,401	1,673	18	0,795	1,828	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

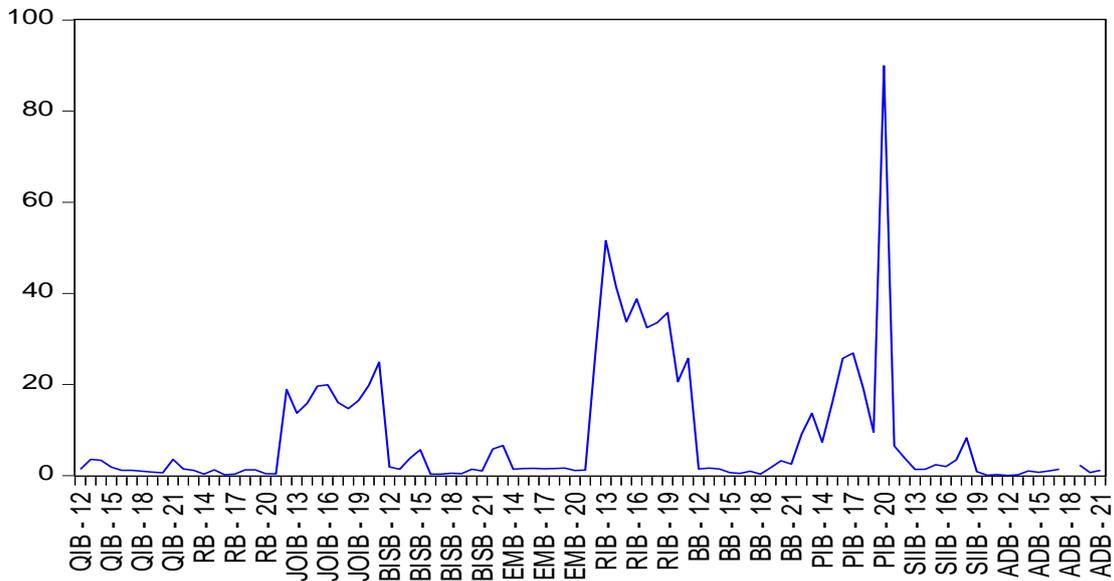
من خلال الجدول رقم (2-4) نلاحظ أن نسبة الضمانات تتفاوت من بنك لآخر في بنوك عينة الدراسة في الفترة المدروسة من 2012-2021، حيث حققت أعلى نسبة على مستوى بنك الاستثمار الفلسطيني وقدرت بـ 8992% خلال سنة 2020، وهذا راجع لكبر حجم الضمانات التي فرضها البنك على

العلاء مقارنة بحجم التمويلات المتعثرة خلال هذه السنة، في حين سجلت أدنى قيمة لنسبة الضمانات على مستوى بنك أبو ظبي الإسلامي والمتمثل في 2% وهذا بسبب زيادة قيمة القروض المتعثرة مقارنة بالضمانات المقدمة فالبنك قد أخطأ في تقدير التمويلات المتعثرة، والضمانات الكافية لتغطية حالة عدم القدرة على السداد وهذا في سنة 2012، بينما في سنة 2018 نلاحظ أن نسبة الضمانات لهذا البنك كانت مساوية للصفر وهذا راجع لانعدام التمويلات المتعثرة خلال هذه السنة.

فيما يتعلق متوسط نسبة الضمانات في البنوك عينة الدراسة فقد حقق بنك الرياض السعودي أعلى نسبة 34,074 بينما حقق بنك الراجحي أدنى نسبة قدرت بـ 0,795 وهي مقارنة لمتوسط بنك أبوظبي والتي قدرت بـ 0,847، أما بالمقارنة بالسنوات فقد كانت متوسطات السنوات متقاربة ما عدا أعلى نسبة للضمانات والتي كانت في سنة 2020 وقد بلغت 13,79، أما أقل نسبة في السنة التي تليها 2021 وبلغت 6,709.

شكل رقم (2-3): التمثيل البياني للمتغير المستقل الضمانات

ID3



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-4)

الفرع الرابع: نسبة كفاية رأس المال

الهدف من هذه النسبة هو التأكد من ان البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها البنك، وفيما يلي جدول يوضح نسبة كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (2-5): نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة 2012-2021

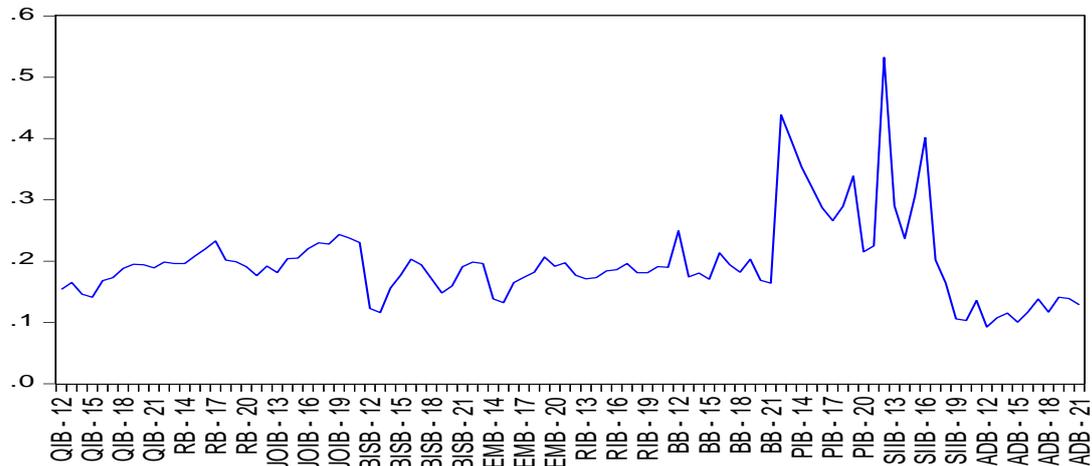
المتوسط	ADB	SIIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
0,235	0,09	0,53	0,44	0,25	0,18	0,20	0,12	0,19	0,20	0,15	2012
0,201	0,11	0,29	0,40	0,17	0,17	0,20	0,12	0,18	0,20	0,17	2013
0,191	0,12	0,24	0,35	0,18	0,17	0,14	0,16	0,20	0,20	0,15	2014
0,195	0,10	0,31	0,32	0,17	0,18	0,13	0,18	0,21	0,21	0,14	2015
0,219	0,12	0,40	0,29	0,21	0,19	0,17	0,20	0,22	0,22	0,17	2016
0,199	0,14	0,20	0,27	0,19	0,20	0,17	0,19	0,23	0,23	0,17	2017
0,19	0,12	0,16	0,29	0,18	0,18	0,18	0,17	0,23	0,20	0,19	2018
0,197	0,14	0,11	0,34	0,20	0,18	0,21	0,15	0,24	0,20	0,20	2019
0,179	0,14	0,10	0,22	0,17	0,19	0,19	0,16	0,24	0,19	0,19	2020
0,183	0,13	0,14	0,22	0,16	0,19	0,20	0,19	0,23	0,18	0,19	2021
	0,121	0,248	0,314	0,188	0,183	0,179	0,164	0,217	0,203	0,172	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن مؤشر كفاية رأس المال قد سجل نسبة مرتفعة في بنك سوريا قدرت بـ 53% سنة 2012 وذلك لصغر حجم المخاطر المرجحة للموجودات مقارنة برأس المال التنظيمي، أما أقصى نسبة فقد سجلت في بنك أبوظبي سنة 2012 قدرت بـ 9% وهذا راجع إلى انخفاض في قيمة رأس المال التنظيمي للبنك، أما فيما يخص متوسط كفاية رأس المال في البنوك فقد حقق بنك الاستثمار أعلى نسبة بـ 0,314 وأدنى قيمة حققها بنك أبو ظبي بنسبة 0,121، أما بالمقارنة بين السنوات فكفاية رأس المال في كل سنة تتراوح ما بين 0,19 سنة 2018 و 0,235 سنة 2012 وهي نسب مقبولة تعطي نوع من الأمان لدى المودعين ولكن الشيء الملاحظ أيضا أن هذه النسب في تدبب وانخفاض يمكن أن يعطي هذا مؤشر سلبي للمودعين.

شكل رقم (2-4): التمثيل البياني للمتغير المستقل نسبة كفاية رأس المال

ID4



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-5)

المطلب الثاني: تحليل المتغيرات التابعة

فيما يلي سوف نقوم بتحليل متغيرات الدراسة التابعة المتمثلة في نسب الربحية وهي معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الموجودات.

الفرع الأول: معدل العائد على الموجودات

العائد على الأصول (ROA) يقيس كفاءة إدارة المصارف على توليد الأرباح من موارده المتوفرة، حيث أنه كلما زادت نسبة العائد على الموجودات دل ذلك على كفاءة وقدرة إدارة المصرف وهو عامل جيد للمصرف. والجدول الموالي يوضح معدل العائد على الموجودات للبنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (2-6): معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة

2012-2021

المتوسط	ADB	SIIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
0,01278	0,0686	0,007	0,007	0,005	0,0182	0,002	-0,04	0,01	0,03	0,02	2012
0,01312	0,0062	0,021	0,006	0,0058	0,0192	0,003	0,01	0,01	0,03	0,02	2013
0,03544	0,0135	0,231	0,009	0,0107	0,0202	0,01	0,01	0,01	0,02	0,02	2014
0,01573	0,0085	0,0445	0,005	0,0112	0,0181	0,01	0,01	0,01	0,02	0,02	2015
0,01401	0,011	0,039	0,01	0,0118	0,0153	0,002	0,001	0,01	0,02	0,02	2016
0,01148	0,0116	-0,006	0,009	0,012	0,0182	0,01	0,01	0,01	0,03	0,01	2017
0,01548	0,016	0,0064	0,009	0,0129	0,0205	0,02	0,01	0,01	0,03	0,02	2018
0,01573	0,019	0,0065	0,009	0,0118	0,021	0,02	0,01	0,01	0,03	0,02	2019
0,01062	0,016	0,0338	0,006	0,0052	0,0152	-0,01	-0,01	0,01	0,02	0,02	2020
0,01422	0,0154	0,0319	0,005	0,0065	0,0184	0,01	0,005	0,01	0,02	0,02	2021
	0,01858	0,04151	0,0075	0,00929	0,01843	0,0077	0,0016	0,01	0,025	0,019	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة معدل العائد على الموجودات تختلف من بنك إلى آخر لمجموعة من البنوك الإسلامية من عينة الدراسة، حيث حققت هذه الأخيرة نسب خلال الفترة 2012 إلى 2021 تتراوح ما بين -6% و 6,86% حيث حقق بنك سوريا أقل نسبة سنة 2017 وذلك راجع لتحقيقه خسارة في هذه السنة مما يدل على سوء استثمار البنك لأمواله وإدارته للتسهيلات الإئتمانية، و بينما حقق بنك أبو ظبي الإسلامي أعلى نسبة سنة 2012 وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة الأرباح وبالتالي ارتفاع معدل العائد على إجمالي الموجودات وهذا دليل على حسن استعمال البنك لأصوله وتحديد التمويل التي قدمها للعملاء والتي زادت أرباحه.

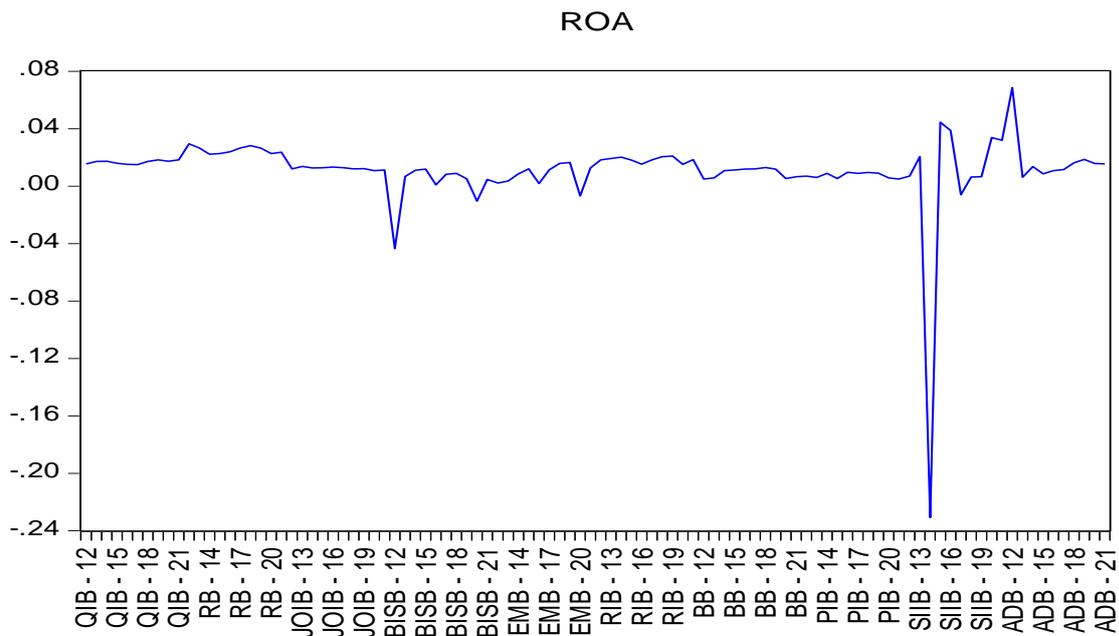
أما متوسط نسبة معدل العائد على الموجودات حسب كل سنة نلاحظ أن المتوسط السنوي الإجمالي

خلال سنوات الدراسة كلها نسب موجبة متقاربة تتراوح بين (0,01062 - 0,03544) ، ونلاحظ أن أعلى

نسبة للمتوسط سجلت سنة 2014، في حين سنة 2020 سجلت أقل نسبة وهذا راجع للأزمة الصحية التي اجتاحت العالم وأدت إلى ركود الاقتصاد مما أثر على نشاط البنوك وبالتالي انخفاض ربحيتها في هاته السنة.

في حين متوسط نسبة معدل العائد على الموجودات حسب كل بنك من بنوك عينة الدراسة فكان محصورا بـ 0,0016 كأصغر نسبة والتي حققها بنك البحرين الإسلامي، و 0,0451 كأقصى نسبة حققها بنك سوريا الدولي الإسلامي.

شكل رقم (2-5): التمثيل البياني للمتغير التابع معدل العائد على الموجودات



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-6)

الفرع الثاني: معدل العائد على حقوق الملكية

معدل العائد على حقوق الملكية هو وحدة قياس أخرى تستخدم لقياس الربحية، ويستفاد من هذه النسبة في قياس مدى نجاح البنك في توظيف أموال المساهمين، والجدول الموالي يظهر معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (2-7): معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) للبنوك الإسلامية عينة الدراسة خلال الفترة

2021-2012

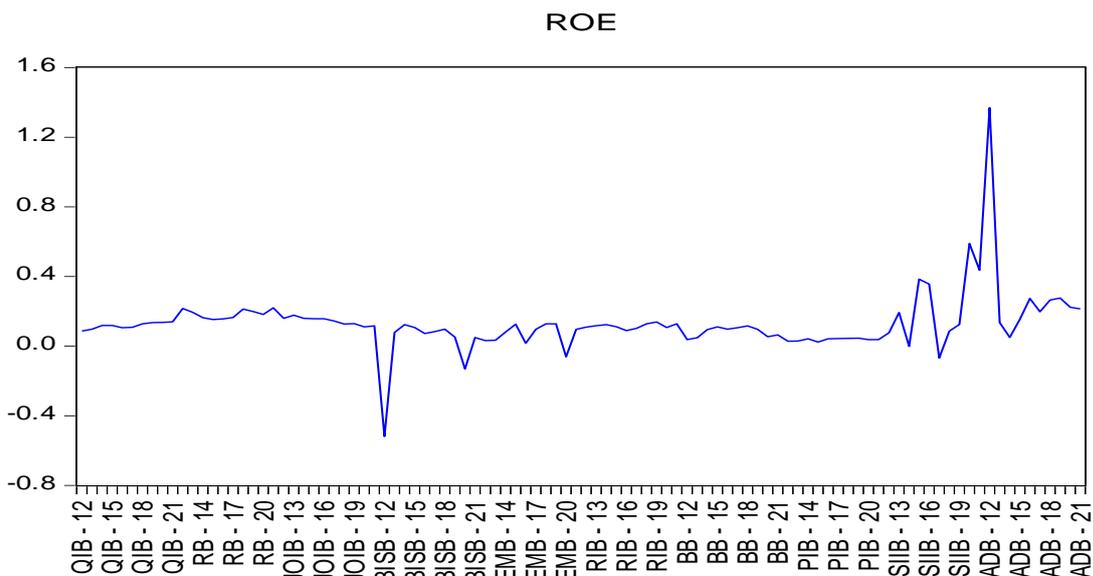
المتوسط	ADB	SIIB	PIB	BB	RIB	EMB	BISB	JOIB	RB	QIB	
0,161	1,37	0,08	0,03	0,04	0,11	0,03	-0,52	0,16	0,22	0,09	2012
0,11	0,13	0,19	0,03	0,05	0,12	0,03	0,08	0,18	0,19	0,10	2013
0,094	0,05	0,00	0,04	0,09	0,12	0,08	0,12	0,16	0,16	0,12	2014
0,144	0,15	0,38	0,02	0,11	0,11	0,13	0,11	0,16	0,15	0,12	2015
0,138	0,27	0,36	0,04	0,10	0,09	0,02	0,07	0,16	0,16	0,11	2016
0,097	0,20	-0,07	0,04	0,11	0,10	0,10	0,08	0,14	0,16	0,11	2017
0,134	0,26	0,09	0,04	0,12	0,13	0,13	0,10	0,13	0,21	0,13	2018
0,133	0,28	0,12	0,05	0,10	0,14	0,13	0,05	0,13	0,20	0,13	2019
0,125	0,22	0,59	0,04	0,05	0,11	-0,06	-0,13	0,11	0,18	0,14	2020
0,151	0,21	0,44	0,04	0,06	0,13	0,10	0,05	0,12	0,22	0,14	2021
	0,314	0,218	0,037	0,083	0,116	0,069	0,001	0,145	0,185	0,119	المتوسط

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للبنوك الإسلامية عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة معدل العائد على حقوق الملكية تختلف من بنك إلى آخر لمجموعة البنوك الإسلامية عينة الدراسة، حيث حققت هذه الأخيرة نسب خلال الفترة من 2012 إلى 2021 تتراوح ما بين 70%- و 137% فقد حقق بنك سوريا أقل نسبة سنة 2017 وهي نسبة سالبة كون البنك حقق في هذه السنة خسارة، بينما حقق بنك أبو ظبي الإسلامي أكبر نسبة سنة 2012. أما متوسط نسبة معدل العائد على حقوق الملكية حسب كل سنة فنلاحظ أن المتوسط السنوي الإجمالي خلال سنوات الدراسة كلها نسب موجبة متقاربة تتراوح ما بين 0,094 و 1,161 حيث لوحظ انخفاض للمتوسط السنوي خلال السنوات الثلاثة الأولى لفترة الدراسة، ليعاود الارتفاع سنة 2015 ثم يعرف تدبداً ولكن بقيم طفيفة.

في حين متوسط نسبة معدل العائد على حقوق الملكية حسب كل بنك من سنوات الدراسة فهي تختلف من بنك لآخر، وقد كانت محصورة بين 0,001 كأقل نسبة والتي حققها بنك البحرين الإسلامي و 0,314 كأقصى نسبة حققها بنك أبو ظبي الإسلامي وهذا الاختلاف بين البنوك راجع لاختلاف في أحجامها.

شكل رقم (2-6): التمثيل البياني للمتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (2-6)

المطلب الثالث: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول التالي يبين عرض متغيرات الدراسة للبنوك الإسلامية عينة الدراسة وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2012-2021.

جدول رقم (2-8): التحليل الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	القروض المتعثرة	المخصصات	الضمانات	كفاية رأس المال	ROA	ROE
المتوسط	0.076364	1.152694	8.670351	0.198563	0.011135	0.128102
الوسيط	0.034139	0.895415	1.633517	0.190350	0.012449	0.113200
أعلى قيمة	0.518284	3.419827	89.92175	0.532300	0.068600	1.368400
أقل قيمة	0.000000	0.019585	0.020805	0.092600	-0.230800	-0.518828
الانحراف المعياري	0.108153	0.788156	13.95979	0.071005	0.027114	0.169969
Jarque-Bera	177.6738	24.35875	625.8515	193.8166	16926.36	3710.943
الاحتمال	0.000000	0.000005	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09 (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول أعلاه نستخلص النتائج التالية:

- ❖ أعلى قيمة لمتغير القروض المتعثرة 0,518284، فيما كانت القيمة الدنيا 0.000000 في حين الانحراف المعياري 0,108153 والمتوسط 0,07656.
- ❖ أعلى قيمة المخصصات 3,419827 بينما كانت القيمة الدنيا 0,019585 في حين الانحراف المعياري 0,788156 والمتوسط 1,1552694.

❖ أعلى قيمة للضمانات 8992175 فيما كانت القيمة الدنيا 0,020805 في حين قدرت قيمة الانحراف المعياري بـ 1395979 والمتوسط 8,670551.

❖ أعلى قيمة لمتغير كفاية رأس المال قدرت بـ 0,532300 بينما قدرت القيمة الدنيا بـ 0,092600 في حين الانحراف المعياري بـ 0,071005 والمتوسط 0,198563.

❖ أعلى قيمة للمتغير ROA قدرت بـ 0,068600 بينما قدرت القيمة الدنيا بـ -0,230800 في حين الانحراف المعياري بـ 0,027114 والمتوسط 0,011135.

❖ أعلى قيمة للمتغير ROE قدرت بـ 1368400 فيما قدرت القيمة الدنيا بـ -0,518828 في حين الانحراف المعياري بـ 0,169969 والمتوسط بـ 0,128102.

المبحث الثالث: نتائج الدراسة القياسية

بعد عرضنا للإطار العام للدراسة سنقوم في هذا الجزء بتحليل نتائج الدراسة القياسية انطلاقاً من تحليل مصفوفة الارتباطات الثنائية لمعرفة حدة ارتباط المتغيرات ببعضها البعض، ثم تحليل استقرارية وتكامل المتغيرات، بعد ذلك تقدير النموذج في المدى الطويل وصولاً إلى استخدام نموذج العزوم المعممة وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي القياسي Eviews ، مع تفسير النتائج اقتصادياً.

المطلب الأول: مصفوفة الارتباطات الثنائية

سنحاول فيما لي تحليل الارتباطات الثنائية بين مختلف المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، يمكننا مصفوفة الارتباطات الثنائية من معرفة أي المتغيرات المستقلة أكثر ارتباطاً بالمتغير التابع وكذلك درجة استقلاليته وهذا التحليل يسمح بإعطاء نظرة أولية عن وجود علاقة تأثير بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2-9): مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات الدراسة

المتغيرات	ID1	ID2	ID3	ID4	ROA	ROE
ID1	1	-----	-----	-----	-----	-----
ID2	-0.439152	1	-----	-----	-----	-----
ID3	-0.223253	-0.181692	1	-----	-----	-----
ID4	0.159726	-0.131135	0.137399	1	-----	-----
ROA	-0.328940	0.196901	0.040788	-0.051670	1	-----
ROE	0.147126	0.122053	-0.106170	-0.159495	0.444628	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS09 (الملحق رقم 02)

أولاً- تحليل الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROA):

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:

- ❖ وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيري الربحية (معدل العائد على الموجودات) (ROA) ونسبة القروض المتعثرة، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما -32,89%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيري الربحية (معدل العائد على الموجودات) (ROA) ونسبة المخصصات، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 19,69%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيري الربحية (معدل العائد على الموجودات) (ROA) ونسبة الضمانات، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 4,07%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيري الربحية (معدل العائد على الموجودات) (ROA) ونسبة كفاية رأس المال، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما -05,16%.

ثانياً- تحليل الارتباطات الثنائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE):

نلاحظ من خلال هذا الجدول بأن مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج تبين النتائج التالية:

- ❖ وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيري الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) (ROE) ونسبة القروض المتعثرة، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 14,71%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط طردية بين متغيري الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) (ROE) ونسبة المخصصات، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 12,20%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط عكسية بين متغيري الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) (ROE) ونسبة الضمانات، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما 10,61%؛
- ❖ وجود علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة إحصائية عند 5% بين متغيري الربحية (معدل العائد على حقوق الملكية) (ROE) ونسبة كفاية رأس المال، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما -15,64%.

المطلب الثاني: تحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM لكل من معدل العائد على إجمالي الموجودات، والعائد على حقوق الملكية ثم مناقشة النتائج المتحصل عليها لاستعراض أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية.

الفرع الأول: تحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM لمعدل العائد على إجمالي الموجودات
بداية نستعرض النتائج الإحصائية لنموذج المربعات الصغرى المعممة لأثر المتغيرات المستقلة على
معدل العائد على إجمالي الموجودات.

أولاً- النتائج الإحصائية لتحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM لمعدل العائد على إجمالي
الموجودات (ROA):

الجدول التالي يلخص نتائج أثر المتغيرات المستقلة على معدل العائد على إجمالي الموجودات حسب
نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM:

جدول رقم (2-10): نتائج تحليل نموذج GMM لمعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الاحتمال
ROA(-1)	-0.168693	0.019496	-8.652563	*0.0000
القروض المتعثرة	-0.193404	0.017292	-11.18487	*0.0000
المخصصات	-0.002605	0.002100	-1.240471	0.2187
الضمانات	1.23E-05	5.49E-05	0.225051	0.8226
كفاية رأس المال	0.178687	0.030234	5.910099	*0.0000
إحصائية J			34.97369	
احتمال إحصائية J			0.469452	

(*): مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS09 (الملحق رقم 03)

من خلال نتائج الجدول رقم (2-10) نستخلص مايلي:

- ❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% للقروض المتعثرة على العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث تؤثر القروض المتعثرة سلباً على إجمالي الموجودات فالتغير بوحدة واحدة في القروض المتعثرة يؤدي إلى انخفاض العائد على إجمالي الموجودات بـ 0,193 وحدة.
- ❖ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخصصات خسائر التمويلات على العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- ❖ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات على العائد على إجمالي الموجودات (ROA).
- ❖ وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية عند 5% بين المتغيرين العائد على إجمالي الموجودات (ROA) وكفاية رأس المال حيث تؤثر كفاية رأس المال إيجاباً على إجمالي الموجودات فالتغير بوحدة واحدة في كفاية

رأس المال يؤدي إلى زيادة العائد على إجمالي الموجودات بـ 0.179 وحدة.

ثانياً- تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها:

بعد الحصول على النتائج الإحصائية من خلال نموذج GMM بالإعتماد على مخرجات EViews09 سنحاول في هذا الجزء تحليلها ومناقشتها.

1- تأثير القروض المتعثرة على العائد على إجمالي الموجودات:

أظهرت نتائج الدراسة أن للقروض المتعثرة تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية من خلال العائد على إجمالي الموجودات، مما يعني أن أكبر قدر من الديون المتعثرة يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر وعدم الاستفادة من عوائده طول فترة التعثر إضافة لاحتجاز جزء من الأرباح لمواجهة هذا الخطر، كل هذا يؤدي إلى هبوط في نسبة الأرباح، وهذا دليل على عدم كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى البنوك عند منح القروض وعدم دراسة الوضع المالي للعميل وقدرته على سداد القرض في تاريخ استحقاقه بسبب فشل مشاريعه أو إفلاسه.

2- تأثير كفاية رأس المال على العائد على إجمالي الموجودات

أظهرت النتائج أن لكفاية رأس المال تأثير إيجابي على ربحية البنوك الممثلة بالعائد على إجمالي الموجودات، والسبب يعود أن نسبة كفاية رأس المال قد تم عملها لمواجهة أية خسائر محتملة، حيث أن زيادة المخاطر تؤدي للإحتفاظ برأس مال إضافي أعلى لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك مستقبلاً وبالتالي قدرته على تسديد التزاماته وتجنب الوقوع في أزمات مالية، وبالتالي إمكانية استمرار البنك في منح التمويلات والاستفادة من عوائدها وبالتالي زيادة ربحية البنك في المدى الطويل.

الفرع الثاني: تحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM لمعدل العائد على حقوق الملكية

في هذا الجزء نظهر النتائج الإحصائية لنموذج المربعات الصغرى المعممة لأثر المتغيرات المستقلة على معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).

أولاً- النتائج الإحصائية لتحليل نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM لمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

الجدول التالي يلخص نتائج أثر المتغيرات المستقلة على معدل العائد على إجمالي حقوق الملكية

حسب نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM:

جدول رقم (2-11): نتائج تحليل نموذج GMM لمعدل العائد على حقوق الملكية

النموذج	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الاحتمال
ROE(-1)	0.015991	0.015051	1.062476	0.2915
القروض المتعثرة	-0.318596	0.119529	-2.665419	*0.0095
المخصصات	0.041502	0.014584	2.845710	*0.0057
الضمانات	0.000287	0.001134	0.253196	0.8008
كفاية رأس المال	0.589731	0.222025	2.656149	*0.0097
إحصائية J			31.67853	
احتمال إحصائية J			0.629247	

(*) : مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات EViews09 (الملحق رقم 03)

من خلال نتائج الجدول رقم (2-11) نلاحظ أن:

- ❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% للقروض المتعثرة على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) حيث تؤثر القروض المتعثرة سلباً على إجمالي حقوق الملكية فالتغير بوحدة واحدة في القروض المتعثرة يؤدي إلى انخفاض العائد على إجمالي حقوق الملكية بـ 0,318 وحدة.
- ❖ وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية عند 5% لمخصصات خسائر التمويلات على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر مخصصات خسائر التمويلات إيجاباً على إجمالي حقوق الملكية فالتغير بوحدة واحدة في المخصصات يؤدي إلى زيادة العائد على إجمالي حقوق الملكية بـ 0,041 وحدة.
- ❖ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية للضمانات على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).
- ❖ وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية عند 5% لكفاية رأس المال على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر كفاية رأس المال إيجاباً على إجمالي حقوق الملكية فالتغير بوحدة واحدة في كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة العائد على إجمالي حقوق الملكية بـ 0,589 وحدة.

ثانياً: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها:

بعد الحصول على النتائج الإحصائية لنموذج GMM الخاصة بالعائد على إجمالي حقوق الملكية بالاعتماد على مخرجات EViews09 سنحاول في هذا الجزء تحليلها ومناقشتها.

1- تأثير القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية:

من خلال نتائج تحليل المربعات الصغرى المعممة نلاحظ أن القروض المتعثرة لها تأثير سلبي على الربحية في البنوك الإسلامية المتمثلة في معدل العائد على حقوق الملكية يدل هذا التأثير السلبي على أن هناك علاقة عكسية بين نسبة القروض المتعثرة ومعدل العائد على حقوق الملكية حيث يؤدي ارتفاع القروض المتعثرة إلى زيادة مخاطر الائتمان نتيجة لزيادة احتمال عدم السداد أو التأخر عن السداد من طرف الزبائن وهذا الأمر الذي يؤدي إلى وقوع البنوك الإسلامية في أزمة مالية، ويؤثر سلبيًا على صافي الربح المحقق على أموال المساهمين، مما يؤثر على انخفاض فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين.

2- تأثير المخصصات على العائد على حقوق الملكية:

يتضح من خلال نتائج الدراسة أن للمخصصات تأثير إيجابي على الربحية في البنوك الإسلامية المتمثلة في معدل العائد على الملكية من خلال الدراسة القياسية يمكن القول أن العلاقة طردية بين متغير المخصصات ومتغير العائد على حقوق الملكية حيث يؤدي ارتفاع المخصصات إلى انخفاض مخاطر الائتمان وذلك نتيجة قدرة البنك على استيعاب الخسائر عند تحديد المخصص الكافي لمواجهة مخاطر الائتمان، وبالتالي القدرة على الاستمرار في استثمار أموال المساهمين وهذا في المحصلة يؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية.

3- تأثير كفاية رأس المال على العائد على حقوق الملكية:

من نتائج الدراسة يتبين أن لكفاية رأس المال تأثير إيجابي على العائد على حقوق الملكية، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يدل على أن المصرف لديه القوة والقدرة على حماية حقوق المستثمرين، كما أن كفاية رأس المال تزيد من قدرة المصرف على التوسع في العمليات والأنشطة المصرفية ومن ثم تحقيق الأرباح المقبولة له، فعندما يزداد رأس مال المصرف فإن أرباحه تزداد هي الأخرى، وهذا ما يفسر العلاقة الطردية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية.

المطلب الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة والتكامل المشترك

يعتبر اختبار الاستقرارية أحد أهم مراحل بناء نموذج الاقتصاد القياسي، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى اختبار التكامل المشترك للمتغيرات، وذلك باستخدام أحد الاختبارات المخصصة لذلك.

الفرع الأول: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

لا بد من إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية من خلال الاعتماد على الاختبارات

الأكثر شيوعاً، والمتمثلة في اختبار IPC واختبار LLC بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغير على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (2-12): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

اختبار LLC		اختبار IPS		المتغيرات
الفرق من الدرجة الأولى	عند المستوى	الفرق من الدرجة الأولى	عند المستوى	
*(0.011)-2.268	(0.590) 0.228	*(0.001)-2.895	(0.066)-1.500	العائد على إجمالي الموجودات ROA
*(0.000)-6.440	(0.758)0.702	*(0.000)-3.500	(0.084)-1.377	العائد على حقوق الملكية ROE
*(0.000)-8.364	(0.069)-6.536	*(0.000)-4.678	(0.085)-2.155	القروض المتعثرة
*(0.006)-2.466	(0.118)-2.076	(0.120)-1.174	(0.673)0.449	المخصصات
*(0.000)-13.675	*(0.000)-25.338	*(0.000)-4.656	*(0.000)-4.963	الضمانات
*(0.000)-5.638	(0.095)-4.215	*(0.010)-2.320	(0.289)-0.555	كفاية رأس المال

(*) : مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS09 (الملحق رقم 04)

يتضح لنا من خلال جدول اختبار الاستقرارية لمختلف متغيرات الدراسة أن كل المتغيرات سواء التابعة أو المستقلة لم تكن مستقرة عند المستوى باستخدام الاختبارين (LLC و IPS)، ما عدا متغير الضمانات الذي نلاحظ أنه كان مستقر عند المستوى بالنسبة للاختبارين، وهذا ما استدعى القيام بالفروقات من الدرجة الأولى مما أدى إلى استقرار باقي المتغيرات. وبما أن متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول يوجد احتمال وجود تكامل مشترك علاقة طويلة الأجل والتي يمكن اختبارها باستخدام Kao.

الفرع الثاني: نتائج اختبار التكامل المشترك

بعد إجراء اختبار الاستقرارية نقوم الآن باختبار Kao الذي يقودنا إلى اختبار علاقة التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات.

أولاً-نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير ROA:

يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2-13): نتائج اختبارات التكامل Kao الخاصة بالمتغير ROA

	t-Statistic	Prob
ADF	0.379575	*0.0352

(*): مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews09 (الملحق رقم 05)

من خلال نتائج الجدول رقم (2-13) نلاحظ أن إحصائية ADF أقل من مستوى المعنوية 5% وهو ما يفسر وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، المخصصات، الضمانات وكفاية رأس المال) والمتغير التابع معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA).

ثانياً-نتائج اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير ROE:

يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (2-14): نتائج اختبارات التكامل Kao الخاصة بالمتغير ROE

	t-Statistic	Prob
ADF	-4.800913	*0.0000

(*): مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews09 (الملحق رقم 05)

تبين نتائج الجدول رقم (2-14) أن إحصائية ADF أقل من مستوى المعنوية 5% وهو ما يفسر وجود تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين المتغيرات المستقلة (القروض المتعثرة، المخصصات، الضمانات وكفاية رأس المال) و متغير معدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

المطلب الرابع: تقدير معاملات نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS)

بعد دراسة ارتباط واستقرارية وكذا التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، سنقوم فيما يلي بتقدير معاملات نموذج المربعات الصغرى المصححة كلياً لمعرفة أثر القروض المتعثرة، المخصصات، الضمانات وكفاية رأس المال على كل من العائد على إجمالي الأصول والعائد على إجمالي حقوق الملكية، ثم تحليل النتائج اقتصادياً لمعرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية في المدى الطويل.

الفرع الأول: تقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي الموجودات (ROA)

فيما يلي سنعرض نتائج التقدير الإحصائي لنموذج FMOLS للعائد على إجمالي الموجودات (ROA) ثم مناقشتها.

أولاً- النتائج الإحصائية لتقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي الموجودات (ROA):

الجدول الموالي خاص بالنتائج الإحصائية لنموذج المربعات الصغرى المعدلة كلياً والخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة على العائد على إجمالي الموجودات:

جدول رقم(2-15): تقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي الموجودات (ROA)

الاحتمالات	القيمة الإحصائية	الخطأ المعياري	المعاملات	المتغير
*0.0000	-13.1279	0.0720	-0.9464	القروض المتعثرة
*0.0000	-12.1330	0.0902	-1.0950	المخصصات
0.1899	-1.32309	0.1147	-0.1518	الضمانات
*0.0000	5.6165	0.1163	0.6533	كفاية رأس المال

(*) : مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EVIEWS09 (الملحق رقم 06)

أظهرت النتائج الواردة في الجدول أعلاه مايلي:

❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة القروض المتعثرة على إجمالي العائد على الموجودات (ROA)، حيث تؤثر القروض المتعثرة سلباً في المدى الطويل على إجمالي العائد على الموجودات فالتغير بوحدة واحدة في القروض المتعثرة يؤدي إلى إنخفاض إجمالي العائد على الموجودات بـ0,9464 وحدة.

❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة المخصصات لخسائر التمويلات على العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث تؤثر المخصصات سلباً في المد الطويل على إجمالي العائد على الموجودات فالتغير بوحدة واحدة في المخصصات يؤدي إلى إنخفاض إجمالي العائد على الموجودات بـ1,0950 وحدة.

❖ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة الضمانات على العائد على إجمالي الموجودات (ROA).

❖ وجود تأثير طردي ذو دلالة إحصائية عند 5% لكفاية رأس المال على العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، حيث تؤثر كفاية رأس المال إيجاباً في المدى الطويل على إجمالي العائد على الموجودات، فالتغير بوحدة واحدة في كفاية رأس المال يؤدي إلى زيادة إجمالي العائد على الموجودات بـ0,6533 وحدة.

ثانيا: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها:

بعد الحصول على النتائج الإحصائية لنموذج FMOLS الخاصة بالعائد على إجمالي الموجودات بالإعتماد على مخرجات EViews09 سنحاول في هذا الجزء تحليلها ومناقشتها.

1- تأثير القروض المتعثرة على العائد على إجمالي الموجودات:

أوضحت نتائج الدراسة أن للقروض المتعثرة تأثير سلبي في المدى الطويل على العائد على إجمالي الموجودات، فبالإضافة إلى حرمان البنك من عوائد الإقراض، نسبة القروض المتعثرة مهما كانت تشكل خسارة للبنك في المدى الطويل، ففي حالة المتابعة القضائية للمقترض المتعثر فإن البنك يتحمل حينها مصاريف وتكاليف إضافية تكون غالبا قيمتها مرتفعة مثل المحضر القضائي، تكاليف المحامي الذي يعينه البنك وتكاليف التنقل والسفر لمتابعة القضية. كما أنه في الحالات التي تتعثر فيها القروض يلجأ البنك لاقطاع جزء من رأس المال لتغطية الخسارة المتأتية جراء هذا التعثر في القروض التي منحها.

2- تأثير المخصصات على العائد على إجمالي الموجودات

بينت نتائج الدراسة أن لنسبة مخصصات خسائر التمويلات تأثير سلبي في المدى الطويل على العائد على إجمالي الموجودات، فارتفاع نسبة المخصصات لخسائر التمويلات ينعكس سلبا على ربحية البنوك الإسلامية في المدى الطويل، حيث تعتبر المخصصات مصاريف وارتفاعها مقارنة بالإيرادات يؤثر حتما على النتيجة بالسلب، فكلما زادت المصاريف انخفضت النتيجة، وبالتالي انخفاض معدل العائد على إجمالي الموجودات. إن ارتفاع المخصصات المرصودة لمواجهة هذه القروض وعدم استثمارها من خلال منح التسهيلات الائتمانية يحرم البنك من عوائدها وبالتالي يؤثر سلبا على ربحية البنوك الإسلامية.

3- تأثير كفاية رأس المال على العائد على إجمالي الموجودات

أظهرت النتائج أن لكفاية رأس المال تأثير إيجابي على معدل العائد على إجمالي الموجودات في المدى الطويل، وهي نتيجة مصرفية منطقية، حيث أنه عندما تكون كفاية رأس المال لأي مصرف عالية، يعني أن إدارته للمخاطر تكون جيدة، وإحتمالية إفلاسه قليلة، وهذا ما يجعل الاستثمار في ذلك المصرف استثمارا جذابا للعملاء، وأيضا وجود كفاية رأس مال عالية للمصرف تعني أنه يدير محفظة تسهيلات الائتمانية بشكل جيد، وبالتالي ينتج عنه ارتفاع في ربحية المصرف.

الفرع الثاني: تقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)

في هذا الجزء سنعرض نتائج التقدير الإحصائي لنموذج FMOLS للعائد على إجمالي الموجودات

(ROE) ثم مناقشتها.

أولاً- النتائج الإحصائية لتقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)

الجدول الموالي خاص بالنتائج الإحصائية لنموذج المربعات الصغرى المعدلة كلياً والخاصة بتأثير المتغيرات المستقلة على العائد على إجمالي حقوق الملكية:

جدول رقم (2-16): تقدير نموذج FMOLS للعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)

المتغير	المعاملات	الخطأ المعياري	القيمة الإحصائية	الاحتمالات
القروض المتعثرة	-0.5925	0.0720	8.2187	*0.0000
المخصصات	-0.2436	0.0902	-2.7000	*0.0086
الضمانات	0.0485	0.1147	0.4227	0.6737
كفاية رأس المال	-0.5275	0.1163	-4.5353	*0.0000

(*): مستوى المعنوية 5%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على مخرجات EViews09 (الملحق رقم 06)

أظهرت النتائج الواردة في الجدول أعلاه مايلي:

❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة القروض المتعثرة على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر القروض المتعثرة سلباً في المدى الطويل على العائد على إجمالي حقوق الملكية فالتغير بوحدة واحدة في القروض المتعثرة يؤدي إلى انخفاض العائد على إجمالي حقوق الملكية بـ0,5925 وحدة.

❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة المخصصات لخسائر التمويلات على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر المخصصات سلباً في المدى الطويل على العائد على إجمالي حقوق الملكية فالتغير بوحدة واحدة في المخصصات يؤدي إلى انخفاض العائد على إجمالي حقوق الملكية بـ0,2436 وحدة.

❖ لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة الضمانات على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).

❖ وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية عند 5% لنسبة كفاية رأس المال على العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE)، حيث تؤثر كفاية رأس المال سلباً في المدى الطويل على العائد على إجمالي حقوق الملكية، فالتغير بوحدة واحدة في كفاية رأس المال يؤدي إلى انخفاض العائد على إجمالي حقوق الملكية

بـ0,5275 وحدة.

ثانياً: تحليل النتائج المتوصل إليها ومناقشتها:

بعد الحصول على النتائج الإحصائية لنموذج FMOLS الخاصة بالعائد على حقوق الملكية بالإعتماد على مخرجات EViews09 سنحاول في هذا الجزء تحليلها ومناقشتها.

1- تأثير القروض المتعثرة على العائد على حقوق الملكية:

أظهرت النتائج أن للقروض المتعثرة تأثير سلبي في المدى الطويل على العائد على حقوق الملكية، حيث أن للقروض المتعثرة آثار ضارة تؤدي إلى عرقلة أعمال البنوك الإسلامية، وتحد من أداءها وقدرتها على مواكبة المستجدات في الهندسة المالية؛ حيث تضطر البنوك سنوياً إلى زيادة نسبة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها سواء بإرادتها أو بموجب توجيهات السلطات النقدية المركزية، وقد يصل الأمر في بعض البنوك إلى عدم توزيع الأرباح على المساهمين إذا لزم الأمر، وقد تلجأ إلى الإقتراض والإستلاف عندما تعاني من أزمات نقص السيولة، وتؤثر كذلك الخسائر الناشئة عن تعثر التسهيلات الإئتمانية على احتياطات أو رأسمال البنك وتتطلب الديون الوقت الجيد والمتواصل في متابعة تحصيلها. ومن كل هذا يتضح جلياً الأثر السلبي للقروض المتعثرة على حقوق المساهمين.

2- تأثير المخصصات على العائد على حقوق الملكية:

من خلال نتائج الدراسة يتبين لنا أن لنسبة مخصصات خسائر التمويلات تأثير سلبي في المدى الطويل على العائد على حقوق الملكية، حيث تعتبر المخصصات مصاريف وبالتالي ارتفاعها يشكل خسارة للمصرف، وهو ما يفسر العلاقة العكسية بين المخصصات ومعدل العائد على حقوق الملكية، فكلما تم احتجاز جزء من الأرباح كمخصص لمواجهة خطر التمويلات المتعثرة انخفضت الأرباح وكلما ارتفعت نسبة المخصصات أدى ذلك إلى انخفاض لنسبة العائد على حقوق الملكية.

3- تأثير كفاية رأس المال على العائد على إجمالي حقوق الملكية:

تبين من خلال نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية المتمثل في معدل العائد على حقوق الملكية في المدى الطويل، حيث أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال يؤدي إلى العائد على إجمالي حقوق الملكية ويمكن أن يفسر ذلك بسبب إجراءات الرفع في رأس المال والتي تتطلب تمويلات داخلية وهذا الأخير يتطلب تحقيقه بعدم توزيع الأرباح وضمها لرأس المال لفترة أفضل وبالتالي انخفاض معدل العائد إلى إجمالي حقوق الملكية وهو ما يفسر العلاقة العكسية.

المطلب الخامس: مقارنة بين نتائج الدراسة

بعد حصولنا على النتائج الإحصائية من خلال أدوات الاقتصاد القياسي وذلك بالإعتماد على برنامج **EVIIEWS09** وتحليلها ومناقشتها، سنقوم في هذا الجزء بمقارنتها للوصول إلى معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

الفرع الأول: تأثير القروض المتعثرة على ربحية البنوك الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة أن للتمويلات المتعثرة تأثيراً سلبياً على ربحية البنوك الإسلامية، وهذا ما وضحه تقدير نموذج المربعات الصغرى المصححة (FMOLS) وهي نفس النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام نموذج العزوم المعممة (GMM) وهذا بالنسبة لكلا المتغيرين المعبرين عن الربحية معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية. وهذا التأثير السلبي راجع لكون التمويلات تعد بمثابة الإمدادات الرئيسية لأرباح البنوك، ففقدان المدين قدرته على السداد والوفاء بالتزاماته التعاقدية كاملة وفقاً للشروط المتفق عليها يؤثر سلباً على ربحية المصارف، كما أن التوسع في منح الائتمان بطريقة غير مدروسة بعناية أحد أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الديون المتعثرة، وارتفاع سقف هذه الأخيرة مقارنة مع إجمالي التسهيلات الائتمانية يحرم المصرف إضافة لعوائد وأرباح هذه القروض والاستثمارات من رأس المال الأساسي المستثمر وبالتالي تجميد كتل نقدية كبيرة خارج نظام البنك وعدم إمكانية استثمار هذه الأخيرة في منح تسهيلات إئتمانية جديدة وجذب عملاء جدد وهذا ما يعرقل النشاط الأساسي للمصرف، وبالتالي انخفاض الأرباح، إضافة لذلك زيادة حجم القروض المتعثرة يزيد من الجهد والوقت لتحصيلها كذلك التكاليف والمصاريف الإضافية التي يتحملها البنك في هذا الإطار. ففي المحصلة ارتفاع القروض المتعثرة يؤدي إلى انخفاض ربحية المصارف الإسلامية. وهذا ما يتوافق مع دراسة (Mayra V.De Léon (2020) و دراسة نوال بلبواب (2017)، ويعاكس النتيجة التي توصلت لها دراسة (Mohammed T. Abusharbeh (2014).

الفرع الثاني: تأثير مخصصات خسائر التمويلات على ربحية المصارف الإسلامية

أظهرت نتائج الدراسة أن لنسبة مخصصات خسائر التمويلات تأثيراً سلبياً على ربحية البنوك الإسلامية، وهذا ما وضحه تقدير النموذج (FMOLS) وكذا نموذج العزوم المعممة (GMM) الخاص بمتغير العائد على إجمالي الأصول (ROA)، ويمكن تفسير هذا التأثير السلبي إلى ارتفاع نسبة المخصصات الذي يترجم في ارتفاع حجم القروض المتعثرة والذي يؤثر سلباً على ربحية البنوك كما سبق توضيحه أعلاه هذا من جهة، من جهة أخرى المخصصات تعتبر جزءاً من الأرباح المجمدة فارتفاع نسبتها يترجم في انخفاض

ربحية البنوك سواء من حيث حرمان المساهمين من هذه الأرباح، أو من حيث ضمها لرأس المال وإعادة استثماره من أجل خلق أرباح جديدة. إضافة أنه في حالة أنه في حالة أن المخصصات لم تكن كافية لتغطية مشكلة التمويلات المتعثرة يضطر البنك إلى استخدام جزء من رأس ماله من أجل تغطية الخسائر الناجمة عن القروض المتعثرة وهو ما يؤدي إلى انخفاض ربحية البنوك الإسلامية. أما بالنسبة لنموذج (GMM) الخاص بالعائد على حقوق الملكية فقد بين أن للمخصصات أثر إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية وتفسر هذه النتيجة بأن استعداد المصرف لتخصيص بعض المبالغ كمخصصات لخسائر القروض يسهم في تعزيز الثقة في الأداء المستقبلي للمصرف مما يزيد من جلب العملاء والمتعاملين، كما أن مخصص خسارة القروض هو آلية تم إنشاؤها في النظام المصرفي للخروج من حالة عدم الاستقرار المالي الناتجة من نسبة القروض المتعثرة المرتفعة، فعند استقرار الأوضاع وفي حالة عدم وصول القروض المتعثرة لقيمة المخصصات تعتبر هذه الأخيرة أرباحا مستقبلية مدخرة.

الفرع الثالث: تأثير الضمانات على ربحية البنوك الإسلامية

بينت نتائج الدراسة أنه ليس للضمانات تأثير معنوي على ربحية البنوك الإسلامية وهذا ما أظهره نموذج (GMM)، وأكدته نموذج (FMOLS). وبالرغم من هذا النتيجة فإننا لا ننفي أهمية الضمانات للمصارف الإسلامية كونها تعتبر حماية للبنك وإثبات للأموال التي أقرضها، وهي تكفل لها تعويض جزء من أموالها المقروضة بطريقة قانونية في حالة وقوع العملاء في مشكل الديون المتعثرة، ولكن لا يمكن إطلاقا اعتبارها المصدر الرئيسي للإطمئنان ودرء مخاطر الائتمان. كما أنها لا تؤثر على ربحية البنوك الإسلامية حسب الدراسة القياسية التي أجريناها.

الفرع الرابع: تأثير كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية

وضحت نتائج الدراسة أن لنسبة كفاية رأس المال تأثير إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية، وهذا ما أظهره نموذج (GMM) وتقدير نموذج (FMOLS) لمعدل العائد على الموجودات، حيث النسبة تعد كفاية رأس المال مصدر ثقة لدى العملاء الحاليين والمحتملين، فالحاليين كلما كانت كفاية رأس المال كبيرة فإن ذلك يطمئنهم على الإستمرار في تعاملهم مع البنك، أما المحتملين فكفاية رأس المال كلما كانت كبيرة تشجعهم على استثمار أموالهم لدى البنك؛ إضافة أن كفاية رأس المال تساعد على تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس المال؛ وبالتالي تعتبر كفاية رأس المال صمام الأمان الذي يجنب المصارف الوقوع في أزمات مالية وهذا ما ينعكس إيجابا على ربحية البنوك الإسلامية؛ وهي نفس

النتيجة التي توصلت لها دراسة (Idowu Abiola-Awoyemi Samuel Olausi (2014). أما نموذج (FMOLS) لمعدل العائد على حقوق الملكية فقد أظهر تأثير سلبي لكفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية في المدى الطويل، وهذا يفسر أن ارتفاع نسبة كفاية رأس المال تحتاج إلى إجراءات الرفع في رأس المال والتي تتطلب تمويلات داخلية وبالتالي عدم توزيع جزء من الأرباح وضمها لرأس المال وبالتالي انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية وهذا ما يفسر العلاقة العكسية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية بالنسبة لتقدير النموذج (FMOLS). وهي توافق دراسة Sokol Ndka, Manjola Islami (2016).

خلاصة الفصل:

هدفت دراستنا التطبيقية إلى قياس وتحليل أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة والتي تكونت من 10 بنوك إسلامية من 09 دول عربية في الفترة الممتدة من 2012-2021، وقد ظهر من خلال هذه الدراسة وجود تأثير للمخاطر الائتمانية والتي تم قياسها بنسب (القروض المتعثرة، المخصصات وكفاية رأس المال) على مؤشرات الربحية (معدل العائد على إجمالي الموجودات ومعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية)، بينما بينت الدراسة عدم وجود تأثير للضمانات على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة.

دراستنا اعتمدت على نموذجين الأول نموذج المربعات الصغرى المعممة GMM، والثاني نموذج المربعات الصغرى المعدلة كلياً FMOLS، ولتطبيق هذا الأخير قمنا بجملة من الإختبارات التي تمثلت في إختبار الاستقرارية للتأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية، وإختبار التكامل المشترك التي أثبت وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث قمنا بعرض النتائج الإحصائية التي أظهرها النموذجين ثم تحليلها ومناقشتها، وبعدها قمنا بعقد مقارنة بين نتائج الدراسة لاستخلاص أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة.

الحياتية

تعد الربحية هدفا أساسيا تسعى المصارف الإسلامية كغيرها لتحقيقه ومقياسا رئيسيا يعكس قدرتها على توليد الإيرادات من أصولها، وهي تؤدي دورا هاما في الحفاظ على استمرارية المصرف وبقائه في ظل بيئة شديدة التنافسية. إلا أن المصارف وخلال سعيها لتحقيق هذا الهدف تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تكبيدها خسائر فادحة وربما تهدد استمراريته وبقائها. وأهم المخاطر التي تواجهها المخاطر الائتمانية كونها تتعلق بالوظيفة الأساسية للبنوك، لهذا حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية، من خلال الإجابة على الإشكالية المطروحة: ما مدى تأثير المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة؟

وقد حاولنا معالجة الإشكالية من كافة جوانبها عبر فصلين الأول تطرقنا فيه إلى الأدبيات النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة، وكذا بعض الدراسات السابقة التي تطرقت للموضوع أو أحد جوانبه. أما الفصل الثاني فتمثل في الجزء التطبيقي للدراسة والذي كان عبارة عن دراسة قياسية باستخدام مجموعة من النماذج التقديرية من أجل قياس وتحليل تأثير المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية عينة الدراسة والمشكلة من عشرة بنوك إسلامية من تسعة دول عربية لعشر سنوات ممتدة من 2012 إلى 2021. توصلنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج تسمح لنا بالتأكد من صحة فرضيات الدراسة.

نتائج الدراسة

أولاً- النتائج النظرية

❖ تواجه البنوك الإسلامية المخاطر الائتمانية في كل عمليات التمويل والاستثمار التي تقوم بها سواء كان ذلك في صيغ التمويل القائمة على عقود المداينة أو في صيغ التمويل القائمة على المشاركة، وهي تعبر عن عدم قدرة الطرف المقابل على سداد ما عليه من التزامات في الموعد المحدد وبالجودة المطلوبة؛

❖ تعتبر القروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه البنوك نتيجة لعدم قدرة المقترضين على تسديد القروض وفوائدها، إذ ترجع أسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها إلى العديد من الأسباب منها ما هو متعلق بالبنك ومنها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو راجع إلى ظروف خارجية (اجتماعية، اقتصادية، سياسية)؛

❖ عدم فعالية إدارة المخاطر الائتمانية على مستوى المصارف الإسلامية سبب مباشر في تعثر الكثير من العملاء وتفاقم ظاهرة الديون المتعثرة في المصرف باعتبار المصرف هو الطرف المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقرض، وهو المسؤول عن منح القروض ومتابعتها، فإن أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي إلى تعثر القروض.

- ❖ ضياع قدر هام من الوقت والجهد نتيجة لقيام مسؤولي إدارة الائتمان بدراسة مواقف المشروعات المتعثرة مالياً، ومحاولة تصحيح هيكلها المالية، هذا الوقت والجهد كان من الممكن استثماره في تحقيق قيمة مضاعفة للبنك الدائن من خلال عمليات مصرفية أخرى؛
- ❖ فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات والقضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية، حيث يستغرق التحقيق والفصل في المنازعات المالية والمصرفية فترات طويلة وتكاليف كبيرة تزيد من مصاريف وأعباء البنك؛
- ❖ الهدف الرئيسي لتشكيل مخصصات خسائر القروض هو زيادة قدرة المصارف على مواجهة خسائرها المتوقعة والناجمة عن تقديم التسهيلات الائتمانية، والخطأ في التقدير ينتج عنه إما الاحتفاظ بكميات قليلة من المخصصات وبالتالي لن يتمكن المصرف من مواجهة الخسائر التي يمكن أن تقع وقد يحتاج إلى استخدام جزء من رأس ماله، أو المبالغة في تقدير كميتها وذلك يؤدي إلى تجميد جزء من رأس المال بدل استخدامه في نشاطات أخرى؛
- ❖ تعد الضمانات نوعاً من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد ولا ينبغي إطلاقاً عد الضمانات المصدر الرئيسي للإطمئنان ودرء مخاطر الائتمان.
- ❖ كفاية رأس المال تعتبر هامش أمان يحتفظ به البنك لمواجهة المخاطر المحتملة للتوقف عن السداد، الشيء الذي يعتبر ضماناً وحماية للدائنين؛
- ❖ تتعلق ربحية المصارف الإسلامية بعوامل داخلية وخارجية.
- ❖ تعتبر نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على إجمالي حقوق الملكية أهم نسبتين لقياس ربحية البنوك.
- ❖ من بعض نسب تقدير المخاطر الائتمانية نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نسبة المخصصات لخسائر التمويلات، نسبة الضمانات ونسبة كفاية رأس المال.

ثانياً - النتائج التطبيقية

- ❖ حقق بنك سوريا الدولي الإسلامي أفضل معدل عائد على إجمالي الموجودات ROA في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة وهذا دليل على حسن استخدامه لأصوله وخاصة التمويلات من أجل خلق عوائد للبنك وبالتالي زيادة ربحيته على عكس بنك البحرين الإسلامي الذي سجل أدنى متوسط بسبب سوء إدارته لاستثماراته.
- ❖ بنك أبوظبي الإسلامي حقق أكبر معدل عائد على إجمالي حقوق الملكية ROE في متوسط عشر

سنوات خلال فترة الدراسة بسبب حسن استثماره لحقوق المساهمين مما أدى إلى زيادة الأرباح وبالتالي ارتفاع هذه النسبة، عكس بنك البحرين الإسلامي الذي سجل أدنى متوسط وهذا دليل على سوء استثماره لرأس المال.

❖ سجل بنك سوريا الدولي الإسلامي أعلى قيمة لنسبة القروض المتعثرة في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة وذلك راجع إلى التوسع في منح التمويلات، بينما سجل بنك الراجحي أدنى قيمة بسبب فعالية إدارة المخاطر الائتمانية وحسن متابعة القروض.

❖ حقق بنك الراجحي أعلى قيمة لمخصصات خسائر التمويلات في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة وذلك دليل على ارتفاع درجة التحوط من مخاطر عدم التسديد، في حين سجل بنك البحرين أدنى قيمة بسبب ارتفاع الديون المتعثرة في مقابل المخصصات التي رصدت لمواجهتها، حيث لم يتوقع البنك هذا الكم من القروض المتعثرة.

❖ أظهر بنك الرياض الإسلامي أعلى قيمة لنسبة الضمانات في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة وبديل ذلك على ارتفاع حجم الضمانات مقابل التمويلات المتعثرة، عكس بنك الراجحي الذي حقق أقل متوسط.

❖ حقق بنك الاستثمار الفلسطيني أعلى قيمة لنسبة كفاية رأس المال في متوسط عشر سنوات خلال فترة الدراسة وهذا دليل على السلامة المالية للبنك، مما يعزز حماية أموال المودعين من المخاطر الناجمة عن الأصول، في حين حقق بنك أبو ظبي الإسلامي أدنى قيمة وهذا يمكن أن يعطي مؤشر سلبي للمودعين.

❖ أسفرت نتائج نموذج GMM عن وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال ومعدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA)، كما أظهر نفس النموذج وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة والعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE) ووجود تأثير طردي بين كل من المخصصات، كفاية رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).

❖ وحسب نموذج FMOLS تبين وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين القروض المتعثرة، المخصصات ومعدل العائد على الموجودات (ROA)، ووجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين كفاية رأس المال والعائد على إجمالي حقوق الملكية (ROA)، كذلك بين نفس النموذج وجود تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية بين كل من القروض المتعثرة، المخصصات، كفاية رأس المال ومعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).

❖ أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية لكل من النموذجين GMM و FMOLS عن عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة من خلال المؤشرات المستخدمة معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA) ومعدل العائد على إجمالي حقوق الملكية (ROE).
اختبار فرضيات الدراسة:

❖ **الفرضية الأولى:** تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للقروض المتعثرة على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، أظهرت نتائج التقدير أن للقروض المتعثرة تأثير عكسي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية المدروسة، ويفسر هذا بأن ارتفاع القروض المتعثرة مقارنة بإجمالي التمويلات يؤدي إلى خفض قيمة رأس المال المستثمر وبالتالي هبوط في نسبة الأرباح. (صحة الفرضية الأولى).

❖ **الفرضية الثانية:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للمخصصات على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، أظهرت نتائج تقدير نموذج FMOLS أن للمخصصات تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية المدروسة، بينما بينت نتائج تقدير نموذج GMM أن للمخصصات تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على العائد على إجمالي حقوق الملكية ROA بينما لم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على إجمالي الموجودات ROE وبالمقارنة بين النتائج نجد أن عدم التأثير المعنوي اقتصر فقط على تقدير تأثير المخصصات على معدل العائد على إجمالي الموجودات باستخدام نموذج GMM، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بصحة الفرضية الثانية، وبالنسبة لطبيعة التأثير إيجابي أو سلبي فبملاحظة معاملات التأثير في نماذج الدراسة يظهر جليا أن التأثير السلبي أكبر بكثير من التأثير الإيجابي، حيث بلغ معامل تأثير المخصصات في نموذج FMOLS -1,09، -0,2 على كل من ROA و ROE على الترتيب بينما لم يتجاوز التأثير الإيجابي للمخصصات على ROE حسب نموذج GMM نسبة 0.04. ومن هنا نرجح التأثير السلبي للمخصصات على ربحية المصارف الإسلامية حيث ارتفاع المخصصات يشكل خسارة للبنك بضياح فرص استثمارية، كما أنه دليل على ارتفاع توقع القروض المتعثرة وبالتالي انخفاض ربحية البنوك الإسلامية. (صحة الفرضية الثانية).

❖ **الفرضية الثالثة:** هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ للضمانات على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، أثبتت نتائج التقدير بأنه لاوجود لتأثير ذو دلالة إحصائية للضمانات على ربحية البنوك وتفسر هذه النتيجة بأن الضمانات صحيح أنها أداة إثبات حق البنك لكنها لا تعتبر المصدر

الرئيسي للإطمئنان وتجنب مخاطر الائتمان، فهي تكفل استرجاع جزء من أموال البنك ولكنها لا تؤثر على ربحيته. (عدم صحة الفرضية الثالثة).

❖ **الفرضية الرابعة:** تنص على وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$ لنسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة، أظهرت نتائج التقدير أن لكفاية رأس المال تأثير ذو دلالة إحصائية على ربحية البنوك الإسلامية المدروسة، حيث بينت النتائج التأثير الإيجابي لنسبة كفاية رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية محل الدراسة باستثناء نموذج FMOLS الخاص بمعدل العائد على حقوق الملكية الذي أظهر تأثير سلبي لنسبة كفاية رأس المال على ROE، ويرجع هذا الاختلاف إلى أن نسبة كفاية رأس المال لها تأثير إيجابي على ربحية البنوك الإسلامية حيث أن ارتفاعها يزيد من السلامة المالية للبنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته ومواجهة المخاطر، مما يعزز ثقة العملاء ويؤدي إلى جلب استثمارات جديدة وبالتالي ارتفاع ربحية البنوك الإسلامية، وبالمقابل الزيادة المبالغ فيها في نسبة كفاية رأس المال تدفع إلى إحتجاز الأرباح، وتضييع فرص استثمارية مربحة وهذا ما يفسر التأثير السلبي لنسبة كفاية رأس المال على حقوق المساهمين في المدى البعيد. (صحة الفرضية الرابعة).

التوصيات:

على ضوء النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات:

- ❖ ضرورة ضبط المصارف الإسلامية لحجم الاستثمارات في التسهيلات الائتمانية بما يناسب إمكانيات المصرف وقدرته على إدارة المخاطر، للوصول إلى العائد المطلوب؛
- ❖ ضرورة قيام البنوك الإسلامية بوضع السياسات والخطط والبرامج الفاعلة في إدارة وتنظيم عملية الاقتراض حتى لا تتعرض لمخاطر عدم قدرة العملاء على سداد القروض؛
- ❖ وجوب التزام البنوك الإسلامية بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية والعمل على الإهتمام بتنمية الكوادر البشرية وتكوين إطارات بنكية ذات كفاءة في هذا الإختصاص؛
- ❖ الإهتمام الجدي والدراسة الدقيقة للجدارة الائتمانية للعميل قبل منحه القرض، مع ضرورة المتابعة المستمرة والفعالة للمشاريع والاستثمارات الممولة عبر جميع مراحلها من أجل تجنب التعثر المحتمل؛
- ❖ تقييم حالات التعثر التي تواجه بعض المشروعات ووضع إجراءات لمساعدة العميل للخروج من التعثر وذلك بتقديم سياسات ترشيدية واستشارية بدل اللجوء للإجراءات القانونية التي تضيف تكاليف إضافية للبنك، وتقديم الدعم والمساندة للمتعثرين لأسباب خارجة عن إرادتهم لضمان استرجاع الأموال المقرضة؛

❖ يتعين على المصارف تحديد المخصصات الكافية لمواجهة حالات التعثر بدقة، فالمبالغة في تحديد حجمها يؤثر سلباً على ربحية المصارف، والتقليل من حجم هذه المخصصات يحد من قدرة المصارف على مواجهة الأزمات؛

❖ الاهتمام بالضمانات الممنوحة من حيث اختيار نوع الضمان وقيمة الضمان وسهولة تسويله مع ضرورة متابعة تطور قيمة الأصول المقدمة كضمانات طول فترة السداد؛

❖ تحديد المقدار الأمثل لنسبة كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية، وذلك لتجنب ضياع أموال المصرف في فرص الاستثمار المربحة، مع ضمان قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها ومواجهة مخاطر عدم توفر السيولة النقدية وبالتالي الإفلاس.

آفاق الدراسة:

إن هذه الدراسة لا تقدم رؤية كاملة أو نهائية عن موضوع أثر المخاطر الائتمانية على ربحية البنوك الإسلامية، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الأمور تم التطرق إليها جزئياً أو لم يتم التطرق إليها، والتي نراها كإشكاليات رئيسية لبحوث مستقبلية:

- ❖ بناء نماذج إحصائية لقياس المخاطر الائتمانية في البنوك الإسلامية؛
- ❖ دراسة مقارنة بين أثر المخاطر الائتمانية على الربحية في البنوك الإسلامية والتقليدية؛
- ❖ دراسة مقارنة حول تركيز المخاطر الائتمانية في صيغ التمويل الإسلامي وأثرها على ربحيتها.

قائمة المصادر

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب:

1. إبراهيم عبد الحليم عبادة، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
2. أيمن محمد الفيتوري الأحنف، أثر المخاطر السوقية على ربحية المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
3. حمزة محمود الزبيدي، إدارة المصارف (إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان)، الطبعة الأولى، الوراق، الأردن، 2004.
4. رقية عبد الحميد شرون، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية والبنوك التجارية - مع التركيز على خطر السيولة-، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.
5. شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
6. شوقي بورقبة، هاجر زرواقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
7. عادل عبد الفضيل عيد، الائتمان والمدائبات في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
8. الغالي بن إبراهيم، تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
9. فادي محمد الرفاعي، المصاريف الإسلامية، الطبعة الثانية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2007.
10. اللوزي، سليمان أحمد وآخرون، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1997.
11. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المعرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
12. نصر حمود مزتان فهد، أثر السياسات الاقتصادية على أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

❖ المجالات:

1. إبراهيم ديب الجبلي، رأي المال البشري والاستثمار الأجنبي المباشر مقياس التأثير واتجاه السببية في نماذج ساكنة وحركية لبيانات جدولية، جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28، المجلد 12، 2020/06/30.
2. أحمد فريد ناجي، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة تكريت - العراق، المجلد 11، العدد 33، 2015.
3. أنسام خالد حسن الجبوري، كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق، دراسة مقارنة في طرائق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية- العراق، العدد 23، 2012.
4. إيمان محمد إبراهيم علي، أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بور سعيد- مصر، المجلد 22، العدد الثاني، أبريل 2021.
5. تشيكو عبد القادر، مسببات القروض المتعثرة وطرق معالجتها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات إقتصادية، جامعة زيان عاشور- الجلفة، المجلد 20، العدد 01.
6. حنان ضاهر، أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين- سوريا، المجلد 43، العدد 03، 2021.
7. ذو الفقار حسن دعبول، الديون غير المنتجة وأثرها في ربحية المصارف الخاصة التقليدية-دراسة تحليلية على المصارف السورية الخاصة التقليدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية، جامعة دمشق- سوريا، المجلد (37)، العدد (04)، 2021.
8. زهرة هادي محمود، رغد جلال علي، وآخرون، تحليل اقتصادي لاستجابة عرض محصول الذرى الصفراء في العراق باستخدام نموذج التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، جامعة تكريت - العراق، المجلد 17، العدد 1، 2017.
9. سالم سوادي حمود، مخاطر عدم الإلتزام وأثرها في ربحية المصارف الإسلامية، بحث تطبيقي في مصرف التعاون الإسلامي للسنوات من (2012 - 2016)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثاني عشر، العدد 40، الفصل الثالث.

10. عبد الكريم أحمد قندوز، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية: مدخل الهندسة المالية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف، العدد 09 ، 2012.
11. عبد الكريم أحمد قندوز، تحليل المخاطر في أدوات التمويل الإسلامي، منشورات صندوق النقد العربي، العدد 04، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
12. عقيل دخيل كريم، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالفشل المالي للمصارف العراقية - دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة المثنى - العراق، المجلد 09، العدد 2، 2019.
13. فاطمة عبد الحميد جواد البرماني، أحمد جودة أرشيد، استعمال السلاسل الزمنية للتنبؤ بالأرقام القياسية لإيجارات الدور السكنية في العراق، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العراق، العدد 45، 2019.
14. قويدر عياش، أساليب قياس المخاطر التقليدية في البنوك الإسلامية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الأغواط - الجزائر، المجلد 02، العدد 01، جانفي 2020.
15. قيصر علي عبيد الفتلي، استعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية (دراسة عينة من المصارف الأهلية العراقية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، 2014:
16. محمد نواف عابد، إياد زملط، أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف - مسيلة، الجزائر، العدد 01، 2019.
17. مخلد حمزة جدوع، محمد عبد الواحد جباس، تقييم الأداء المالي باستخدام بعض مؤشرات الربحية والسوق، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم - العراق، العدد 39، 2016.
18. منذر مرمج وآخرون، تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات - دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة تشرين، سوريا، المجلد 36، العدد 02، 2014.
19. منير وحيد قاسم، أثر مخاطر الائتمان على ربحية البنوك - دراسة تحليلية على البنوك المرخصة في الأردن، مجلة رماح، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح - الأردن، العدد 49، 07 مارس 2021.

20. مونة يونس، أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية - دراسة انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2 إلى تطبيق معيار IFSB2-، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار - الجزائر، العدد 43، 2018.
21. نضال العرييد، دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 23، العدد 02.
- ❖ الرسائل والأطروحات:
1. أحمد حسين، أحمد المشهراوي، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية - دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى 2005-، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2007.
2. محمد أحمد زايد، أثر فائض السيولة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية للفترة (2000-2013)، مذكرة ماجستير في التمويل والمصارف، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة البيت، 2013.
3. ايمان سمير البيج، العوامل المؤثرة في ربحية البنوك الإسلامية - دراسة حالة المصارف الإسلامية السورية-، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020.
4. باسل جبر حسن أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين (1997-2004)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006.
5. سمير غويني، التحوط وإدارة المخاطر في التمويل الإسلامي -دراسة حالة-، أطروحة دكتوراه، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2017/2018.
6. صارة زعيتري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة زيان عاشور-الجلفة، 2019.
7. عدنان كريم نجم الدين، استعمال بعض الطرائق التنبؤ المختلفة لتحليل إعداد المصابين بالأورام الخبيثة. رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، العراق، 2018.
8. عمر بوجميلة، تقييم الأداء المالي وتحليل محددات الربحية في البنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2014.

9. فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة (دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.
10. محمد شعبان، العوامل المالية المؤثرة على ربحية المصارف الخاصة في سوريا، مذكرة ماجستير، إدارة الأعمال، المعهد العالي لإدارة الأعمال، 2018/2017.
11. مؤيد محمد عيد البعجي، أثر المخاطر الائتمانية في الصيغ الاستثمارية للمصارف الإسلامية "دراسة مقارنة مع المصارف التجارية لعينة من المصارف الأردنية للمدة (1996 - 2011)"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء، 2012.
12. نوال بلباب، اتجاهات إدارة المخاطر الائتمانية في عمليات التمويل بالبنوك "دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية"، رسالة دكتوراه، تخصص مالية ومحاسبة، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2017/2016.
13. هاجر زراقي، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية مالية ومحاسبة معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012/2011.
14. هند محمد السيد، دور الضمانات في العلاقة بين الديون المتعثرة والداء المالي للمصارف - دراسة حالة على بنك فيصل الإسلامي السوداني 2002-2012، رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

❖ المواقع الإلكترونية:

1. despace.univ-buira.dz
2. <https://www.riyadbank.com>.
3. <https://boubyan.bankboubyan.com>.
4. <https://www.pibbank.com/> .
5. <https://www.siib.sy/>.
6. <https://www.adib.eg/>.
7. <https://www.emiratesislamic.ae/>.
8. <https://www.qib.com.q>.
9. <https://www.bisb.com>.
10. <https://www.alrajhibank.com>.
11. <https://www.jordanislamicbank.com/>

❖ التقارير:

1. التقارير السنوية لبنك الرياض للفترة الممتدة من 2012-2021.

2. التقارير السنوية لبنك بوبيان للفترة الممتدة من 2012-2021.
3. التقارير السنوية لبنك الاستثمار الفلسطيني للفترة الممتدة من 2012-2021.
4. التقارير السنوية لبنك سوريا الدولي الإسلامي للفترة الممتدة من 2012-2021.
5. التقارير السنوية لبنك أبو ظبي الإسلامي-مصر للفترة الممتدة من 2012-2021.
6. التقارير السنوية لمصرف الإمارات الإسلامي للفترة الممتدة من 2012-2021.
7. التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي الإسلامي للفترة الممتدة من 2012-2021.
8. التقارير السنوية لمصرف البحرين الإسلامي الإسلامي للفترة الممتدة من 2012-2021.
9. التقارير السنوية لمصرف الراجحي للفترة الممتدة من 2012-2021.
10. التقارير السنوية للبنك الإسلامي الأردني للفترة الممتدة من 2012-2021.

المراجع باللغة الأجنبية:

❖ Articles :

1. Idowu Abiola - Awoyemi Samuel Olausi, **THE IMPACT OF CREDIT RISK MANAGEMENT ON THE COMMERCIAL BANKS PERFORMANCE IN NIGERIA**, International Journal of Management and Sustainability, Vol. 3, No. 5.
2. Mohammed T. Abusharbeh (2014) , **Credit Risks and Profitability of Islamic Banks: Evidence from Indonesia**, *World Review of Business Research*, Vol. 4, No. 3, Issue, October 2014.
3. Myra V. De Léon , “**The impact of credit risk and macroeconomic factors on profitability: the case of the ASEAN banks**”, *Banks and Bank Systems*, Volume 15, Issue 1, 2020.
4. Naama Trada, Mohamed Ali Trabelsib, Jean François, Goux , **Risk and profitability of Islamic banks: A religious deception or an alternative solution?**, *European Research on Management and Business Economics*, Volume 23, Issue 1, January–April 2017.
5. Sokol Ndoka, Manjola Islami , **The Impact of Credit Risk Management in the Profitability of Albanian Commercial Banks During the Period 2005-2015**. *European Journal of Sustainable Development*, vol 5, No 3, 2016.

الله حق

الملحق رقم 01: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

	ID1	ID2	ID3	ID4	ROA	ROE
Mean	0.076364	1.152694	8.670351	0.198563	0.011135	0.128102
Median	0.034139	0.895415	1.633517	0.190350	0.012449	0.113200
Maximum	0.518284	3.419827	89.92175	0.532300	0.068600	1.368400
Minimum	0.000000	0.019585	0.020805	0.092600	-0.230800	-0.518828
Std. Dev.	0.108153	0.788156	13.95979	0.071005	0.027114	0.169969
Skewness	2.270042	1.175580	2.834677	1.973947	-7.151757	3.632701
Kurtosis	7.693544	3.614168	13.93526	8.561485	65.11068	31.94547
Jarque-Bera Probability	177.6738 0.000000	24.35875 0.000005	625.8515 0.000000	193.8166 0.000000	16926.36 0.000000	3710.943 0.000000
Sum	7.636379	114.1167	858.3648	19.85630	1.113451	12.81020
Sum Sq. Dev.	1.158002	60.87655	19097.81	0.499135	0.072782	2.860056
Observations	100	99	99	100	100	100

الملحق رقم 02: مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات الدراسة

	ID1	ID2	ID3	ID4	ROA	ROE
ID1	1	0.43915280807 282	0.22325364369 09276	0.15972615506 52848	0.32894020271 14068	0.14712627553 5244
ID2	0.43915280807 282	1	0.18169264540 47745	0.13113543522 85833	0.19690144952 61895	0.12205370473 08455
ID3	0.22325364369 09276	0.18169264540 47745	1	0.13739998777 71931	0.04078888522 424106	0.10617020895 80181
ID4	0.15972615506 52848	0.13113543522 85833	0.13739998777 71931	1	0.05167020016 226065	0.15949578886 57255
ROA	0.32894020271 14068	0.19690144952 61895	0.04078888522 424106	0.05167020016 226065	1	0.44462820000 89082
ROE	0.14712627553 5244	0.12205370473 08455	0.10617020895 80181	0.15949578886 57255	0.44462820000 89082	1

الملحق رقم 03: نموذج GMM

Dependent Variable: ROA

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: Orthogonal Deviations

Date: 05/21/22 Time: 10:44

Sample (adjusted): 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 10

Total panel (unbalanced) observations: 79

Period SUR instrument weighting matrix

Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Instrument specification: @DYN(ROA,-2) ID1 ID2 ID3 ID4

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA(-1)	-0.168693	0.019496	-8.652563	0.0000
ID1	-0.193404	0.017292	-11.18487	0.0000
ID2	-0.002605	0.002100	-1.240471	0.2187
ID3	1.23E-05	5.49E-05	0.225051	0.8226
ID4	0.178687	0.030234	5.910099	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (orthogonal deviations)

Mean dependent var	-0.002494	S.D. dependent var	0.027683
S.E. of regression	0.024962	Sum squared resid	0.046110
J-statistic	34.97369	Instrument rank	40
Prob(J-statistic)	0.469452		

Dependent Variable: ROE

Method: Panel Generalized Method of Moments

Transformation: Orthogonal Deviations

Date: 06/11/22 Time: 19:46

Sample (adjusted): 2014 2021

Periods included: 8

Cross-sections included: 10

Total panel (unbalanced) observations: 78

Period SUR instrument weighting matrix

Period SUR (PCSE) standard errors & covariance (d.f. corrected)

Instrument specification: @DYN(ROE,-2) ID1(-1) ID2(-1)

Constant added to instrument list

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROE(-1)	0.005921	0.021582	0.274339	0.7846
ID4	0.589731	0.222025	2.656149	0.0097
ID3	0.000287	0.001134	0.253196	0.8008
ID2	0.041502	0.014584	2.845710	0.0057
ID1	-0.318596	0.119529	-2.665419	0.0095

Effects Specification

Cross-section fixed (orthogonal deviations)

Mean dependent var	-0.010309	S.D. dependent var	0.081065
S.E. of regression	0.084293	Sum squared resid	0.518689
J-statistic	29.03472	Instrument rank	38
Prob(J-statistic)	0.664987		

الملحق رقم 04: اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

1. استقرارية عند المستوى:

Panel unit root test: Summary

Series: ID1

Date: 05/24/22 Time: 18:20

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.53668	0.0690	10	80
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.15523	0.0856	10	80
ADF - Fisher Chi-square	38.6582	0.0074	10	80
PP - Fisher Chi-square	53.9950	0.0001	10	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: ID2

Date: 05/24/22 Time: 18:23

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.07671	0.1189	10	77
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	0.44992	0.6736	10	77
ADF - Fisher Chi-square	18.9041	0.5281	10	77
PP - Fisher Chi-square	17.8003	0.6006	10	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: ID3

Date: 05/24/22 Time: 18:24

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-25.3388	0.0000	10	77
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.96331	0.0000	10	77
ADF - Fisher Chi-square	41.8496	0.0029	10	77
PP - Fisher Chi-square	41.6751	0.0030	10	88

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: ID4

Date: 05/24/22 Time: 18:25

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-4.21599	0.0950	10	80
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-0.55541	0.2893	10	80
ADF - Fisher Chi-square	22.5280	0.3126	10	80
PP - Fisher Chi-square	25.8158	0.1720	10	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: ROA

Date: 05/24/22 Time: 18:26

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.22886	0.5905	10	80
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.50038	0.0668	10	80
ADF - Fisher Chi-square	34.6705	0.0219	10	80
PP - Fisher Chi-square	74.4024	0.0000	10	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: ROE

Date: 05/24/22 Time: 18:27

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	0.70254	0.7588	10	80
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.37732	0.0842	10	80
ADF - Fisher Chi-square	31.3995	0.0501	10	80
PP - Fisher Chi-square	67.4976	0.0000	10	90

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

2. استقرارية عند فرق من الدرجة الأولى:

Panel unit root test: Summary

Series: D(ID1)

Date: 05/24/22 Time: 18:29

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-8.36427	0.0000	10	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.67851	0.0000	10	70
ADF - Fisher Chi-square	65.1704	0.0000	10	70
PP - Fisher Chi-square	98.5171	0.0000	10	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(ID2)

Date: 05/24/22 Time: 18:31

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.46600	0.0068	9	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-1.17447	0.1201	9	63
ADF - Fisher Chi-square	28.0219	0.0617	9	63
PP - Fisher Chi-square	68.3079	0.0000	9	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(ID3)

Date: 05/24/22 Time: 18:31

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.6757	0.0000	9	63
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-4.65670	0.0000	9	63
ADF - Fisher Chi-square	55.7894	0.0000	9	63
PP - Fisher Chi-square	85.8350	0.0000	9	72

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(ID4)

Date: 05/24/22 Time: 18:32

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-5.63811	0.0000	10	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.32008	0.0102	10	70
ADF - Fisher Chi-square	40.6917	0.0041	10	70
PP - Fisher Chi-square	83.6084	0.0000	10	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(ROA)

Date: 05/24/22 Time: 18:32

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-2.26893	0.0116	10	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-2.89572	0.0019	10	70
ADF - Fisher Chi-square	45.7511	0.0009	10	70
PP - Fisher Chi-square	110.436	0.0000	10	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

Panel unit root test: Summary

Series: D(ROE)

Date: 05/24/22 Time: 18:33

Sample: 2012 2021

Exogenous variables: Individual effects

User-specified lags: 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Balanced observations for each test

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-6.44035	0.0000	10	70
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-3.50002	0.0002	10	70
ADF - Fisher Chi-square	51.8728	0.0001	10	70
PP - Fisher Chi-square	106.144	0.0000	10	80

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi-square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

الملحق رقم 05: اختبار التكامل المشترك

Kao Residual Cointegration Test

Series: ROA ID4 ID3 ID2 ID1

Date: 06/03/22 Time: 18:22

Sample: 2012 2021

Included observations: 100

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: No deterministic trend

Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	0.379575	0.0352
Residual variance	0.001590	
HAC variance	0.000243	

Kao Residual Cointegration Test

Series: ROE ID4 ID3 ID2 ID1

Date: 06/03/22 Time: 18:26

Sample: 2012 2021

Included observations: 100

Null Hypothesis: No cointegration

Trend assumption: No deterministic trend

Automatic lag length selection based on SIC with a max lag of 1

Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-4.800913	0.0000
Residual variance	0.021335	
HAC variance	0.017605	

الملحق رقم 06: نموذج المربعات الصغرى المعدلة كلياً FMOLS

Dependent Variable: ROA

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
 Date: 06/03/22 Time: 18:33
 Sample (adjusted): 2013 2021
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (unbalanced) observations: 88
 Panel method: Weighted estimation
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error
ID4	0.653341	0.116324
ID3	-0.151869	0.114784
ID2	-1.095044	0.090253
ID1	-0.946441	0.072094

R-squared	2362.351302	Mean dependent var	-
Adjusted R-squared	2777.534639	S.D. dependent var	-
S.E. of regression	1.450228	Sum squared resid	-
Long-run variance	0.000529		

Dependent Variable: ROE

Method: Panel Fully Modified Least Squares (FMOLS)
 Date: 06/03/22 Time: 18:35
 Sample (adjusted): 2013 2021
 Periods included: 9
 Cross-sections included: 10
 Total panel (unbalanced) observations: 88
 Panel method: Weighted estimation
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimates (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ID4	-0.527565	0.116324	-4.535309	0.0000
ID3	0.048520	0.114784	0.422709	0.6737
ID2	-0.243688	0.090253	-2.700052	0.0086
ID1	-0.592522	0.072094	8.218766	0.0000

R-squared	-20.241617	Mean dependent var	0.121348
Adjusted R-squared	-23.973253	S.D. dependent var	0.096926
S.E. of regression	0.484372	Sum squared resid	17.36159
Long-run variance	0.002889		